

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب هستی تفسیر بیهودی

مؤلف: شیخ بهاء الدین عابدی

مترجم:

۱۹۸۱

شماره قفسه

شماره ثبت کتاب



۲۷۲۲۷



حاشیه: شاه الله والدين علي تقي البضاوي

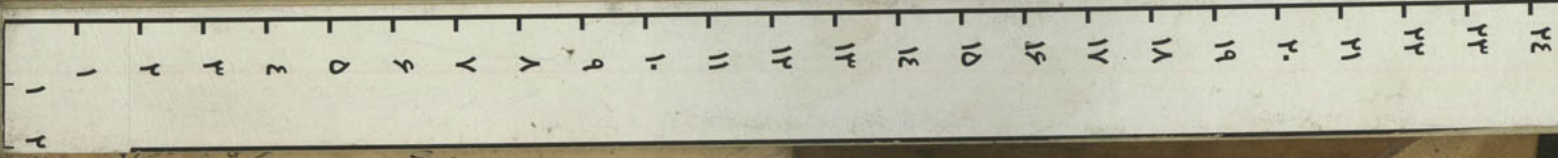
قد انتقل الى الطبعه الصحفه
في قصيدته جبر واهله

۱۹۸۱
۱۳۶۰

هسته تفسیر بیهودی
شیخ بهاء الدین عابدی

مترجم: محمد علی...

فهرست المجلدات...



المجلدات...



حاشیه بر روی المله والدین علی بن ابی طالب

قد انتقل الى الطبعه
في قصيد جبر و ابی

۱۹۸۲
۰۷۳۴۷

ارک

کتاب تفسیر بقره
مؤلف: محمد باقر بن محمد
مترجم: محمد باقر بن محمد
شماره قفسه: ۱۹۸۲

فصل اول در بیان
موسسه که در تهران
درست شده است

فصل اول در بیان
موسسه که در تهران
درست شده است

القرآن المبین
الجلال مع قضاة الزمان

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: تفسیر بقره	مؤلف: محمد باقر بن محمد
مترجم: محمد باقر بن محمد	شماره قفسه: ۱۹۸۲
جمهوری اسلامی ایران	
تعداد کتب: ۲۷۲۴۷	

۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب هستی‌تفسیر بنفهدوی
مؤلف: حاج میرزا ابوالحسن بنفهدوی

مترجم: ...
شماره قفسه: ۱۶۰۸۲

جمهوری اسلامی ایران
کتابخانه ملی ایران
شماره ثبت کتاب: ۲۰۸۲۴۷

الكتاب

4

الحمل المشهور راجعاً من جملة
وغيره والحمد لله على ما لا
وان العبد له اعماً تعين على الا
واعتماداً في الحاضر والما
على الجميع فان الحاضر
كان في كل وقت الشدة وال...

ارادتم

[illegible]

بالجوف الى القاذبة بالسيف والفضاحة ههنا البلاغة للمعنى المتعارفين
اهل العاني كما قيل تعديها لفظا ليس لغيرها فتصورها كما على وعدها حد النبي
مطامع عليه وآله وتحطان ابو قبالا ليعين والماد بها القبيلتان المشتملتان
اليها **قوله** ثم بينت العطف ثم للزخ في بين الترتيب والافعال او
لنقد التعاقب بين الملام المعاندين وارشاد المعزين في محبة بين لغيره
واما عوده الى القرآن لان بعضه بين بعضا فبعد جلا والناس وان كان فيهم
والذين كانوا في الصحاح ولبغته عليهم اليها كما هو الوجه لان الظاهر اراد الانس
خاصة لان التبيين على حسب ما عرفت من المصالح كان له معارده مشهورة وتزل
بالينا للفقول ولما نزلنا لعل ان عاد من بين العبد وبالعكس فاعلا
وسما عرفت ان قدر ما عرفت وسنة مفعولة وقد يمكن ولا اشعار
فيهم بعد من اخير البيان عن وقت الحاجة كما على سورة تعلق النظر في نزول او بين
فيهم اشعار بجواز تأخيرها عن وقت الخطاب ومجمل اية للقرآن اوله واوله
او بعد ان اعدت خير بين اليه والعا لا لبار اصحاب العقول السليمة ومنافقهم
الاعاد معارضة الوهم ولذا بالذكر الانعاز والاختصار لما قصته من العلم
والترهيبا واستجلا الانوار الالهوتية وخلع الاغشية التاسوتية هذا ناسل
آياته ومنهم اشاراته والتعوين في فكشها للتعظيم وتحويل البقعة والعدول
صبيحة المفعول الى المفعول **قوله** فكشفت القناع للنعمة العارسة **قوله**
اشداد الباب والاضافة ببيان وقيل هي قبيل لجين المارة فقد شبه الآيات
بمخزونات المغاسس واخرى بمخزونات العمل على طريقة الحكيمه واشتبهت في

مخزونات المغاسس
الاولى

هذا هو المعنى
الاولى

الاولى لا تغلق وفي الثانية الغناء على طريق التخييل فغير مستعان ان مكنتان
وتحليلتان انتهى وعند علمه ليس فيه الاستعارة واحدة مكينة واخر تخيلية
نحسب وقد بينت وجهه في الشرح والحكم ما حفظ عن الاحكام والالتفات
والمتشابهة لا يضيغ المقصود منه الا باللفظ والنظر كما في المص والى
علمان وكشف قناع الانغلاق عن الحكمه مع انه لا انغلاق فيه من قبيل قوله
ضيق ثم الركبة ان عاد المستقر الى الدنيا اذ انزلها ما شقوه واضحه وهذا
لا يبق في المتشابهات الا على عموم المشترك وان عاد الى عبده فالمراد اظهروا
صلى الله عليه وآله حقايق اسرارها المصونة وابرازها فاعلمنا ان ذلك المكنون
التي لا يظفر بعقولها الا واحد بعد واحد ولا يفوز بالوصول اليها
الا واربعد واربعد فان لكل آية ظهرا وبطنا وان جعلت لكشفها بالنظر الى
شفاها العام والوصف بالحكم بالنسبة الى الخواص لم يكن بعيدا وهذا الكتاب
اي اصله الذي يرجع البداية واخره الجبر لنزولها منزلة الآية الواحدة من
الخطاب من قبيل الجبر او مكينة وتخييلة اذ المراد الاشارة بالعين والمخاطب
وتراويله ونفي ما مضى وان على التمييز عن النسبة لكشف القناع ويجوز
الكل من الحكم والمتشابهة والتاويل رجاء الكلام ومنه عن معناه الظاهر
الآخر محتمل ان يكون اذ ارجع والتعبير لكشف اصل المعنى من الغر وهو
الشرقا لا سفر الفلاة عن وجهها اذ اكشفت واسفر الصمد لظاهر الخلق
وقد يخص الغر بظاهر المعاني للباين والسر بظواهر الاعيان للاصبار
وابرازه الابراز لظواهر الغرض خلاف الوضوح وينجلي امام من باب التفعّل

هذا هو المعنى
الاولى

او الانفعال والملك بذكر المجلس ويقال له عالم الشهادة وعالم الخلق والملكوت عاليا
 يدرك به وهو عالم الغيب وعالم الامر والكون عالم الشهادة بالنسبة الى عالم الغيب
 كما يفرق من البحر الى البحر الاول ملكا والثاني ملكوتاً اذ زيادة المبا في لزيادة المعاني
 والخيال المستزات جمع خبيثة والعقبات في العقاب وسكون الدال الطهر والتميز
 من الجبر عني العز والعظمة والجلال والامداد الصفات السلبية والمعي ليشف
 له صفة الذات الاحدية عن شوايب النقص وقديرا للمجرب والامداد
 بجر نقصانهم الا كما في كلام الفاعل وليتفكر واستعلق بمجلى والعدول الى
 تفكير للشيخ كذا في **قوله** وهذا له صفة عهدي التي توفيقه واصلاحه والماد تمهد
 القواعد اذ اراها وابداعها واقدار المجهدين على استنباطها واستخراجها فكلما
 اشار الى علم الاصول ووضع الاحكام علاماتها كلفهم كوك والزوا لوجود الصلوة
 والمحدثا واذ اعدت ضمير واضعها الى القواعد امكن ان يراها بالانفا ظ
 الموضوعة لافادة تلك القواعد والماد بنصوص الايات دلالتها القطعية
 دلالتها الظنية من لم يجد اذ اشار به **قوله** فمن كان له قلب لم يكره ان يراها
 او النبي صلى الله عليه وآله بين الناس اشتمل على القرآن المجيد مما علق القوس
 الى صلاح الدارين وسعادة المشائين فري عباد كمالا كمين لهم فمفسرهم
 ضمير سعدا واشقيا وقسم السعدا من يمين فري لهم قلبا في قوة النظر
 في آياته والاستنباط في غاوى اشاراته وفريق ليس لهم فري ولكنهم اصغوا
 سمعهم واحضروا الى سحر جواز الاخذ به والاول المجهدين والآخر المقلدون وجعل
 الاشتغال من لم يلتفت اليه ولم يعول في الاهتداه عليه واظفوا في الفطرة والادب

شاهد
 وقدر
 الفاتحة
 لفظة
 اى
 كلف
 والاضاع
 والاضاع
 والاضاع
 والاضاع

اذهانهم

الذي

الذي وهبه الله تعالى وحيا وحيه اياه فبقى في خلجات جهالاته محروما من ادراك كماله
 تعود بالله من ذلك والتمس بكسر النون وسكون الباء الموحدة الراجح والحق
 للوصول وفي الكلام استعارة مكنية وتخييل **قوله** فيا واجبا لوجوده في اطلاق
 واجبا لوجوده عليه جان على سبيل التوضيح في التسمية فان اسماءه سبحانه وتعالى
 وليس هذا منها والاطلاق التوضيحي غير موقوف على السماع عند كثير من المحققين
 واصافة فاقض الجود الى الفاعل وفيه مكنية وتخييل لما وصف النبي صلى الله عليه
 وآله بالصفات السابقة من تبيين الايات وكشف الغطاء عن المحضات وازرار
 الغوامض وعهد القواعد وهي ما يعرض على الدعاء صلى الله عليه وآله
 في عليها ذلك فطلب الصلوة من جناب الحق كما ملقن من النعمة الى الخطاب
 شيئا عليه جانه اول عبارات ثلث فخصص بالها ان من سلا للكل وقاها عا
 معاشهم والتمنا عا ان اليعاد هم بقديما الوسيلة على طلب الحاجة كما سيجي في
 قوله تعالى اياك نعبد وتقرع هذه الجملة على ما سبق بقوى عود الغنائم المستقرة
 في صدور الفقهاء المستأيد صلى الله عليه وآله ولهذا قلنا انه الاوطى والغنا بالعين
 المجرى بالفتوح والمد المنع وقا المهد الشقة والماد المنع الحاصل لانه سببه
 صلى الله عليه وآله والمنفعة التي اصابها في اعلاء معالم الدين من الاعلاء والعائدين
قوله وافض علينا في البركة الفا والخير الكثير وارادها معلومهم ومعارفهم
 ومن تعيضية او ابتداء في الكلام الاكرام وما كك كراماتهم الطرق الموصلة
 الى الاكرام استحقاق لهم ووسط الدعاء لنفس بين الصلوة والتسليم يكون اقرب
 الى الاجابة حيث وقع بين السجابين ولها بالنسبة الى بعض المدعو لهم فان الله

محمم
 جعلها
 ارجعت
 الى القرآن

سبحانه اكرم من ان يقبل الطرفين ويرد العسط **قوله** فان اعظم العلوم في المنار
 العلامة التي تصبغ الطريق للملايكل سالكه علم التفسير علم يبحث فيه عن كلام الله
 المحيى حيث دلالة علمه وعجانه والملا من كلام الله العزة الشايع المتبادر في
 البحث عن الحديث القدسي ثم شرف العلوم اما لشرف موضوعاته واما معلوماتها
 او غاياتها او لشدة الحاجة اليها وعلم التفسير حامي للشرف من الجهات الاربعة
 فموضوعه كلام الله سبحانه ومعلومه ما اراده جل وعلا من كلامه وغاياته انوار اشراق
 الابدية والكتابات الرمزية وشدة الحاجة اليه ظاهرة فان القرآن منبع اصول
 الدينيات وفروعها ومنه يستنبط معقولاتها وسموعها بل يتوصل بها الى خلق
 الاعدية الناسوتية وتسلق الى اسجد الانوار الالهوتية كما روي عن
 الصادق عليه السلام قال لقد تحلى الله لعباده في كلامه ولكن لا
 يصبر من عقل العارفين الرباني الشيخ عبد الرزاق الكاشغري في كتابه
 انه علم لم يخفى عليه وهو في الصلوة فمثل ذلك في كل ما ورد
 هذه الآية حتى سمعها من المكي بها قال جمال العارفين الشيخ شهاب الدين
 السهروردي ان لسان جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كان في ذلك الوقت
 كشجرة موسى عليه السلام عند قول الربنا الله **قوله** لا يلقى بريح نفخ الراء
 المهمة وضحاها في العلم والدين ستة التفسير والحديث والكلام والاصول
 والفقه وعلم الاخلاق والادب بالغة هذه العلوم الخمسة الاخرة بخلاف الفقه الستة
 واصول العلوم الدينية الاربعة الاول كما قيل والاخران فروعها واراد
 بالاصول ما عدا الاول ولعل له ليريد بتعالى التفسير والتكفير في الاطلاق
 اعلم التفسير

على

على تعلمه وفقط والبحث في هذا الخوض في اغماره والوصول الى اغماره والبحث
 عن خواصه وما لبغ الكتيب في فلا يرد انه جعله اولاً رأس العلوم الدينية وهو في
 كون البراعة فيها موقوفة عليه فكيف جعله ثانياً موقوفة على البراعة فيها
 وقد علق الاول بالنسبة الى السلف والثاني بالنسبة الى الخلف والملا
 بالغنون الادبية علم الادب وهو علم يحرز به عن الخلل في كلام العرب في نظام
 وكتابة وفنون اثنا عشر اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني
 والبيان والتاريخ والاشعار والعروض والقوافي وعلم الخط وقطر الشعر
 وهذه هي الصناعات العربية فطفت الغنون الادبية عليها تفسير وتعداد
 التفسير من الاربعة الاخيرة غير ظاهر فلعلم الاطلاق فنظ الى الاغلب واما
 علم القلة من قواعد التفسير كان البديع من قواعد المعاني **قوله**
 وبطلان العلم للاشعار بقية مخدوف وما كفاة للعقل على طلب الفاعل او الخلق
 انه لا يقبل الا بافعال ثلاثة قل وكثر وطال ولا يدخل الا على فعلية وتحويل
 مصاديقه والعدول عن المالحى الى المضارع في احداث الحكمة الحاله والصفوق
 بتلخيص الصاد خلاصة والبارعة الثالثة والاربعة الجعينة ولعل اراد بالفضل
 المتأخرين الاربعة للاصغر في وجاراه النحوي والاعلم بالاربع فانه كثيرا
 ما يستعمل كلامهم **قوله** ويعرب اعرابهم اعرابهم والمعربة المسنونة
 والاعمة الثمانية هم النحاة السبعة المشهورون باصنافه يعقوب بن اسحق
 الحنفي المصري واختار قوله من بين بقية العشق لانه كان اعلم اهل
 العربية وانتهت بياسته القراء بعد اعرابه اليه وهذا لا يخفى ان ظاهر كلامه



مشعر بيان ماعد القرائات الثاني شاذ وهذا قول غريب لا يدل على غير هذا
فان المعروف بين النحويين والقرآن قولا واحدا ان الشاذ ماعد القرائات السبع
وهو قول بعض اصحابنا الامامية وظاهر كلام الرافي والنوري في الشافية
والثاني انه ماعد القرائات العشر واليه ذهب بعض الشيعة ومحج السنة في
المعالم فتدبر في نحو وهو ان القرائات الشاذة لا تحوز القراءة بها في الصلاة
ولا خارجا فلا طائل في تعرض المفسرين لها وسبب هذه التفسير الذي مداره
على الاختصار التام اللهم الا ان يجعل الاخبار الاحاد من عملاته سندها فيحصل
لخصيص العورات وتقييد المطافات ويستغادر منها بعض الاحكام **فوقه**
الا ان قصور مضاعفي يفتضح اي غشفي وتشتعل في الاستدلال والله
سبحانه وصم به عن بناء الفعل لاي رفع به ترددي وفي بعض النسخ
او منه تشديد السين على وزن اتمم الموضع وهو العلامة وانوار الترتيل
من المعرف في النون وربما جعل من المعرف نفعها والاول الباق **فوقه** سورة
فاتحة الكتاب بالسورة طائفة من القرائات لها ترتيب مخصوص ونقطة بآية
الكبرى واجيب على المراد بالترجمة اللقب وتلك اضافة محضه لم يصل الى احد
اللقب المتلقب فيه تصغير وقيل بالترجمة ما يكتب في العنوان ومنه ترجم
الكتاب فترجمة السورة اسمها وعدل بها اللان حيث العادة بانها في المصاحف
فلم يرد ولا تطلق انتفاض العكس على السورة قبل اعتبار الرسم اذ يكون صدق
الرسم الان على ما قبل الرسم وفاتحة الشيء اسم لاوله كالحائفة لاجل هيبة الاله
اما صفة لانها كالباعثة على فتحه او مصدر بمعنى الفتح كالحاذية بمعنى الكذب

اسم الله كالسامة والباهرة واطراف السورة اليها يعود لاحد اضافتها الى الكتاب
كمن الشيء فاما لا يمتدح وقد جعل الاخرى بمعنى من وفيه ما فيه **فوقه** وتعلم
القرآن عطف على ما يستغادر ما قبله كانه قال في فاعلة ونسب الى القرآن
فقد لاها مفتحة ومبداه اما تعليل للتسميتين معا واللتاينة فقط لا
طريق للفرق والمنزلة وهذا الاخير ربما نقل عن المورق وخير الثالثة وسطها
وانا اقضي انفراد التسمية الاولى بالجواز عن التعليل من غير احوالها الثلثة
مع انها الحق وان كان هذا الاسم هو المرسوم في المصاحف لسلامة عن محاجة
تفريع التشديد بالاصل والمشا الا ان في الاول والثالث ولانه انساب التعليل في
الآخرين ولعله كسفي عن التعليل باسعار الاله اشعارا وما نقل عنه لم يثبت
فوقه فكانها اصله ومنشأه لما كان يراد عليه ان المبدأ يقال للمصدر الشيء
كما يقال الشجر مبدأ الثمر والحجر الاول كما يقال مبدأ الشهر يوم الجمعة والاسم اغنا
هي مبدأ للعلم بالمعنى الاول وفي الثاني وهذه السورة مبداء للقرآن بالمعنى
الثاني دون الاول كحل كلام بهذا التشديد وطوله ان لما كان حصول الجبل
تلاوة او كتابة او نون ولا يترتب على حصولها ان كان حصل منها وفيه بالحق
فوقه اولانها تسمى على اصولها في غير ما كان الجملة التسمية على الراجح وقوله
الحق تسمى بالراس وجب الحصار اصول القرآن في هذه الثلاثة ان العرض
من انزاله تكمل الانساني معرفة به والتوصل الى قرينه وهذا التوصل يكون
بالعبادة التي هي احتشال او امر واجتناب في واجبه وهذا الاحتشال لا يتحقق
بدون باعته هو الوعد كما في عبد القعاب وقد اشتملت الفاتحة على هذه

المطالب بهذا الترتيب وغيره من الأمور وان اشتمل على هذه المعاني ايضا لانها
اول السور فزاد عند كثير مما في باقي كانت تعصيل ما اجمل فيها **قوله** اعلم
جمله معانيه من الوجه السابق على ان معاصد القرآن ثلثة سبابة ومعاينة
معاصرة ومنه هذا على انها اثنتان علمية وعملية قيل اراد بالحكمة النظرية فيستفاد
منها اول الفاتحة اما ان يكون الدين على احوال المبدأ والعادة والاحكام العلمية
ياستفاد منها الباقي والموصول اما صفة الجاهل معانيه او يجمع الحكم والاحكام
او لاخر فقط وعلى المعاني فالسلوك والاطلاع اما نشر مرتبها ومشهور كل
من اللذبة لا يخلو مشغول يظهر بالاسل **قوله** والواقفة والكافية بالنصب
على سورت وقد يحذف بالاعطف على لكن وهو من بعده مستلزم للتعطف على
جزء العلم اللهم الا اذا التزم ما قيل في شهر رمضان وفضلان واشار بذلك
الى انهما في نوعه **قوله** والصلوة بالبر وبالعاقرة بالنصب استناد الى
جاء في الحديث القدوس قمت الصلوة بيني وبين عبد يوسفين وفرت بالفتنة
فما ورد في حديث آخر ان الله قال لي فيما اوتيت بعلي في اعطيتك فقلت
الكتاب وهي كن من كنوز عرش قسما بيني وبينك فصفتين ولا يخفى ان البر
اسبب بتعليل المؤلف **قوله** واستحبها كما هو راء الجنبية في القرآن
الاخرين كذا قيل وفيه انه لا يليق بتعليل التسمية بذلك مع وجوب ما عنده في
الاوليين وقيل اراد بالوجوب الفرعية عند الشافعي واستحبها ما يقابل
الفرعية فيشمل الوجوب بالمعنى الحنفية وفيه ما لا يخفى وفي بعض النسخ
واستحبها بالاولا وقيل اي انما تشبه بملابستها للصلوة وجوبا في الاولين

واستحبها

واستحبها في الاخرين سميت بذلك وفيها شيء بذلك عند المحلل فلا يليق
الاحليل على من نصب البعض لان يدعى من قبيل تسمية الرجل بصفة الحق
لهذا الوجه ولعل اراد هذا القائل ردة ملائمتها وجوبا عند بعض وجوبها
عند اخرها لان عبارة قاهرة فامل **قوله** والشافعية بالنصب والتشكيك بالنصب
او الوجه **قوله** دون انعت عليهم هكذا وتعت عبارة الكشاف والملاحط
الذين انعت عليهم لظهور عدم عد الصلوة آية بدون الوصول وكذا المضاف
اليدعون المضاف **قوله** وتفتي في الصلوة على عا وقع في الكشاف لانها
تفتي لكل ركعة اشعارا بان ردة العلامة بالركعة الصلوة تسمية لكل باسم
الجزء وهو يقبل في كل صلوة لملامته صلوة الجنازة وقد تحمل الركعة في كلام
العلامة على معناها الحقيقي ويوجب وجوه الاولان وارجح انها تنفي كل
ركعة باخرى في الاخرى في الاول والثانية وفي الثانية بالاول وما العبد
فليس من غير حبه وفيه تكلوا اما ما نقل من انه تفجيه الكلام على الاثر
لانها غير واجبة في الاخرتين عند الحنفية والعلامة منهم فغير ان استحبابها
فيها كما في هذا التعظيم كما لا يخفى الثاني ان في السببية والملاحط الثاني
في الصلوة بسبب ركعة ركعة لاسبب التكميل والنجو وكالعلمانية ولا
بسبب ركعتين ركعتين كالشهادة لاسبب صلوة صلوة كالعلمانية والتسليم
ووجه ظاهر كما لا يخفى الثالث ان في معنى ومع المعنى تنفي مع كل ركعة وفيه
منه عا لا تنفي مع كل ركعة ركعة مشاة كما يقال لان كل واحد من كل احد ايجز كل
بالكل مع وفيه تعسف الحق ان التوجيه الاول لا يعارض الى العلوف

احسن الوجوه وقد وقعت عبارة الكشف بعينها في الصحيح ونقلها بعض
 اصحاب الحديث عن عمر بن الخطاب ايضا وفي غير الامام هكذا لانها تنفي في كل
 ركعة من الصلوة وهذا اعجب مما وقع في الكشف والصحيح لمرادها بان المراد
 بالركعة معناها الحقيقي **قوله** او الا نزل عطف على الصلوة فكأنه جازم في الصلوة
 عن معنى الاستقبال وان العبارة من قبل عطفها فبأنها مآثر بار او قول
 لاحاجة هذه الكلمات بل ينبغي بقاء المضارع على حاله فانه يحذف اطلاق
 السبع المتأني عليه كما ينبغي علم بانها سبقت في نزلها بالذنية وعن المولى
 الاعماد الى هذا ولولا ما صح اطلاق السبع المتأني عليه بهذا الاعتبار قبل
 نزولها بالمدينة فاقبل **قوله** في الفاتحة لا خلاف في ان السبعة من القرآن إنما هي في
 اهلها او اهل اللوح خراجها وانما الكتب التي ذكرها العصف بين السور بين فاس عباس
 وابن المبارك واهل مكة كما في كثير من اهل الكوفة كعاصم والكاظمي وغيرهما سوى
 خرم وغالب اصحاب الشافعي على الاول وهو مذهب اصحاب الامامية وقال بعض
 الشافعية وخرم بالنافي واهل المدينة ومنهم مالك والشافعي ومنهم لا يروا
 والبصرة على الثالث وهو المشهور عند المتأخرين من الحنفية والمحقق المولى
 يتعرض للخلاف في غير الفاتحة وفي بعض النسخ من الفاتحة ومن كل سورة كما في
 الكشف ويتجسس في هذا التفرع ان خرم من اهل الكوفة وقد عرفنا في
قوله فظن انها ليست من السورة عنده الظان صاحب الكشف واتباعه
 وفي هذا التفرع نظر ظاهر لا دلالة للعاصم على الخاص وقد يوجب بان ابا حنيفة
 من قتها الكوفة وقصر بهم بجهتها دون يد على ذلك وفيه ان نفعه فعمل بالنظر

من كل سورة اهل
 الفاتحة فقط دون غيرها
 السور لم يستثنى
 او اكل شي من السور

بحاله

بحاله هذا وقد جعل لفظ ظن اسما مرفوعا بالجرية عن المصدر المسبوك من ان
 ومعلومها قد تم تشكيه ويكون المرفوع في معنى هذا المثل انشاء المرفوع
 تعالى ان بعض الظن ثم وعدي الاعتراف بسماعة هذا التفرع المرفوع في كل
 ومن ظن ان المولى الحق اراد ذلك فهو الحق ان يعلو على بعض **قوله**
 وشمل محمد بن الحسن هذا الكلام مما لا نعرفه في هذا المقام اول انما لا يخرج لاحدي
 انها من القرآن لعل مراده ان محمد بن الحسن ايضا كل في حقيقته وعرضه زيادة
 تزييف للظن فاقبل ولما ما يقال في عرض محمد بن ابي الدقيقين كلام
 الله في محله بهذا الترتيب فقيه ما لا يخفى على البصيرة **قوله** لنا احاديث
 اريتم على انهم في الفاتحة كما هو مذهب جميع الشافعية او لنا على الجزر الاول من
 دعونا على النسبة الموافقة للكشاف وهذه الاحاديث تتجاوز العشرة كما
 صرح ببعض الحديثين وقد نقل الشيعة الامامية ايضا في تلك الاحاديث كثيرة من
 طريق اهل البيت عليهم السلام والاحاديث التي استند بها الخنوخ **قوله**
 ومن اجلها اي من اجل اختلاف الحديث وفي بعض النسخ من اجلها وعلى
 يقال لاختلاف بين الحديثين لانها ختمت على ان اول الايات السبع السبعة
 واهل حمز كونهما آية براسها فاقبل **قوله** والاجماع بالرفع عطف على احاديث
 وفيه بحث ظاهر فانه ان اراد بالاجماع على ما بين الدقيقين كلام الله تعالى
 محله هذا الترتيب معا فانه ظاهر وان اراد بالاجماع على ان كلام الله تعالى
 في الجمل فلا ينعقد والمراد ما بين الدقيقين معا على ان يكون قرأنا في جميع اسماء
 السور وهذه الايات **قوله** والوافق في اى انشائها في المصاحف يدل
 ليسهل مع مخالفة الظاهر المتبادر

من كل سورة اهل
 الفاتحة فقط دون غيرها
 السور لم يستثنى
 او اكل شي من السور
 من كل سورة اهل
 الفاتحة فقط دون غيرها
 السور لم يستثنى
 او اكل شي من السور
 من كل سورة اهل
 الفاتحة فقط دون غيرها
 السور لم يستثنى
 او اكل شي من السور

خبره لان الكلام على تقدير تعلق باسم الله فالمعنى ثلث كلمات وانما جعل اسم الله
 خبرا عنه بامار متعلقات كل من يخرج عن البحث وقيل لان خبرا عن الفعل على
 البارز وهذا مع المستتر وجوبا وقيل لانه ان لم يرد ابد لا يخرج من قيد نظر لان
 الغرض ترجيح تقدير الفعل على الاسم لا تقدير فعل على اسم هو الكثر وفائدة
 حتى لو قدر بدلا الذي هو مصدر ابد لا ساواه **قوله** وتقديم وفي بعض النسخ
 المنقول هنا اي فيما نحن فيه بخلاف قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه اول قوله فذكر
 فكان الاسم القراءة **قوله** باسم الربحها وحررها اي بمرادها وارساها لا
 بغير من يصوب الراجح والمساه والاشهاد على تقدير تعلق باسم الربحها
 لا باربعها وان رجع اللفظ هناك اي اركبها فيها سمين الله وقت اجلها
 وارساها على ما سيجي تفصيله ان شاء الله **قوله** لانهم وادعوا الاختصاص
 وجه الامتنع الشرائع وكون الله عز وجل على المشركين الذين كانوا يتدبرون
 في افعالهم باسم الله والعزى وجه حصول الاختصاص لو اخرج ليكون
 التقديم اذ لم يعلل ان نفس العذر وعزى ذكرها الى ذكر الله عز وجل على الامتنع
 دلالة ضعيفة **قوله** فانه مقدم على فعلها فليقدم على فعلها ايضا **قوله** كيف
 وقد جعل الله لها اي مستعانة عليها ولا كان للآله جهتان جهة تسمية
 وجهة اسم الله جهة توقيف واحتياج اشار الى ان المحفوظ الجهة الثانية بقوله
 حيث يتكلم كل امرئ ذي بال اي يحفظ بال لئلا كان او حقيقا فالوصف
 للتعظيم على غير ما قيل او ذي ثبات يهتم به فكانه ملكا بال صاحب الاستغناء فالوصف
 غصص والامر متتابع الآخر وجعل ترك البسطة في الامر موجبا للنقص

مقالة اي على

استنباط

اخوه

اخره ما لفته في سرائر المقصود من اوله الى آخره كسراية بركة البسطة فيقول
 ذكرت **قوله** وقيل انما المصاحبة اي للآله ولا استعانة ومصدره قيل
 استعاروا بغيره او تصان له وذلك لان جعل اسم الله سبحانه الله للفعل يستخرج
 مدخلية فيه حتى كان لا يبقا ولا يوجد بدونه والمصاحبة عريضة عن الدلالة
 على ذلك هذا وقد رجحت المصاحبة بضم لصاحبها لكشاف وجود ذكرها
 السيد المحقق حاشيته منها ان التبرك باسمه تعالى ادخل في الادب جعل
 الآلة لتبعية الآلهة وايضا للمهاورد بان المحفوظ جهتها الاخرى هذه الجهة غير
 المحفوظة كما مر فيمان كيف الآلة ذات جهتين كما في وجوب جهتها ومنها ان التبرك
 المشركين باسم الله هم انما كان على سبيل التبرك بقصد التبرك ادخل في الرد عليهم
 وفيه ان المحصن لم يولد لم يكون معنى التبرك معنى آله المصاحبة او لان معناه
 تم بل هو معلوم من خارج هذان مصاحبة اسم سبحانه بوجوب معها التبرك وهو
 جارية الاستعانة باسمه سبحانه ايضا ولا معاندة بين الاستعانة والتبرك وقد اشار
 المؤلف المحقق الى ذلك بقوله بعينه هذا ليعلم ان التبرك باسمه ومنها ان
 المصاحبة ادل على ملازمة جميع افعالها الفعل لاسم الله تعالى بالآله والاستعانة
 وفيه نظر لان الظاهر ما وسمها في ذلك فان التقدير اقر لا ابدل ومنها
 ان كيف اسم الله تعالى الآلة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوصل اليه بركته فقد رجح
 بالمعنى التبرك فليعلم به اولا وفيه نظر اعلم ما قلناه قبل هذا **قوله** والمحق
 مشركا باسم الله اقر هذا من نعم القيل وقيل وجعل كل امرئ وكيف كان فليست
 بالامر منه صلة للتبرك بل المعصودة ان التبرك على وجه التبرك **قوله** وهذا هو

ايضا آخر السورة وهو حواسها كيف يقول سبحانه متركبا باسم الله اقرا
وقد ينظر ان قولها كيف تتركب باسمه يجمع عن الاستعانة الى الصلة
ويضع بانها تسمى القيل والحق ان الظن ومعهم ليسا بشيئا معروفين وبعد
اختلاف المصنف كلاما عن التعريف لكلامه في هذا الشبهة في الاستعانة ايضا **قوله**
وصنع الخروف المرفوعة ان نفع لان الاصل في لبناء السكون خفية وعظم
بالعوامل والدوام حري التعريف وهذه الحروف لكلامها كانت براسها منظمة
الوقوف في اول الكلام وقد رفضوا الابتداء بالسكن فثبت على الفقه اخذ
السكون في الخفية وقد عارضوا في السكون عدم الكسب اسبب لعدم حوان
من قولهم ان الساكن اذا حرك كركب الكسب **قوله** الاختصاص بالرفع الحرفية
والجرايها معا فلا تلتفتا رهما اختلاف ساير الحروف كالتا والكا والظا
والواو للعطف وجبه اقتضا اختصاصها بغير ذلك كرها ان لزوم كل منها
يناسب الكسب اسبب ضعيفة فلا اجتماعا ولا تسميها الكلمة معا قرئت
المقابلة وجعل لاقتضاها الخ لولا فقه حركتها انزها واما الحرف في فلا تلتفتا
الذي هو عدم الحركة والكسب لعل كالعوم لعدم وجوده في الافعال والاسماء
التي لا تلتفت في الحروف والاداء كالحرف **قوله** كما كرت لاسم الامن والامانة
اي ان كرت لاسم بين الحروف المعروفة التي جعلها الفقه ياذل كسرها في الثلاثين
في ان لكل منها علما اقتضت خروجها من حقه والعلية ههنا رفا لفظها
بلاية الابتداء لدخولها على الاسم والفعل وليست لاسم ههنا لفظا
مدخلها وقيد الجارية بالداخلية على المظهر لان الداخلية على المضمرة

ياد

ياد المشكل للنسبة مفتوحة على الاصل اذ الفصح بعد العلم الاستعانة بغير
رفع دائما فارتفع اللبس في المذخور عليه بخلاف الداخلية على المظهر والفرق بينهما
فيه لا يلبس في المبني والوقوف عليه وتعد في العلم سواء اجريت الابتداء فيه
على الاصل وكسرت الجارة ولم يعكس لولا في العامل واشره واما الداخلية على
على المشتقات فاذا فقت لتغير المشتقات مع انه في موضع ضمير عوك
فما نادا دخلة على المعنى **قوله** من الاسماء التي حذفت اعجازها ووزن فاع سقطت
منه الواو اذ اصله هو **قوله** مبدلها حال من المجرور اي اذا اتصلت بما قبلها
كسب الله **قوله** لان مرجعهم ان يبدوا بالتحرك لبشاعة الابتداء بالسكن في ابدال
خبرة الوصل القابضة في الابتداء الساكنة في الرفع يبقى سكونا واولها بحاله
والجراي من حجابهم وكلامه يشعربان الابتداء بالسكن غير ممتنع وكذا
الكلام في الكسب وهو من ذهب السكاكي قال المحقق الشريف استعمل المعنى
وجد فيها الابتداء بالان كالتدعيم **قوله** ويعرفون على الساكن اذ الوقوف على
وله الحركة فكان له السكون المضاد لها ولان الانتماء على من فتناسله السكون
الذي هو على **قوله** ويشهد له اي لا تغيب البصر بين ان الاعلان لا يسه
الاي فانه جموع على اسماء واصلا سما وقلب الواو المتطرفة بعد الالف حرة
واصل اسامي وسمي اساموه وسمو كقول في الصحاح والفاصول لاسامي جمع اسماء
واصل سميت سموت قلبت الواو المتطرفة الواو الاربعة ياد وسمي اصله سم وقلب الواو
الفاو لولا كان اصله وسمي المكان بغيره على واسم وسم وسمت وما جازي
وقول ويجي عطف على تعريفه ولفظ اما حال من سمي او جمع مجي على انه فعل ناقص

ليس

البحر

منع من العلم الاسم وانكر محرم في اللغة وقال لو جاز ان يثبت اسم زيد وكذا
اسم الطعام وحمل الفعل الاسم في البيت على اسم السماع وجعل الكلام انما العلم
قال عليك بذكر اسم الله تعالى بعد ذلك وانما هو ان اسم الله حفظ على سائر
من فعل الشيء بغير اسم الله عليه وعندنا هذا الكلام ليس بغير وجه والحق
للغير الما يرين من منع الاستدراك على الاسم لان قولنا لو جاز ان يثبت
اسم زيد في ما يدين مجوزا لا مقام لعلم يقصر على السماع **قوله** انما العلم
الصحة عنده الصحة التي هي عين الموصوف عنده الوجود والتي هي غيرها
يكن مفارقة العلم بالحق والاراق والتي لا هو ولا غيره ما يتبع العلم كالعالم
والقادر ولا لا بالصحة مبدأ الاشتقاق لا الشقاق وقسم الاسم ايضا الى هذه
الاقسام فقال الماعين المسمى مثل الله الملك على الوجود اى الفلاس واما غيره
كالحق والاكافاد وكذلك في شدة المقاصد والمآل واحد عندنا **قوله** لا
الترك والاستعانة بذكر اسم الله المترك فظاهر واما الاستعانة فلا يلزم
بها عنه التليس عما فيه اليك وكنت بالعلم ولا يرب ان الاسم لا بالذات ولو
بالذات ولم التليس بالذات وقد يقال ولما قال باسم الله فلا يختص المترك باسم
دوني اسم بخلافه لولا ان الله عز وجل يعلل ايضا بان الابتداء باسم الله اشد وقفا
لحديث الابتداء في كلامه اشارة الى ان المترك ملحوظ عند جعل المبدأ الاستعانة كما
قرناه سابقا ومن قال في حكم المترك اشارة الى القول بان المبدأ للصاحبة ما بعد
قوله وطعنا البار عوصا قال بعض المحقق انما عوصا يكون المبدأ غير
الاسم الله فيكون الابتداء باسم الله ابتداء الله عز وجل في غير الله ليس من عمل الاسم

كما هو في الشيخ الحسن
تناه كان يعطى الشيخ الحسن
يريد بالاسم الصفة التي هي
غيره فيكون قوله
كما هو في الشيخ الحسن
وفي غيره

بل من مميزات الاسم انه كونه وعرضه دفع ما قبله ان المبتدئ باسم الله
عين مثل الحديث لا ابتداء للابن بل باسم الله ابتداء المبدأ الداخلية على اسم الله
ان كلامه هذا بعد تمامه يقتضي تخصيص المبدأ بالابتداء الحلي فقط من دون
الاوهام لان الاسم هذا وقد دفع ذلك بان المبدأ لا ابتداء في الحديث المبدأ
العرفي والمبدأ لا التعريف في حقيقة ورجا يقال ان المبدأ في قوله عليه السلام
باسم الله للصاحبة او الاستعانة فكانه قال كل ما يدعى بالابن ابتداء غير عاصم
الابن او الاستعانة به فهو ابتداء في حقيقة لا في المثال المبدأ بما يدعى على الصانع
لاسم الله او الاستعانة به وهو المبدأ فتأمل **قوله** واما اصله الى علم وزن فعال اي
ما لا هو وفي بعض النسخ الآلة بالتعريف وهو الموافق للكشاف وكان
كذلك فعلم عنه ثلاثا يرد ان التعويض في الالف واللام فكانا يحتاج الى
بالجواب بالتعويض لهما **قوله** فخر في الفرة على غير التعويض
اذ الحدوف قياسا في حكم المثبت فلا تعويض **قوله** وعرض عنها الالف واللام
رده الجوهر عما فيها لو كانا عوضا لما اجتمع مع التعويض في الالف وذهب
انها انما دخلت على الالف فحذفت الحرف تخفيفا وقد يقال لو كانا عوضا في الالف
ينبغي اجتماعهما في الالف اذ هما في المقابلة فقط **قوله** ولذلك قيل يا الله بالعلم
لما لان حرف التعريف عوض عن الحرف الاصلية وعرفه جزئ التعويض ولم يحذف
لما يلزم حذف التعويض والمعوض عنهما اي التعويض الظاهر في الاسم
بالادغام ونقص قطعها بالذات التي هي التعريف في التعويض وعلم
بقاؤنا ثبتا التعريف للملازم اجتماع ادائيه ولما في غير هذا قال المحقق

حاصل وقد جعل بان الغيا بما عاين لان مد الصوت المطلوب في الندي حصل
 به وهو يحذف حرف التثنية الساكن فاستحوذوا القول في ذلك بجانته
 باللام المهم وجعل اسمها تابعا لجعل الحرف قطعية حفظا للام في عمل
 الجوهر في قطع الحرف في الداء الوقف على حرف النون في اللام الاقرب
قوله الا انه اي الذي يخص بالعبود بالمقوله لم يطلق على غيره تعالى في الجاهلية
 ايضا وهذا الاستثناء من التعارب المستفاد مما سبق بين الله والكر كانه
 قال استعار بان في العوال لان الله مختص بعبادته باصل الوضع واللام
 كان علما غم خص به بالعبودية وقوله واللام بالنصب عطفا على اسم ان
 وهذا اوفق بالنسبة المواقفة في الكشف من ان اصله الا انه معرفة
 باللام **قوله** واشتقاقه من انه يقع اللام في الهمزة بكسر النون ومد اللام
 والوهية والوهية يقع من هاء ما يعني عبد فهو اله بمعنى بالوه اي
 معبود ككتاب بمعنى مكتوب **قوله** وقيل من اله بكسر اللام اذا تحركت نون
 اي تحريك في الهمزة في فلان واللام اذا فرغ كلاهما بالكسر والهمزة غير مد
 اللام وفتح اللام السلب كاشكاه **قوله** اد العائد بفتح الهمزة وهو يحذف الهمزة
 نشر للفتحة في وجع واجار واغافلا وبنوعه لان عابد الصنم في علم ان يحرق الكلام
 في اشتقاق الهمزة الشامل للمقوله والمباطل وخص الزعم بالاجارة لان العبادة
 وتحريك القول السخيف وسكون القلب المربضة والغرض اعني الالهي الواقعة
 من المبتدئين بالنسبة الى المجهول الباطلة حقيقة **قوله** او من اله بكسر اللام والفعل
 ولما انما المنفصل عن الله وولع بالشيء ونفع اوله اذا انغمس به فاست

وهذه الهمزة

واشتغل

واشتغل عن غيره والعباد بضم العين واشتغل بالآله هكذا وجد مضبوطا
 في النسخ المعقولة عليها والمولعون على صيغة المجهول **قوله** ومن لم يكسر اللام
 ولم يعلمه الكفا بقوله سابقا اذ القول تحريك معرفة ومصدره وله وله بان
 فقياس فعال منه وله فقلوبوا الواو هرة كاجوه فان اصله وجوه تغلف في
 الصحاح عن ابن السكيت انهم يقولون ذلك كثيرا في الواو اذا انضمت **قوله**
 كما علموا واشاح بكسر الهمزة واصلا لها وعاء وهو الاثير ووشاح وهو ما ينجع
 من الريح ويوضح بالجوهر ووشة المرأة بين ثدييها **قوله** ويرى
 اي يرى كلف اشتقاق الزعم له ليكون اصله ولاه الجمع اي جمع الهة على الهة
 دون اوله فان جمع التكثير كان تصغيرا في الاشياء الى اصولها كما جمع عارة
 واشاح على اوعية واوشع دون اعية واشتحة وقدر في هذا الرد بان لما
 ابدلت الواو وهرة في جميع تصاريفها لم تعملت معاملة الاصلية قال في
 الصحاح اله باله اله واصله وله يوله ولها انتهى **قوله** وقيل اصله اله عطف
 على قوله سابقا اصله اله وغير اصله لله لانه لا كما قد يظن وهذا القول ليس له
 سبب في ذلك القول بان الله مصدر لم ينقل عنه وليس مذكورا في كتب اللغة
 المشهورة ثم المستفاد من التغير من الكبير وغيره ان الله بليدة بالهاء بمعنى اوقع
 وله يله بالواو وعني اجبت **قوله** لانه يقال في محو عن اللعاب الازلي المطلق
 المحو عليه بجانته وقال انه يوههم المقهورية والصواب محو **قوله** كالحفنة
 اي يباح البيت للاعشى والحفنة نفع الخا المرق من العين وابو يباح بفتح الراء
 المهملة والباء المعجمة والحاء المهملة اسم رجل والهاء في الله يعود اليه

تنبيه على ان قوله
 بعضهم في هذا الكلام
 انه هو علم شل الضم
 لانه كما يجب ان يكون
 من الله

والكبار بضم وكسب والباء الباء لغة بمعنى الكبير وقبل البيت اصحوا حقا بها را
 نحن بما عندنا غلر والماد تشبيه جلتهم في جدهم ورفع صفتهم بجلوتهم الى
 رايح التي بكاد يسمعها لاه العظمى اي الصنع هذا ولا يخفى انه لا شهادة في البيت
 علان اصل لفظ الله كما نرى في هذا الفاضل بل يشهد على لاه في كلام البلغاء بمعنى الم
 وهو انما يجوز كونه اصلا للفظ الله ولا يشهد له وما احسن ما قال في الصحاح جوز
 سبوعه ان يكون لاه اصل اسم الله تعالى قال الشاعر كلفه من الريح رايح يسمعها
 لاه الكبار اذ خلعت الف واللام مخرجا العلم كالعباس والحسن انتهى وليكن
 ان يقول لاد بقوله ويشهد له اي يحو لاه في اللغة ككلمة جديد وقد يستشهد في
 هذا المقام بقرآء بعضهم وهو الذي في السورة لاه وهو ان كانت شاذة الا ان
 الزادة الشاذة عندهم غير الخبر الاحاد **قوله** وقيل علم اي في اصل وضعه وليس
 مشتق وهو مذهب الخليل واخاذه الامام الرازي وسبيل الى سبويه والاصوليين
 وانفها **قوله** لانه يوصف ولا يوصف به ولهذا جعلوه في قوله تعالى الى
 صراط العزيز الحميد الله عز وجل بيان لانفعا ولا يخفى عدم استلزام هذا الدليل الذي
 فانه انما يدل على عدم الوصفية لا على العلية ولعلنا سمعنا في هذا الكلام ان يقال
 غرضه ابطال مذهب الخليل في ان لا قائل بالفصل **قوله** ولا تلهي عن كل شيء
 فتوجه اذهان اليه ويحتاج الى التبيين قد وضع له اسم توقيفي او اصطلاحا
 فكيف يهل خالق الاشياء ومبدعها ولم يوضع له اسم يجري عليه ما يعرف اليه
 وهذا الدليل في عدم استلزام الدعى كما قبله **قوله** لا اله الا الله اذ الوصف
 شيء مهم حصل له المشتق منه وهذا المفهوم لا يمنع التسمية فيه نعمى كل الشهاد

ح لا اله الا هذا المفهوم الخلي والاجماع منفعة على انها تفيد التوحيد فلا بد
 من القول بان الدعوى حقيقة ولا يخفى ان هذا الدليل كما يدل على ان لفظ الله
 وصفا يدل على انه ليس اسم جنس هو قيل اني ههنا بحث وهو انه على تقدير العلية
 يكون اضافة هذه الكلمة التوحيدية ثبوت عدم اشتراك لفظ الجلالة بغيره تعالى وبين
 غيره لانه لم يطلق على غير الله تعالى في الجاهلية ولا في الاسلام كما لم يعل هذا يكون
 كل وصف ثبت اختصاصه به تعالى وعدم اطلاقه على غيره مفيد للتوحيد كما
 ورد بعد ذلك في قوله لا اله الا الله التوحيد على تقدير الوصفية ايضا ولا يخفى ان هذا
 البحث يستفاد من قوله المولى فيما بعد وعدم قطرا احتمال التسمية اليه فلا
 ينبغي ابراده هنا **قوله** والمقارنة وصف في اصله والادلة الثلاثة المذكورة
 لا يستلزم علية ولا اشار الى هذا بقوله لكنه لما غلب **قوله** مثل انما تصفون في
 معنيتهم وان صفة مشبهة بمعنى كثرة العدد والمالك في معنى الاصل ووصف
 صارت علما للامم المحضوصة والمصدق بكسر فتح المباد وكر العين المهملة
 صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم صار علما لرجل اخر فويل من قيل هذا قد
 يقال ان بين الممثل والمتمثل بها فرقا وهو ان الغلبة فيها تخفية وقلة
 لان لفظ الجلالة لم يطلق على غيره سبحانه في وقت من الاوقات اصلا بخلاف **قوله**
 لان خاتمة من حيث هو في ابطال الدعوى الثلاثة المستدل بها على العلية وما يلزم
 من بطلان الدليل بطلان الدلائل الباطلة بوجهين وذكر وجه ثالث من ان لفظ الله
 ونظر في سلمها وهذا الوجه مبني على انه هو الظاهر من قوله العلم بما وضع للمذات

مع جميع الشخصيات واعتبر بعض العلماء بأنه إنما يدل على عدم تمكن البشر من
وضع العلم لولا عدم اطلاعهم على جميع الشخصيات لعلنا لم نعلم وقد صرح
اسماء الله تعالى بوقفيته وهو العرف والخصوصية ذاتة ومختصة فيكون ان يضع هو
علما نحن معاشر الممات لا يمكننا ذلك ليس لئلا نراه فترا قولنا في الجواب ان
غرض المؤلف ببيان وضع العلم بخصوصية الذات المقدسة لا يليق بالحكمة بربانية
العيش لان الدلالة على تلك الذات بالعلم بحيث نفهم منها المعنى العلمي غير ممكنة لكونه غير
معقول للبشر والغرض من وضع العلم التعميم والتفاهم ولله الله على المصطفى
باللسان عن إطلاق اللفظ الموضوع له وعلى تلك الخصوصية ذاتة معلوم ولكن
نحن معاشر الممات من الملائكة والجن والحيوانات لانا عند سماع العلم نفهم المعنى
لما قطعنا عن انفسنا بالتصور بالحضور بعينه في اذهاننا فلا يمكن ذلك التعلق على المعنى
العلمي بل لا يمكن انهم معاينها فلا يكون ادعاء وقوعه فلا يمكن ان يدعى علمه بل لفظ
ايماء الى ما قلناه هذا والحق انه يكون في وضع العلم اثار تعقلها بوجوه عتاز
عمادها ولا يشترط علم الواقع بجميع الشخصيات فعلا حفظه باعتدال الوضع
ولانه لو دل على مجرد ذاته لم يدل بصيغة المعنى للفاعل والفعولية مجرد اللفظ
وحاصل هذا الدليل انه لو كان الماد من ذلك اللفظ مجرد الذات كما هو مقتضى
العلم لكان الماد من قولنا تعالى وهو الله في السموات وهو ظاهر يترك
ان السموات مكان لتكاد عن ذلك علوا كبيرا ولما اذا اردت ان تصغر كالمجود
مثلا كان المعنى وهو المجود في السموات وهو معنى جوهري في العلم قد
يلاحظ مع غيره في يصح لتعلق الظاهر بقوله ان كنت عندى حاتم فليد الخط

هنا

هنا المعبود والحق لا يشهد به ذلك من هذا الاسم المقدس **قوله** ولان
معنى الاشتقاق في قولنا ان الاشتقاق المحدث عنه فيما سبق هو اشتقاق
لفظا لا معنى فثبت والقائل بان لفظ الله علم في اصله لا يلائم ان اصله المحدث
المعنى وعوض عنها حرف التعريف كما فطر اصحاب الاشتقاق بل يدعى في وضع
بهذه الهيئته والمادة للذات المقدسة كما هو الاعلام وهذا الامر اذا سا قط
فان المشاكلة في المعنى والترتيب حاصل بين لفظ الله وبين الاصول المذكورة
ايضا في ذلك من ذلك اشتقاق من بعضها كما في سائر المشتقات **قوله** وقيل
اصل الالهة بالربانية انما اخبر هذا القول عن الوجوه السابقة لا بقائه
على انه علم معرب لفظا لا اشتقاق لفظا العبري لغيره اذ **قوله** اذا
انفتح ما قبله وانفتح لا اذ انفتح التثنية بعد الكسرة **قوله** سنهاى طريقه شاعره صلوكة
متعارفة بين اهل اللسان لا يجوز خلافها **قوله** وقيل مطلقا هذا مستقولا عن
بعض القراء وظاهر كلام الكشاف يشعر ايضا وان كان شراره مطبقين على انه
ليس من مذهب **قوله** لا ينبغي ان يصرح باليمين اليمين التي هي عند الشافعية ما ينبغي
يجوز التلغظ به ولا يحتاج الى يمين كما يحل بالاسماء المختصة بذكره وغير المصريح
ويسمى الكافي هو الخلف بالاسماء المشتركة التي لم تغلب عليه جل جلاله على
والوجود ونحوها فان نوى بها الواجب فقام انعقد والا فلا كلام المؤلف
كالنزع في انعقاد اليمين الكفاي لقولنا لا يشكلا ومنهم من الغلابة والوجيز
وقالوا في قولنا بله فهو غير ذكر الاسم الله ولا خلاف ان البلية في الظروف
لكن ان نوى عباد كره اليمين بالمرحى بعضهم ان يكون عينا ويحل حرف اللفظ

يعتبر

الحق انتهى وذهب الموقوف الى وصفه الى هذا المير عينا قال لا ايمان لا انك
لا باسم الله واصغره ولا اسم ان هذا الحق ان الحق مخالفة الاعراب هل هذه كلمة
اخرى واعلم ان علماء الامامية رضي الله عنهم قد علموا ان تعداد اليمين بغير الله تعالى
صفة خاصة والخاصة فلا تقع بالمشتركة غير الغالبة سواء في اليمين
او في غيرها اليمين التي مثل والله بالضم ويظهر ان عدلنا فلما اظهر لهم
فتية بصرهم فمع بعض المشافعة كالرافعي والشويعي بان الخطا في الاعراب
لا يمنع تعداد اليمين للبحث فيجاء **قوله** الا لا بارك الله في البيت صراحة
اخرى هي حذف الاعراب بهيل اسم رجل وقد روي المخرج الثاني هكذا اذا
ما بارك الله في الرجال فالاشهاد في المراءى معا قيل ان المؤلف ليورد
هكذا الا لا ضرر فيه وفيه ما في **قوله** من يسمك في الكشاف واور عليه
ان الصفة المشبهة كيف تنقسم من التقدي والجواب ان المقدور قد جعل
لازما في الغالب فينقل الى فعل فمع العين ثم يتفق منه الصفة المشبهة
وهذا مطرد في باب المخرج والذم نص على السكاك في تعريف المتعاقب وجمار
ان في الفائق عند ذكر مغير ورفيع **قوله** واسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار
الغايات اذا اراد شخص شخصا في ملكه عظيمة ومحبة شديدة كعرق او حرق
فحصل له ذلك الفعل وورقة قلب ثم استغنى وخلصته تلك الملكة فلا شك
في وضعه لرحمة وهذا الوصف قد يكون باعتبار المبدأ اعني الربة التي هي
الافعال وقد تكون باعتبار الغاية اعني الشخص الذي هو فعل وقد يكون
بهما معا وصفاة لئلا تؤخذ باعتبار الغايات وحدها لا باعتبار

وذلك سمح أهل الرضوان
يقولون حزن العاليات
واحد المبادي هم

وقد اذعن ان هذا الوجه للامراض
 تكون وحدها على هذا الكلام فانما
 لا غنى عن كلامه لان كل واحد من
 المعنى في ارجح اوله حتى ان
 معطى فلهذا من هذه النقص
 الا ان هذا من ارجح الكلام في
 الكلام

من الجنسية كمن رأى بعض بني جنسه في بلد فقام قبله ورق لم يخلص منها فهو من قبل
بالفصل المذكور ذلك التام والانفعال للفصل ولما انزل الله سبحانه والرفعة الفعل
التي هو ارفع المصالح واشنع الرذائل كمن يفرق ما ولد في اناس فيكلمه لنفسه وتخليها
لهامن تلك الرذيلة والحاصل ان عطاء المخلوق ملطنة واحسانه ليس الا في ملطنة
عوض فلا يلدق الا لالاق الرحمن المني غلبه الرحمة عليه **قوله** غلبه الرحمة
الرحمن كالواسطة في ذلك اللطف والانعام والمنعم الحقيقي ليس الا هو سبحانه فهو
الحقيق باسم الرحمن **قوله** اولاد الرحمن وجه ثالث لتقديره على الرحيم وحقيقته
هذا الاسلوب ليس بابا بل في تقديم الادنى بل في باب تيميم الكلام بتعليم الم
واستيعاب الاقسام ولما كان الملتفت اليه اولا في تمام التمجيد والتثناء والعظمة يظهر
هو عظام المتكبر وجلال الالاء قدم الرحمن ثم اراد استيعاب اصناف الرحمة
واستقصاء اثارها فارد في الرحيم بنفسها على ان جلال النعم ووقايتها اكثرها
وقيل لها ايتدبره وصادره عنه وان غاية الكلام شاملة لكل انواع اللطف
والجود وفصل العام كما قد تعلق الوجود ولما يتوهم ان عمرات الامور لا يلق
سواءها منه فيسمى الانسان من طلبها من بابها واستعدادها من جنابها بقا شاذ روي
انما هو الى موسى عليه السلام حتى لم يجد قدرك وسرا فيك **قوله** او لمخاطبة
عليه وسر الى مطلق ليس الا في كل من مقتضاها ومختمها حرفا او كلمة والملازمة
الثاني الى مخاطبة على كذا الحرف الاخر تاثيرا لبارسا كنهين والمنتمين او
على كون الكلمة الاخيرة مع مختمه بما يلي فكروا على رسل الاله هنا على منفعتها
فالمخاطبة على كونها تالية لتالي تلك الميا والاخلوس بعد هذا ولا يخفى البتة وهذا

كلام

ذرات

الرحمة

العجيب على كون السلم من الغلظة كما هو المذهب الحق ولما عدم جيلانه في الكمال
سما في سورة الرحمن فان المخاطبة على رسل الاله فيها يقتضي تقديم الرحيم فقد
يقال انه غير مضاف الكلام في جملة الغائبة والفتنة لا يلدن اثارها وهو كما
تري **قوله** ولا اظن ان غير مصرور هذا اختيار صاحب الكتاب والشيخ الرضي وابن
مالك وهذا الوجه **قوله** وان خطي كما في قوله لا يقول ان منصرف هذا القول
في غير عند بعضهم انتفاء فعله وعنده آخرين وجود فعله وعندهما فيهما خفي
انما هو لامر اخر هو الاختصاص بالبدن فاعل احدها كان موجودا في الاصل فكيف
حكمت عن العرف فاجاب بان كان الاختصاص المذكور هو المانع من وجودها
الا ان الغالب في موازن هذه الصيغة من باب فعل بكل عين كعطف وسكون
العرف فالحققت بنظائرها وقدرت رسل الاله وجب ان يقال ان اختصاص
بالبدن قد منع وجود الصيغتين معا وذلك يوجب منع مفرع عند شرط
انتفاء فعله ومفرع عند شرط وجود فعله فكيف اطلق عدم مفرع هذا
فصلت كما فعلت بالمعجب وغيره وتقرر الجواب عن منع الاختصاص المذكور
محدث الصيغتين معا كما قلت الا ان حكمي من مفرع بالنظر الى موضع بل لان الغالب
في اقول ان التقدير الاول يقتضي الغاية تعرض المولى للانتفاء فعلى الثاني الغاية
تعرض للانتفاء فعلا لانه ولا يبعد ان يقال عرض الله انه غير مفرع وان كان النظر الى
اشترط الانتفاء فعلا لانه وجوده على مقتضى التوقف في امره لان حكمه بان انتفاءها
لان لاجل الاختصاص المذكور لا اقره ولما انتفاء فعله او وجوده فعلى الاول
قبل الاختصاص المذكور فيقول **قوله** مولى النعم بضم النون من اوله التي

هذا العجب والعجيب الذي قبله
مما قد روي في بعض النسخ

ليس

ويجوز ان يفتقر بالانصب على من يعلم ويشترط ان يعلم وقوله وقال به
 والملاذ بكلمة وجملته وهي في الاصل الاشتغال واحدا من شر بركاته وسكون
القول ويشغل يعلم لا يكون لان اشغل لغته رتبة يمكن ان بعض الطلبة يجب
 ان يعوض اليه صاحب بن عباد خدماته فكتب اليه المامون مولانا اشغالي بعض
 اشغالي فكتب اليه صاحب بن عباد رتبة من يكتب اشغالي لا يصح لا اشغالي والمبار في
 قوله عن غيره متعلق بشغل وقد يعلق بالاعتداد بغيره عن معنى البدل او غيره
 اي معضاض غيره والاول **قوله** على الجملة هذا التقييد غير موجود في كلام
 الاثر وانكره بعضهم مستشهدا بقوله عند الصباح يحمد القوم السرى وقوله
 عاقبا الصبر محموده فيكون في ذلك قولنا عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
 ورجح بغيره بعض الحكماء فيقول انه في هذه المواضع عني الرضا ويجوز ان
 المعنى مشهور في كتب اللغة مسطور **قوله** هو المثناء على الجميل مطلقا اي ولا
 كان اختياريا كالكرم وغيره كالحن ولم يعقد اختيارا باللسان كما فعل غيره لان
 الثناء لا يكون الا به وقوله عليه السلام انما انت على نفسك بيا للشاكر
 وتجوز ما حاش الحد والخبر به بالامر به عليه بطلبه من غير ان على الحاشية للفظامة
قوله افادكم الشفاء اخلف المحقق التفتازاني والسيد السند في ترجمتهما
 لكشاف في لغوهم ما يراه هذا البيت فالمحقق على ان يثقل لاقسام الشكر لا شاهد
 اذ لم يطلق الشاعر الشكر في غير هذا البيت فعلى شئ من الموارد الثلاثة والسيد على ان شاهد
 لان جعل افعال الموارد الثلاثة في الشعر وكل ما هو جزا الشعر فما يطلق عليه
 الشكر لغة قال السيد ومن لم يبينه لذلك نعم ان المقصود مجرد التثنية لاقسام الشكر

بعض

الاختيار

لا استشهدا انتهى والاضاف ان الحق هو المحقق والحكمة التي اوجهاها السيرة
 كيف من حكمة قال في جعل اللغة الشكر الثناء باللسان وعرض الثناء بكلام الجمل في
 الفاضل الطيب كون الشكر صادرا عن هذه اللغة عن اصول الشكر المعنوي
 ليس لهذا لسان وحده وايضا فالمرحى ليس لان كل افعال الموارد الثلاثة اذا
 قابل النعمة كان شكرا ولا يستشهد في البيت لما هو لاثبات هذه الدعوى فلو
 توقف الاستشهاد به على ذلك كان دورا فيه وما يؤيد التمثيل عدم شهاد البيت
 كل من اللغة شكرا فعلى الشكر هو المخرج وكون فعل اللسان شكرا بالاجماع فلا يثبت
 جميعهم كلاما فاهري فان احتيا لاكثر ان كان **قوله** من شغل الشكر حال الحمد
 وملاحظة المعنى تقتضي ان يكون وصفا وقوله اشيع من كان اي اكثر شيوعا
 والغرض من هذا الكلام دفع ما يقال في حكمه بالعموم من وجه بين الحمد والشكر
 يدفع الحديث المذكور فانه من غير عدم تحقق الشكر بدون الحمد وحاصل الدفع
 ان ملزمة المبالغة في ان الحمد اصل اقسام الشكر فعمله كما شرف اعضاء الشخص
 حتى كان الشكر متنفذا ببقائه **قوله** وما في ادراك الجوارح من الاحتيا والآلات
 الانتعاب في المعنى والوزن والمادان الشكر الكافي وان كان فيه انتعاب الجوارح
 وشقة الا انه ليس بضا في الحقيقة لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف عنها
 كما ان الكفران اخفاؤها واسترهما فادام العبد ما يعرفها ولا يعرفها على
 له يظهر منها الشكر فهو اكمل وعمل الجوارح يحمل على الشكر لانه ليس بضا في
 مقابلة النعمة ولا يشتم اظهارها الا بالادراك والشكر لانه ليس بضا في
 نوع خفاءه بخلاف الشكر الذي لا يكتفى به على عدم الحمد لان اللام

في الجمل والاشراق بخلاف اذا كان معنوا مطلقا لا يختص احد بما يختص
 به علمه من اولادنا لحد اذا اصل حديث هذا قال الامام في تفسيره الكبير لو قال
 احمد بن الحارث قد ذكر وجه فقط ولو قال الحمد لله فقط فقد دخل وجه غير
 جميعا من ذلك ثم ان قولنا هل الخبر واخر دعوىهم ان الحمد لله على ما علم
 دون تجرده وحدوثه هذا علمه لكونه عين من تقديراته على الجار اسماء
 واما علمه للمعبرين فيجوز ان اذا لا يحتمل خبرها فعل كالتعليق في افا
 الحمد والحدوث **قوله** وقيل للاشراق ويحمل على ان الحمد بارادة اكل
 ازيد الحمد وهو حمده تعالى لانه فان هو الحمد الذي يلحق بكلامه وينبغي له جلاله
 كما قال سيد المرسلين عليه السلام افضل صلوات المصلين لاهض شاك عليك انت
 كما انشيت على نفسك واما احدا في غايه اللطفا والعصمة فان منصفهم
 تعالى من صفات الكمال غير لا يلق بحضرة لانه على قدر افعالها من القامه واولها
 الحاشية كنهه جل شانته لكان الظاهر ووجوه رحمة رخص لنا في ذلك بل قد بنا
 اليه واولا بنا عليه ولقد احسن العارفين الرومي حيث قال **قوله** ابن قولنج ذكر
 ان رحمتك **قوله** جون نماز ستمائة رخصت **قوله** وهذا مما سمعته من الائمة
 العلامة معلانا عبد الله انزوي طلب فراه وتحقيق الكلام في مباحث هذه
 اللام موكول الى تعليل قائم على شرح التلخيص **قوله** وفيه اشعار بان هذا الكلام
 لان صدور الجميل بالاختيار سبوقا بالانصاف تلك الصفات الاربعة
 كما لا يخفى **قوله** وقرى الحمد باتباع الدال اللام في الكسر والفتح والياء
 اللام الدال في الفم والقارة الاولى الحسني البصري والآخر ابراهيم بن ابي عمير

وحدهم
 عدهم

ولا يذكر اسمها لان غايتها في هذا الكتاب ان يعبر عن القراءة الغير المشهورة بقوله قري
 من عين تسمية القاري قوما بينها وبين المشهورة هذا وقد ربح صاحب الكتاب
 القراءة الثانية على الاولى حيث قال واشق القارئ قراءة ابراهيم حيث جعل القراءة
 البناءية تابعة للاعلى بتر التي هي قوع بخلاف قراءة الحسن التي قال بعض المحققين
 انما كانت الحركة الاعلى بتر مع كونها طارية اقوى من البناءية الداعية لان الاعلى بتر
 علم لعان مقصوده بغير بعضها عن بعض فالاعلى ان يابودي الى البناء الحسن المعلن
 وفعلت ما هو الغرض الاصيل من وضع الالفاظ وحسناتها اعني الابانة عما في
 الغير انتهى وقد ربح القراءة الاولى على الثانية من اقتضاها التخييم المناسب للتعظيم
 بان الحسن قليله لغير المؤمنين عليه السلام واخر بوجوه القراءة من ابراهيم وبيان
 الحركة الاعلى بتر دأما في معرض التعريف في اوله بالاتباع وسماها لا يتطرق اليه
 الا لاتباس كما نحن فيه **قوله** نزل لهما ثم انما قال ذلك لانه لاتباع المتعارف
 بينهم لا يكون في الكمال الواحدة كقولهم بخير الجبل ومعبر باتباع الدال
 الرومي في الفم والهمج العبري في الحفظ **قوله** وصفه بالمباغرة فالقراءة اما على
 من قبيل انما هو قبل ادبار فلا ضار او لغوي كما سأل القارئ والتقدير
 خيرة بديهة للمعبرين ما يقال من ان ليس لا عقلنا فقط لانتفاء المباشرة بالبحر
 في اللغوي فما قول في نظر حصولها بحسب الظاهر وان فمرت عن المباشرة في العنق
 والتقدير لتصبح الحمل في نفس الامر لا يوجب انتفاءها بالكلية وان كنت في ريب من
 هذا فانظر الى حكم البيانين بالمباغرة لتنبه للمعبر الاداة من ذكرها فان من
 هذا القبيل والله الهادي الى سواء السبيل **قوله** وفيه صوغت لاي وصف يكون

صفة مشبهة بعد نقل المشتق من الفعل اللانم كما سبق مثله في الرحمن فالإضافة
حقيقية من قبيل كرم البلد لا تشاء على المصنف فلا أشكل في وصف المعرفة
به وقد جرى على عكس صاحب الكشاف فيجرح المصنف على النعت بالبلغية والاشارة
عن هذا التكلف **قوله** لا يعقبا بالاضافة كرم الدار او مجموعا كرم الدار باب
ولعل التثنية في ذلك هو انه تعالى هو الذي هو الحق في وما سواه باسره من يوبون
مخطفون عن مرتبة تربية العرفان وجد من بعضهم بحسب الظاهر في
الحقيقة تربية من سجد اجراها على ربه فهو اليه حقيقة واطلاق الرب
على غيره بخلاف الخلق الى القرينة بمفعول تلك القرينة اما التفسير والجمع هذا
وما نحن بقول بعض المعارضين انهما على عباد غيرك وما دعي جنود ربك
الا هو وانت ليس لك بسواهم انك تاهل في خدمته والقيام بوظائف طاعته
كما تكلمنا بالاربابا غيره وهو كما ينبغي ان يكون حتى كانه لا عبد له سواك بخانه
ما تم تربيته واعلم حجة **قوله** كقولنا حكايته عن يوسف والاربابا ربك
مصر وهذا ينبغي ان ما كان في القرينة السابقة وقصة القبطان بلانكاره من
يحدثنا ذلك **قوله** اسم لما يعلم به قاله الربا عبد فاعل كثيرا على اعماله التي
يفعلها بالشيء كالطعام والشراب والقالب عمل بنا العالم وهذه الصيغة كقوله
كالاربابا للاله الصانع **قوله** غلب في انعامه الصانع اي في خلق جنس الانسان
ما يعلم به الصانع لا في كل فرد فلا يقال عالم زيد بل بقا العالم الارواح وعالم
الافلاك وعالم العناصر مثلا وهو كما يطلق على كل واحد من تلك الاجناس يطلق
على مجموعها وقوله المولف وهو على سواه يحتمل الاطلاقين معا واردة الاطلاق

الاول في بعض في شعبة اذ هو بالاطلاق الثاني للجمع اذ ليس منه الا فرد واحد
وانما جرحه لشواحه من الاجناس المختلفة فيقضي عليه ان الجمع انما يدل على تعدد
الاجناس ولما الشواحه فانما يستفاد من الاستفراق وجوابه ان المجموع هو
العالم المولف باللام لا يقدم اعتبار المعرف على اعتبار الجمعية بسبب اضافة ما تحت
تعريفه كقوله وصف المعرفة اليه في قوله ليس في استفراق جميع تلك الاجناس
ولو افرد معرفتها باللام لم يمتدحها ان القصدي الى استفراق افراد جنس واحد
منها ولا يبعد ان يفيد الجمع استفراق افراد تلك الاجناس ايضا وان كان اسم
العالم المولف على شيء من تلك الافراد كما يستفاد من الجمع المعرفة لانه وان لم يكن
صادقا على شيء منها وقوله صاحب الكشاف في تفسيره قوله تعالى وما الله بظالم
للعالمين فكل عالما وجميع العالمين على معنى ما يريد من العلم بالاحد من خلقه
قوله وقيل اسم لروي العلم صديقه بقيل لانه لم يجعل فاعل بفتح العين الا في
الآلة كقوله ولم يدع يدك في معنى الفاعل كما هو الظاهر من كلام هذا الغافل **قوله**
وقيل على به الناس في العالم صيغة آلة كما ذكره المراء منه بعض العلماء
الصانع والتقدير بعيد لان التخصيص على خلاف الاصل وايضا فالعالم انما يطلق والقصدي وقيل
على كل جنس يعلم به الصانع واطلاقه على كل فرد يجوز على سبيل التسمية كما يشعر
بكلامه **قوله** فان كل واحد منهم عالم يطلق على كل فرد من افراد الانسان العالم الصغير
وقوله العالم الكبير لا لانه ايضا في اليونان النسب الى امر المؤمنين على سبيل وزعم
انكجه صغيرا وكلا ينطوي العالم الكبير **قوله** وروي في العالمين بالنسب عنه راية
زيد بن يحيى بن علي عليهم السلام ونسب على النبا بعد وللهذا لم يذكره في الكشاف

قبل قوله

بعضهم

والقصدي وقيل

ولما جعله فعلا ماضيا والجملة مستأنفة استكننا فابينا انما كان سائلا سائلا
 حمدا فقبل للدين رب العالمين فاجهد **قوله** في قوله رب دليل على
 ان المحذوفات مفتوحة في البقاء اليك كما في ذلك لان الصفة المشبهة دالة على المتبوع
 والاستمرار في غيريتها التي هي تليها على الدوام حتى لا يمتد لها سعة ثابتة لفظا ومحملة
 فكلما بناها على الابد الذي يقتضيه الماهل هو من اعظم اثار الصلابة التي
 يقتضيهام مقام الملح فندبر **قوله** كرهه اي كره كل واحد من الوصفين
 او كره الوصف بالرحمة والحق انه مبني على ما هو الحق وان السلسلة من
 العائنه وفيه دلالة على ان كانت منها مكان ذكرها فكلما لا يلائم **قوله** كما ذكره
 عند قولنا واجر هذه الصفات على الدوام **قوله** قراءة عامه في لفظ قراءة يستلزم
 يكون خبرا لمبتدأ محذوف اي هي قراءة عامه وان يكون فعلا ماضيا ومفعول
 عائد اليها **قوله** ويغضده فان اقيمت الامره بحاجه بعدني الى اليك عن كل
 نفس يشعرون الا بالامر الملك والقبائل الملك في ذلك اليوم يتكلمه ملك يوم
 الدين والقرآن يقر بعضه بعضا **قوله** ولقول لمن الملك اليوم الحق والملازم
 الحق الذي هو يوم الدين ولو صغر لفظه في خاتمة الكتاب بالملك بعد وصفه
 بالربوبية حيث قال رب الناس ملك الناس فما سبب ان يكون وصفه في كتاب
 ايضا جازيا على هذا المنوال **قوله** كما تدين تدران اي كما تفعل تجازي قيل هو
 حليش ولم يثبت في التفسير بمعل تدبر في الملك **قوله** بيت الحامسة هي الملك
 الذي انما هو تمام وجمع فيه ما استحسنه من شعر العرب الوثوق بعروبتهم
 والحامسة في الشعر هو الكتاب لانه الباب الاول في الحاشية **قوله** والحق

هذا الكلام الناس يمكن ان
 يثبت ما بين الوصفين ان
 التثنية في قوله الملك
 التثنية في قوله الملك
 نظير من جهة

اي اول قلنا امره الشرفا وهي وديان والمخفى انكشفا المشروضا على كل
 ساق وحرف وقت الحرب والحيث لا الاعداء وان جازيناهم فقل ما ابتدوا
 به فقولهم فقام جواب **قوله** اضاف اسم الفاعل الى تعرض الاضافة ملكا لم
 يتعرض للاضافة ملكا لعدم الاشكال فيه لانها اضافة الصفة المشبهة الى غير
 مفعولها اذ لا مفعول لها لا اشتقاقها من اللازم واصافها اللفظية تخفى
 في اضافتها الى فاعلها فملك يوم مثل كرم البلاد فيكون حقيقة فتمت التبريد
 وتقع صفة المعرفة بخلاف اضافة اسم الفاعل **قوله** على الاتساع حيث لا يقدر معنى
 تسميها في نصب نصب المفعول به ويضاف اليه على وجه **قوله** كقولهم يا سارق
 اللبنة فم جعلت اللبنة سر وقيل جعل اليوم مملوكا والملازم والملازم المملوك
 الامر في اليوم واهل الدار بالنصب على تقدير احدا ومفعول سارق لا اعتاد
 على حرف التثنية بالاعمال **قوله** ومعه ملك الامور ملك فعل ماض
 والامر مفعول يري ان الملك يعني الماضى تثنى بالا ماعق وموقع من التثنية
 فليست اضافة لفظية غير موجبة تميزه ليشكل وصف المعرفة **قوله** اول الملك
 بكر الميم وهذا وجه ثان لتقريب وصف المعرفة به فانه اذا كان بمعنى الاتساع
 عن معنى المدح والقدرة والتميز التبريد في الاضافة وانما الوجه بدل اللفظ
 من هذه الكلمات وقد اختار صفتها الخاتمة جواز ابدال التكرار المعنى الموصوف
 من المعرفة لان البدل هو المقصود بالنسبة والافضل ان المجرى بحاجه باعتبار
 الصفات لا انما تضاف للوصف الاخر **قوله** ليكون الاضافة اي جعل على الماض
 او الاستحسان فيجب ليحج بالاضافة الحقيقية عن التثنية ويستعمل بالان يقع صفة

هذه تضاف الى معاني الحكم بالكون وتشرح فيه مقام المفعول به حكم بان السمع
 الفاعل عامل فيه فاعلم انما يصح ان يضاف اليه الحقيقة بخلاف ان المفعول
 به جرحيش المعنى لا من حيث الالفاظ بل من حيث المالك به تعلق المفعول به حتى لو كانت
 شراطة العمل حاصله لم يعلق فيه الا ترى انك تقول في ما كعبه اسما من مضاف
 الى المفعول به وتريد انك كعبه معنى لا انك منصوب بحلا كذا افاده السيد في حاشي
 الكشاف **قوله** والمعنى يوم جرح الدين هذا على الثاني ظاهر في اما على الاول
 فبالنظر الى استعمال الشريعة على الاول والآخر وجه تعدد وجهها بتعريف التسمية
 ما اختاره ظاهر **قوله** وتخصيص اليوم بالاضافة مع ان الحكم ملك وما كان كذا
 في جميع الاوقات والايام اما لتعظيم المضاف اليه فيكون له وما لان الملك والملك
 الحاصلان في الدنيا لبعض الناس بحسب الظاهر عند من ليس له زيادة بصره بزيادة
 ويطلق ويمنع الخلق عنها اسلاخا ظاهرا على يوم القيمة ومنه سبحانه في
 ذلك اليوم بها انفرادا ظاهرا على كل احد ولذلك قال ابن الملك اليوم لله الواحد
 القهار وهذا العجم اسبغارة ملك وكلام المؤلف يشعر باختصاص به
 والاوعام **قوله** من كونه موجدا في هذان يستفاد ان معنى الزيادة يرد
 بهما ويشمل اصل اليجاد ايضا وقيل لا ولا يلفظ الله تعالى والثاني من رتب
 العالمين وقوله اجزأ هذه الصفات على الله تعالى على تلك الذات القديمة
 لهذا بان الله تعالى عنده وصف لا على وفيدان قوله في بعد فالاول ليسان ماهو
 المحجب للحد وهو اليجاد والزيادة وجعله الاوصاف اربعة ينادى بخلافه
قوله على انه الحقيقي بالحد متروك في المسند باللام ينبغي ان لا يكون المحرر والاضافة

الزقني

التوقي قوله بل لا يستحقه في صايعا وفي بعض النسخ انه حقيق بغير لام وهو اولي
 وعوله لا احد احق منه فاده بحسب العرف انما احق من كل احد كما يقال ليس في البلد
 افضل من زيد ويراد انه افضل من غيرها فهو كالتعريف لقوله الحق بالحد كما
 اراد بالحق حقيق **قوله** فان توجب الحكم وهو هنا ثبوت الحمد له تعالى واختار
 اياه على الوصف على كل حال ووصاف المذكورة كما يشعر به كلامه في الاشعار شعر
 بعليته ذلك الوصف الحكم ولا يعبدان يشعر في المقامات التي جرت بان ما دون ذلك
 الوصف لا يليق بعليته الحكم المذكور فمن انتفى عنه الوصف انتفى الحكم عنه ولا ينبغي
 ان ينفك عن كل ما سواه سبحانه واختص الحكم به من شأنه وعاقبته لا بد وان
 تربط الحكم على الوصف المذكور انما يفيد عدم استحقاق من سواه للحد لو افاد
 حصر العلية في الوصف ان قلت ان الاشعار بالعلية هم ما يقتضي ان يحفظ
 تلك الحدود والعبادة ليس لانه بل لتلك الصفات قلت كلاما للام شعربان
 استحقاقه في تلك الامور كما يقتضيه ذكر اسم الذات والصفات معا واما التقى
 بالاشعار بعينية الصفات فمع انه ليس من هذا اللون لا يجري فيما نحن فيه من
 الصفات الاضافية الا بتكليف بعيد فندبر **قوله** ولا شعاع في بعض النسخ
 عطف الاشعار بما و غيره اشعار بان هذا من على الاغراض عن علي الوصف
 الحكم ولا راد بالمفهوم ما يشمل من هو من المحالفة والموافقة فالاول شعر بعدم
 الاتصاف بالحد والثاني بعدم الاتصاف بالعبادة ومحملة على الاول فقط في ما فيه
 وعدا لما شعاع على وهو يتعدى بالانكسار معنى الدلالة ويستأهل بالحق
 ويتحقق المشهور بين اهل اللغة انه لفظ مولد وعده الحريرة في كتاب

التمتص

درة العواصم من علاء الخواص ومنه عليه في الصالح ايضا لكن صاحب القاموس في واقع
 المؤلف لم يذكره بل ذكر على الجوهر كغيره **قوله** يكون اي يكون اجزاء الاوصاف
 المذكورة **مقصود** على ما يأتي من حصول العبادات والاستعانة فيه **قوله** كما انه قد قيل على
 ما قيل فان كل واحد من هذه الاوصاف كما يدل على انه **قوله** احق بالحمد بدل على انه الحق
 بالعبادة والاستعانة اما الاولى والرابعة فلذلك لانهما اعلى كونه **قوله** هو الذي لا يملك
 في الدنيا والعقبين وانما سواه مروي عن مملوك وهو الذي افاض عليهم الوجود والخلق
 وسائر صفات كمالهم واما الثانية والثالثة فلان اقصاهما **قوله** هما والى **قوله** ليس له ان
 سواه من العالمين **قوله** في ذكرهما عقبتهم فالكل محو رفته برحمته والاداة مشتركة بين
 من تعلم منهنوا الحق بالحمد والعبادة والاستعانة هذا وقد يقال في وجه اجابة هذه
 الاوصاف بحدود كرام اسم الذات الجامعة لصفات الكمال ان الذي تحده الناس **قوله** ويحذف
 انما يكون محده وتغطي الاحكام اربعة اما لكونه كائنا في ذاته وصفاته وان لم
 يكن منها احسان اليهم واما لكونه محسنا اليهم وسعيا عليهم واما لانهم يرجون النعم واما
 فيه الاستقبال واما لانهم يخافون من قهره وكما قد تدرى وسطوته فلهذا من الجهات الثلاثة
 للحمد والتعظيم كما انه **قوله** يقول بها الناس ان كتم محمديون ويعتقدون بكمال الذات في الصفات
 فاحمدوني في ذاتي انا امروا ان كان الاحسان والترتبة والانعام فانما في العالمين وان كان
 للدهاء والطبع في المستقبل فانما الرحمن الرحيم وان كان في الخلق من كمال القدرة والسطوة
 فانما ما لا يحصى **قوله** فالعصف الاول لما ذكره لانه تلك الاوصاف في اشعارها بعض
 استحقاق الحمد **قوله** وتعالى واشترى كما في ذكر الامداد ان يذكر لكل منها خصوصية يفرج بها
 عن الاخر وقد كان العصف الاول لما ظهر ليعلم الجليل الذي وجب استحقاقه **قوله** تعالى

والله اعلم

والذي وجب للعالمين سببه انشاء وهو الجبار والربوبية والثاني والثالث لبيان
 المحسوس كون ذلك محسوسا المتفضل والاختيار والرابح لتحقيق الاختصاص كما يحسن
 وربما قيل في وجه تخصيصه الوصف الاول ببيان وجه تخصيص الحمد له متصل بدوامه
 وانه سابق على غيرها وبان سبب الحمد ليس لانفس الجليل ولا كما كونه اختيارا او غير
 سببية ولكن الاول سببا لايجب الحمد بدونه ويكون الثاني في طارعا سببا
 كما في حده **قوله** الصفات والمقدم احرى ببيان الاحكام واولى بمامل **قوله** يتحقق
 الحمدان وصحة **قوله** بالرحمن الرحيم وجعلها على الاحتياط الحمد للدلالة على انه **قوله** يتفضل
 بجميع ما يصدر عنه من الخير والطف والنعمة وسائر اثار الرحمة بخلافه والامر يتحقق
 المحمد عليه فيقدر على الغلاسة القائلين بانما **قوله** استحقاقه انما كونه عزة على
 المعزلة القائلين بوجوب اتصال الغوايب الى العباد في مقابل سوابق اعمال الخير في
 صدره عنهم فان كلام المذهبين يقتضي عدم استحقاق الحمد على تلك الاصور ولكن
 لا في ذلك اوجبة عليه فليس يخفى ان استغلاها بحلافة عذبة الاشاعة فانهم لا يوافقون
 صدور تلك الآثار عنه فصدورها عنه ليس للعلى سبيل المتفضل والرحمة على العباد
 فلا يتم استحقاق الحمد عليها **قوله** في نظر فاني مذهب النكاحية
 في اللباب لا ينافي التفضل بل يوكده فانهم يوافقون المذهبين على انه ان شاء
 فعل وان احشا ولم يعمل الا انهم يقولون الفعل الذي هو خير لانه لما انما في حق
 محض انما الجواز المطلق فيستحيل **قوله** كما كونه مقدم الشرطية الاولى وجب صدقه فقد
 شأه وفعل ومقدم الشرطية الثانية متمنع الصدوق الاستحالة النقص عليه **قوله** صدق
 لا يقتضي صدقا لمخرجهين ولا صدقا احدهما والحق في ان من هذا كلام لا يترك المتفضل

الحق والافاضل



هذا وانه المثل الاعلى مثل قيم خير الزم نفسه مهيدا ويمين ان يصدق بحاله
حين علم مسكين فانه اذا وصل ذلك المال اليه عدي في العرف متفضلا بحق او اعرض
ذلك المسكين عن حقه وشكره مستندا الى ان ذلك العطاء كان واجبا عليه لتوجه
اليه الزم جميع العقلاء وتيقا ايضا ان الحد ليس الا التنازل على الجليل الاختيارى
فليس للمحرم عليه شرا سوى كونه فعلا جليلا صادرا بالاختيار ولو قيل احد
ان المحرم هو التنازل على الجليل الغير الواجب وعلى تقدير ان يكون جميع اثار القربة
واجبة عليه فثما عندهم فذلك لا يخرجها عن كونها افعالا جليلا اختيارية
حتى لا يستحق المحرم عليها وقدر ما جده واقول ايضا لبيت شعري كونه يحق
سحابة المحرم على صفاته التي يستحقها فكما عساه ان يفرغ من اختيارها ولا
موصوف بالفضل بها ولا يستحق الحد من صفاته التي يستحقها فثما افعاله
الجليلة الاختيارية غير القول بكونها واجبة عليه بجانبة فتمرر بعري لحد حنا
بهذا المتكامل عشر الاختصار ولكن الحق اعقبا لاختصار **قوله**
فانه عما لا يعقل الشكر فيه اذ يظهر على كل احد انه لا مصلح فيهم ولكن في ذلك
اليوم لاحد وله وانما قال لتحقيق الاختصاص لان ربه العالمين ايضا يختص
به فكانه قال ذلك محصل للاختصاص وهذا محقق ومقر له **قوله** وتضمن الموعد
في الاولي تركه اذ لا دخل له في تفصيل الاجال السابق وعطفه على الاثار بجملتها
قوله ثم انه في يريد بيان شي من النكبات التي اختص بها اللغات وكان المتأخر
ان يذكر النكبة العامة للغات اولاً ثم يردفها بالخاصة كما فعل صاحب
الكشاف وغيره للشان وذكر وصفين ان لفصول وقبر من صفات

حجرات
لان الكلام ليس
بشيء من صفات
الشيء بل هو
يخبر به

فلا يلزم عليه عدم استحقاقه لثما المحرم لان يدعيه الاختيار المتأخر في تعريف
المحرم الاختيارى معنى جواز الفعل والترك لكن ان قلت هذا المدعى الجليل عن عسر
واقول ايضا كلامه على المعنى غير وارد لانهم لا يدعون ان جميع ما يصدر عنه ثما اختيارا
الهم والاحسان ونوع الكرم والاشنان واجبة عليه حتى لا يوصفوا بالفضل بغير
من اثارها ولا يستحق المحرم على شي منها بل اغا يقولون بوجوب بعض الاشياء عليه
كبعض اللطائف من حرم الطاعات واصل الشكر على اداء العبادات والاداء
عدم استحقاقه المحرم على اثار الرحمة وهي اكثر من ان تحصى فان قلت قد قالوا بجوب
الاصح عليه بجانبة ولا شك ان كل من انواع الاحسان واصلها لاشنان اصح حال
العباد فيكون واجبة عليه لا يكون متفضلا بها ولا يستحق المحرم عليها عندهم قلت
انهم لم يذهبوا بعلمهم الى ان كل ما هو اصح للعباد واجبة عليه كما بل انما ذهبوا الى
ذلك خوفا من نادره لا بعبادهم ولا بجلالهم والحقين منهم على ان هذه القضية خبيثة
وقد نسبها بها على جميعهم على ذلك منهم الحق المطوي طاب ثراه في التمرير وانما
لذلك الشايع القديم ولا الجديد ولا يكون ان كل احد لو لم يفعل لكان منقادا لغيره
فهو واجب عليه وقد خرج بذلك بعض الاعلام على انهم لو قالوا بجلية تلك القضية
ايضا لانهم القول بان ثما بوصف بالفضل بما وجب عليه من ثما ويستحق الحد
عليه لان وجوبه عليه عندهم انما مشا بهل جاذبا من كرم العدم والباسا خله
الوجود ولتستعد لغيره من صلاته وتبليغ لانتشار بانو افعالهم واصل الاداء
سكنة العدم ليس له وجب عليه عندهم كما هو ابلق الدواما او حنا واجبة عليه الا
هذا وما وجبة ثما عندهم بسبب التفضل بفضل يستحق عليه المحرم ايضا غير منية

والحق في
قوله قال في التمهيد
فانه قال في التمهيد
على كل حال ان
الوجبات لا تدخل على
الادوات التي لا تدخل
على التتميم على
الوجبات التي لا تدخل
على التتميم على
الوجبات التي لا تدخل
على التتميم على

وتعلق عطف وصف وجوبه بما في بعض النسخ بغير ما على الجواب
وخطوب معطوف عليه بالفاء والاشارة بذلك الى ان بعد وقد جعل الباء
اي خطوب بسبب ذلك التيقن الكامل **قوله** يكون اي الخطاب او الكلام
عليه ولا يكون انساب هذا ان الكون انساب الاول وجه الادلة انه لا
يدعي الخطاب من ملاحظة توصيف ذلك الخطاب بذلك الصفات ليس بسبب ما
كما التيقن ظاهر غاية الظهور حتى كانت بيده خفا عينية محلا ^{للملاحظة} لاداعي
يؤثر العترة الى هذه الملاحظة فلا يمكن هناك ملاحظة من ملاحظة الانصاف
بذلك الملاحظة فكان ذلك ادل على تعيين الذات واختصاصها وامتناعها فان ذلك
مع ملاحظة الانصاف بوصف خاص عند تخصيصها وتعيينها منها بدون ملاحظة
او نقول ان صيغة الخطاب ادل على تخصيصه بظاهر العبادة لانه لا بد من اعتبار
التيقن بالصفات وان ذلك التيقن هو المقتضى للتخصيص بالعبادة فالنقص مثلا
عليه محلا فصنعة الغيبة فان الكلام معها غال عن الدليل **قوله** في اول الكلام
اي في السلسلة او الجمل الى قوله ما تكلم به الذي علم ما هو مادي حال العاقل
في اول السلوك من الذكر والفكر والتأمل في اسماء كما يشعر به السلسلة او الجمل
والنظر في الله كما يظهر من الركن الرابع والاستدلال بصناعة كما يظهر من الركن
وفي قوله علم شأنه نوعا الى قوله ما تكلم به الذي وقفي بالشد يد اي
اتبع وعقبه الجمل معظم المآثر بقام الوصول وقفتنا الله للبروح السبه
بالبر على قوله لا استعارة بالجملة وانبت له الجمل تجيلا والمفوض تبيينه ^{هذه} والمآثر
عند اصحاب القلوب سيما الجواب لاسا وهو اعلا رتبة من الكاشفة عما قاله

صاحب

عبد الله بن ابي

صاحب منازل السالين لان الكاشفة تتعلق بالوقوف والصفات وتلك
تعلق بالعين والذات ولا يذهب عليك ان يكون جعل كلامه هذا نكتة ثانية مختص
بها هذا الالتفات لامر نكتة المكنة الاولى وحاصلها ان الكلام في هذه السورة
ينطبق بسبب هذا الالتفات على قانون السلوك الى التجران ويجري على وفقه
الكلام ولا سيما الى الجنب وصورة مكانها انزلت لبيان ادراك الجمل اعلم
ما يتوصل به الى العروج والجنان ويتبين ما هو نتيجة ذلك السير وتغري من المقامات
العزبة النال والغايات التي لا يكشف عنها المقال ولعلها هذه الميزة وجبت
قراها في الصلوة التي هو معراج العبد ان العواصم من عوارض المعاني في البيان
فرايد كانت اخرى حان لا بأس بذكرها في هذا المقام وان اشبعها نطاق الكلام
فمنها التيسر على ان القراءة ينبغي ان تكون صادرة عن قلب حاضر ونازل وان يحث
على تعاريف من عند الشروع فيها محركا للاقبال على المعنى الحقيقي الذي ينطق به
تتميمه ووفق القياح فيجوز ثم كما اجري على صفة من تلك الصفات العظام وفي ذلك
المحرك والراذ حتى اذا انتهى الى خاتمتها من الكبر الامم بجمع المعاد تناهى في التقوى
والاستعداد والادب والبر والرفق والحجاب والاقبال على الخطاب وهو ان المحرك كان
عبارة عن اظهار الصفات الكلية والذات الجمل كما قاله في الكشف يكون الخطاب
به غيره تعالى اذ لا معنى لظهور صفاته العليا عليه تعالى فلما نسب له بقرينة الغيبة ^{او}
العبادة والاستعانة فلا وجه لظهورها على الغير بل ينبغي كتمانها عن العباد ^{غيرهم} المتعلق
وعدم اظهارها لاحد من المكونين اذ هو الى الاخلاص وابتعد عن الدنيا والمناسبات لها
طريق الخطاب لا غير ومنها ان المقام مقام غلظ وخطب جزم لتجمل في ذلك ان

فيتغير
كله

ويدهش الانسان فان الملك العظيم الشأن اذا امر بعض عبده لخدمته من الخدم
كثرة كتابه لا يحضره فيها غلبة مهابة ذلك الملك على قلبه واستولى عليه
له وحصل له رغبة واعتراه دهشة فغير شوق كلامه وخرج عن السلوك ونظامه
التلويح بما ورد في الحديث عبد الله كما ترى في هذا اللغات اعم الى ذلك
واشعار بان العباد السالمة عن العصى هي يكون العابد حال الشوق اليها
ستغيا في بحر الحصى كما نه شاهد بحجاب عبوده مطالع الخيال مقصوده اقول
هذا ما ذكره الامة الاعلام من الكتاب في هذا المقام ولما استخرجت في القاص
نكبات اخرى عديدة سوى ما استخرجوه ولذا برهان اذكرهم منها اليس في ان
استقامها موكول الى اخرها البكر لهذا التفسير فنهت الاشارة الى ان حق الكلام ان
يجري من لسان الامير على طريق الخطا لانه سبحانه حاضر لا يغيب على اقرب من كل قريب ولكنه
انما جرى على طريقة الغيبة نظر الى البعد عن المكان الذي يغيبه لقانون الادب الذي هو
داس السالكين وقانون العاشقين كما قبل طرق العشق كلها ادب على حصول القيام بهذا
الوظيفة تجري الكلام على ما كان حقان يجري عليه ابتداء الذكر فقد قال زاحل في ذكره
بل هو جل شاناه من الينس من جل الورود ومنها الغيبة على مرتبة الذكر وموشاة
ولما العبد يجد اجرا هذا العود على لسانه صار اهلا للخطاب فان سعادة الحضور والابتلاء
فكيف لو لازم نظافة الاذكار ودام عليها بالبدل والتمار فلا شك في اننا بقدر البديع وقوله
من الاثر الى العاين كما ورد في الحديث العبدى كنت سمع الذي سمعهم ودمهم الذي يسمع
ومنها ان ما كان المحر وهو اظهار صفات الكمال لا يتفاوتها نظر الى غيبة المحرود
وحضوره بل هو مع ملاحظة الغيبة ادخل واهم وكانت العبادة لا يخلق بها الغايب

وانما

وانما يتحتم بان هو حاضر لا يغيب كما على حانه ان لم يلمح على تلبنا وعليه فلما
اقلت قد لا احب للقلوب لاجرم غير سجانة عن المحر واطهار صفات الكمال بطريق
الغيبة ومنها بطريق الخطا اعطاه لكل منهما ما يليق به من النسق المستطاب
ومنها ان العابد لما اراد ان يخرج عبادته المناقصة بعبادات جميع العايفين
من الانبياء والاولياء الزميين ويعرض لكل رتبة واحدة على باب في المحر
والافضل عسى ان يصير المناقصة لمغيب مقبولا لانضمام الى الكمال السليم في
يتفعل العبادة بتوفى المتكلم مع الغير ليندرج عبادته في عبادتهم وتقصير مقبولة
ببركتهم على ما سيجي فلا جرم ساق الكلام على الخطا لا يتبعها لهم والاولى الكتاب
لما هم وقال اياك نعبد فان مقامهم مقام الخطاب مع حضرة المعبود لا يتقارن
عن علم الغيب الى مقام الحضور والشهود ولو قال اياه بعد كان كاد ان يشاءهم
ولا اغضاه عن رتبة مكانهم ومنها ان قد ورد في الحديث عن تشبه يقوم صنف
منهم فالعابد لما لم ذلك كلك سالك العزم في الذكر والتفكير من عبادته بعبادتهم
ولذا ان يخرج هو ايضا بهم ويحذو حذوهم ويخضع في حكمهم ويتشبه بهم ويحكم
بلسانهم ويساق كلامهم على طبق ساقهم عسى ان يصير يغتفي في ذلك الحديث نحو ما في
علاهم من جاف في ساقهم ومنها الاشارة الى ان من لم يجد جادة الادب والاكاد
ورأى غيبه بعيدا عن ساحة الغيب كمال الاحتقار فهو حقيق ان تذكره رحمة المنة
وتلحقه غناية اذ ليه تحذير الى خطا العكس وتعلم على سائر الانس فيصير ما ليا على الا
الاقترب فان لم يسمع الحضور وسعادة الخطا ومنها ان ما لم يكن في ذكر صفات
الكمال لم يكن له بخلاف العبادة فانها العظم اعظمها شتم على كل رتبة وسنة وطرب

ويعسوب الدين عليه الصلوة والسلام انهم كانوا يستحقون النضال من جهة الشريف
حال اشتغالهم بالصلوة فلا يحسن ذلك ومن غلب على الخواص بين العابدين عليهم السلام انه
وقد لم يبق في البيت كان يصلي فيه فجعلوا يصحون بالانوار والادب بالانوار
البدن النوار فخرجوا من السجود حتى اطفئت فقال له بعض اصحابه ما الذي
شغلك عنها يا ابن رسول الله فقال نارا الاخرة ومن استبعد شيئا من ذلك فليست
فيه فعله فقال حكاية عن النور اللوحي ادهشهم جمال يعرف فلما رايت كبره
وقطعت ايديها لانه فان تلك النساء غلب على قلوبهن جمال بشر مثلهن
وصلت تلك الغلبة الى ان قطعن ايديهن بالسكاكين ولم يحصل لهن شعور بذلك
اصلا واما ان ذلك كثير حتى بعض العارفين انه كان في جواره رجل يروي
جارية لم ترضت فبعضها هودات يوم يصنع لها طعاما لا يسمح ان ينهاه هوش
وسقطت المغرقة من ربه في القدر وهو في القوي عليها فاجعل عركا الطعام
حتى تساقط اصابعه وكثر وهو لا يشعر بذلك فاذا اجاز امثال ذلك في شأن
مخلوقين من الطين فكيف لا يجوز في شأن احسن الخلقين وما احسن قول العارف
الروحاني المصنف المعنوي **قوله** حركي يدي بحدسي سنبه جاك **قوله** كن كذا في حق
كثرة جرم ناك **قوله** باده خاك الكهنة فان مجنون كذا **قوله** مريم كويم صاف ان خود
جون كذا **قوله** الامر حيث انها ملاحظة له ومنسب اليه المصير في انما يعود
الذنب وملاحظة بكل الحاراس فاعل والضمير في اعياد الجنب القدر اياها
بلا حظا لغيره ولا يشعر بها ولا يحيا من احوالها الا من حيث ان نفعه لا حظته
ومشوجته الى جنب القدر ومنسب اليه وفي بعض المواضع ان حضر انما يعود

المر

الى الملاحظة المفهومة من قولها حظا وقوله ملاحظة نفع الحاصد اي لا يلاحظ
نفسه الامر حيث ان تلك الملاحظة ملاحظة لطيات العارفين منسبة اليه
ولذلك اي وان العارف انما يحق وصوله الى فضل حقيقة المبنى المفعول ما حكم
الله عز وجل حيث قدم ذكره في حق ولا حظ ولا لاثم لا حظ نفسه ولا يرج ذكرها
تأنيلا فليكن ان معنى حيث نظر الى نفسه **قوله** ويكر الضمير للتخصيص اذ
اوله يمكن الاحتمال تقدير مفعول استعين مؤخر فيفعول التخصيص المذكور
وايضار بما يوهو ان المبدأ التخصيص في العادة والاستعانة لا بكل واحد
منها فيفعول التخصيص العادة ايضا فيضم الى ذلك سطر الكلام المحبوب
كما قاله في قوله تعالى عصى **قوله** ويعلم منه **قوله** العوا وما استتينا فيه
ويعلم من روع او عاطفة ويعلم منسوب بالعلق على قوله ليتوا في
اي ويعلم منه ان تقديم الوسيلة على طلب الحاجة ادعى الى الاجابة وكذا
يخفى ان انما يخفى على تقدير اعادة الاستعانة في الماهات كما لا يواد آراء
العبادات اذ العبادة على هذا التقدير مقصودة ببلاتها والاعانة وسيلة اليها
دفع العكس والعجز في تقدير تقديم العبادة على هذا التقدير على نظير
منه من حيث انما اختاره المؤلف من التعميم كما يشعر به التقديم ان يقال
ان استعانة العابد بسبوة لا تحتمل ملاحظة مفعول من افعاله استعين **قوله**
عليهم الا لا يحال في هذا العام هو ملاحظة العبادة فخطا لظهور لانه عند
استغراقه ملاحظة جناس القوس واشتغالها عما يوجب تلك الملاحظة لا
يخل بالاهتمام افعاله ومعاله الا لا التوجه الكلي والاقبال التام عليه وقد فعل

اليوم

ذلك المخصص للعبادة به تعالى اولاً واستوعب الهداية منه سبحانه آخر فلا ينبغي ان يتغفل
فيها بل يطلب الاستعانة على المهات الدينية او ما يندرج تحت المهات في علم
ما يقتضيه التعميل لثنا سبب المخصص للعبادة هذا وههنا وجه آخر لتقديم
العبادة على الاستعانة بعضها لنا وبعضها لغيرنا لا لولان العبادة مطلوب
الاستعانة في العبادة والاستعانة مطلوب العبادة منكم فكل من اذيقه على
مطلوبه على مطلوبه الثاني ان العبادة واجبة حتى لا تنافي للعبادة عن الايمان
بما حتى جعلت العلة الغائية لخلق الانسان والجن فكانت حقوق التقديم من الاستعانة
الثالث ان العبادة اشرف من سائر ما في الدنيا والاستعانة اقوى اجزاء لا يطلب
الهداية الرابع ان مبدأ الاسلام المخصص للعبادة والخلو من الشرك وما
المخصص بالاستعانة فانما يحصل بعد الموضع التام في الدين فكانت حقوق التقديم
الخامس ان العبادة والاستعانة وان كانتا معلقين للعبادة لان العبادة
من مبدلات الاسم المحمدي اذ معناه المعبود بالحق فكانت حقوق المعلقين بالقرب
منه والتقديم **قوله** لا نسب للمسلم تصديروا قول يعطى انه من خواص الموضع
مع ان الاسم اوردته في تفسيره الكبير فلعلم من قوله الاضحا **قوله** ونسج اي
فرجاء ويروروا وتفاخر ولا يستغنى لا يستقيم **قوله** النوار والحق على تقدير ونحن
ايك نستعين **قوله** بيان الدعوة المطلوبة في وجه فضل هذه الامة عما
قبلها وهذا ان بينهما كمال الاتصال لانها بيان لها او تأكيد حسب المعنى
على بعض افراد ما قد استعين عليه اجمالاً اذ الظاهر ان الكلام على تقدير عموم
الاستعانة عليه هذا ولو جعل الفصل لكان الاتصال لخلق الخلق الجليلين بعد انشاء

ذكر

كان

كان اولى **قوله** واخر اوجه فائدة من قبل ذكر الخاص بعد العام **قوله** والهداية واللاه
يلطف بغير الهداية بما ذكره هو المستنبط من تتبع موارد استعمالها والاستعداد
من كلام اية الله فانهم قالوا انها الدلالة والارشاد والفاخر ومن اهل الشأن
من يوقضها بالدلالة للوصلة والاخر بالدلالة على ما يوصل ومنهم من يوصل
بانها ان تقدمت بنفسها كانت عجزاً لا يصلح ولا سنداً الا الى الحجارة قال تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وشككنا هذا العلم المستقيم وان دعوت
باللام واللام كانت عجزاً لانه الطريق فكما سندت الى الله سبحانه في القرآن ايضا كقول
تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم والي التي هي اهدى الله عليه وآله كقول تعالى انك لهدى
الوصلة مستقيم والمقام اقتصر على ما يدل عليه كلامهم من انها مطلق الدلالة بلطف
كشحه فكشفت هذه الالة الثالثة لان كلامها غير خالص لاسيما الراي الاول
في اختلاف قوله تعالى واسأعود من دينهم في فسج على الهدى وقد تصدى بعض
الاعلام للدين عن مجواز وقوعهم في الضلال بالارة بعد وصولهم الى الحق وفيه
نظر فان التماسير والتوازي مع ناطقة بان الجم الغفير يقوم شهود لم يتصفوا بالايان
اصلاً ولا بالتفصيل الذين استل بقواعظ ايمانهم ولم يردوا الى الراي الثاني
منه بغير خلاف قوله تعالى تحببهم الى الله والى الانبياء من احببت وما يقال ان
المعنى انك لا تمكن من الالة الطريق لكان احببت بل انما عليك الالة لما اردنا ان يخلق
تلك وما الراي الثالث فان كلام اهل اللغة لا يساعده بل ينادى بما فيه ومع
ذلك القول بان التعدية بنفسها لا تسند الا الى الله تعالى متفقون بقوله تعالى حكاه عن
ابراهيم عليه السلام انما يشركنا في العلم ما لم يأتك فاتبعوا هذا صراطا سويا ومن

مومن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وما ايقال من ان القول
 بان المتعدية بنفسها بمعنى الايضال منقوض بقوله تعالى وما اعدوا من دينهم
 العوي على الهدى هو فاقش اذا الكلام في العفول الثاني لا الاول **قوله** على انهم من
 قيل فشرهم بجعل الهم تنزيلا للتضا وتزلة التماس سبعا في بعض المفضلة
 ان قيل ان قوله تعالى فاهدكم الى صراط الحق واراد على حقيقة من غير انهم لما قطعوا
 لا منزل لهم سوى الحق لا بد لهم منها فخرجهم ان يعرفوا ان صراطا طريقا ليس هو علم
 الوصول اليها بل يتصل من نفس الطريق التي لا بد من سلوكها وقول طول الطريق
 وتعبه وتعب الوصول الى الجحيم ثم الواضحة لهم وهم اطال بهندم بالنسبة الى ما
 يقول اليه حالهم فالحمل على انهم متعبين **قوله** ومنه الهدية لما فيها من الدلالة
 والحمل على الاسعاف بالطلب وان كان زيادة الحجة والادلة او شيئا آخر **قوله** وما
 العرش لمقدساتها اي اول جماعته يتقدم لانها صافية للبر والحق والهدى على المكار
 والكلام **قوله** فقول معاملة اخناري قوله تعالى واختار موسى قومداي في الجف
 والايصال وهذا صريح في ان هدى لا يستعمل في العفول الثاني بنفس حقيقة بل
 بنوع الحافض وكلام الكشاف يوافقه نعم كلام الصحاح صريح في ان تعدية
 حقيقة لغة مجازية **قوله** في اجناس مرتبة لما يقال نصب للدلائل قبل افاضة
 القوى لا لتعول الاستدلال بتلك الدلائل بجودها **قوله** الاول افاضة القوى
 في هذه هي الهداية الى طريق الفعل والاحساس وخصها بالانسان لان الحكماء
 في الالة الكريمة ومنعول الهداية فيها هو الصراط المستقيم المبين عابده
 والاغنى الهداية نوع يعبر سائر الحيوانات بل النباتات وهو الهداية الى

صاحب

جلب

جلب النافع ووضع المضار وهي الالة بقوله تعالى اعلى كل شئ خلقته ثم هدى وقول
 تعالى والهدى فهدى فهدى قبل علمه ان افاضة الهدى على النفس الناطقة مقدم على
 هدايتها والهداية دالة ولا يقال لخلق القوى دالة وقد تكلف بان كان
 قريبا من طريق واضح وهو ان كسبه لعصاة عبيده وهو عاجز عن رفعها فذلك
 ان هدايته الى الطريق ليس الارادة تلك العصابة وشبهها في رفعها فقد هداها
 اليه ودله عليه فحقى الى النفس الناطقة في سبيل الحال معصوب العين افاضة
 القوى رفع العصاة عن العين **قوله** وهدى به الخبز اي طريق الخير والشر
 الالة مما يتدبر في بطلان القول بان الهداية المقيدة بنفسها بمعنى الايضال
 اذ هي منها بمعنى الالة لانها موصوفة في معنى الامتنان ولا اعتناء في الايضال
 طريق الشر **قوله** وقال فهدى بهم فاستجمعوا العوي الهدى على سبيل كلام المؤلف في
 تفسير هذه الالة من في ان الهداية المذكورة فيها ليست الجس الثاني فقط فانه قال
 فدلنا على الحق فنصب الحج واسال الرسل **قوله** الثالث الهداية ارسال الرسل وانزل
 الكتب لاني هداية الرسل والكتب للعباد وقول اولها على ما ذكره الاخير ليس في
 من قوله يمكن دفعه بان المار هداية تامة للحق في الاجناس الارضية الهداية التي
 لها نسبة اليه تعالى ولو بوجوه هدايته الانبياء والكتب كذلك كونها ابرام وخلقه
قوله فاما طلب الحق كانه قبل ان من خصصه بالهدى المجد وجرى عليه تلك الصفات
 للعظام الشجر بالمبداء والاعد وحضر العبادة والاستعانة فتركوا هتديا الى الصراط
 المستقيم لا على تكليف يطلب الهداية الذي اجاب بان المطلوب امان زيادة ما منح
 من التجاه لهداية اي اجناسها الارضية كان اوجيها او الثبات على ما منح

هداية الهداية الى الصراط المستقيم
 هداية الهداية الى الصراط المستقيم

من ذلك وحصول المراتب العليا المترتبة على ما مضى **قوله** فإذا قاله العارظ
 الواصل على ما أرشدنا في الحق ما ابتداء الخفايا وبنون التكليف مع غيره أو ابتداء
 الغيبة بأرجاع الغير إلى السير والارشاد ويحيط أي يرفع ويرزق ولا ورثه
 أن هذا جنس خاص للعناية فإن الرابع هو هداية السير إلى الله وهذه الهداية إلى
 الغنى في الله المحقق لا الحساس لا بدعته عن سعيه وقد يتكلم في هذا في الجنس الرابع
 نوع من العناية ليستقيم المحرر في شيء وهو أن الوصول إنما يتحقق بعد محو تلك
 الطلقات وأعمالها ما يتكلم في الغواشي فكيف يجمع المعارف الواصل طلب المحو
 والاساطة لهم إلا أن يراد محو طلقات وغواش عن غير ما يشاء السير في الله
 والمقدم على الوصول هو ما يرفع في شارة السير إلى الله **قوله** وقيل بالو
 أي لا يكتفي بمجرد الاعتناء وجعل التفتيش عما لا يلبس لا بد من العلوي في نفس الأمر
قوله والسرط من سرط الطعام إذا استلعمه قال الراغب في الصراط
 على ندمه لا يتبعه سالكه ويتبعه سالكه كما يقال كلمة المغارة إذا اختر
 وأهلكتها وأكل المغارة إذا قطعها ولذلك سمى لغا فحينئذ لأنه يلتزم في الحقيقة
 أن يتوخى قبل السالبة أن ذهبوا عن جانبها فالهم بالنسبة إليها شبهة بحال
 من يتبعه الطريق ويتبعه وإذا جازا إليها فكانهم يتبعون الطريق ويلتصقون
قوله ليكون أقرب إلى المبدل عنه وهو السين وجعل الأقرين أن الصادر للزاري
 والسين وإن اشتركت في الرخاوة والصفير به إلا أن السين والزاري في المنفعة
 المنفعة والصادر من السعلة المطبقة **قوله** والثالث في الأسماء يريد به مصحف
قوله وقيل هو صلة الإسلام فالمراد التثبت عليها ونحوه **قوله** وهو في تكرار القول

حكم

اذ

إذا العمل فيه يتقدم من جنس المذكور والمقدرة حكم المذكور وهذا مذهب الأخفش
 وأكثرنا من ينسب إليه كلام جارا له في عت البدل من المفصل وصرح به في الكشف
 جماعة إلى أن العامل في البدل هو المبدل منه والشئ الرضي نحو عدا جارا منهم ويعود إلى
 في كلام في أوائل المفصل **قوله** من حيث إنه المقصود بالنسبة استدلال على أن العامل
 فيه مقدر وليس هو العامل في المبدل منه وتقرير أن البدل وإن عرفت التوابع إلا
 أنه مستقل برأسه مقصود بالنسبة ولهذا لم يشترط مطابقة المبدل منه تعريفا
 وتكرار وهذا يقتضي أن يكون عاملا أيضا مستقلا على حده للعلامة في شئ قبله غفا
 طيا وأعلم أن هذا الدليل بعينه استدلال به أحباب القول الآخر وظني أنه الصق
 عندنا هم قالوا استدلال البدل وكونه هو المقصود بالنسبة يؤخذ أن
 العامل فيه هو الأول لا مقدر آخر لأن المتبوع كالماء فلو كان العامل لم
 يعمل به الأول ولم يباشره **قوله** وفادته التأكيد لتكرار ذكر المنسوب
 إليه وتكرير النسبة بتكرير العامل **قوله** والتصديق أن طريق المسلوب في
 قال في الكشف فإن قلت ما فائدة البدل وهذا قيل أهدنا صراط الذين أنعمت
 عليهم قلت فائدة التأكيد لما فيه من التنبية والتذكير والاستعداد بأن الطريق
 المستقيم سائر وتغييره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين
 بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده كما تقول هل أدلك على الكرم الناس أفضل
 فلأن فيكون ذلك في وضعه بالكرم والفضل فقولك هل أدلك على فلاة الكرم
 الأفضل لأنك تبيئت في كرمه مجلا أولا وفصلا ثانيا وأوقعت فلاتا فلو لم يكن
 للكرم الأفضل فحصلته على الكرم والفضل فكانت قلت سراراد رجلا جاعا

العامل في

الفضل

المحصلين فعملهم بغير ان يكونوا من النعمان الاجتماعيه غير مدافع ولا مانع انهم يعلمون
بما راسه **قوله** ما يكون طريق المؤمنين ذكره المسلمين اولاً والمؤمنين ثانياً يرمي
الى اتحاد الايمان والسلام عنده لكنه صرح في شرحه للمصاحبه بتفاوتها واولادها
الثانين بالتحاد بها فعمل هذا رجوع عن ذلك فان تأليف هذا التعريف بجود شرح
المصاحبه **قوله** وقيل الذين انعم عليهم الانبياء وليس المراد بظاهرهم شريعتهم لا
ويستحق اكثر من طاعتهم في الزهد في الدنيا والفرجة في الآخرة ومراقبة الحق في سائر
الاحوال وانما من تتحقق علم اصول الدين واجتباب الفرائض وسائر ما يتحقق
الشرايع وهذا القول نسبه الى قتاده والقول الذي بعده منسوب الى ابن عباس
والاولى ما يفسر لتعاسير لغتهم المذكورون في قوله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم
من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين لننباهدهم ما قبله وهو قوله تعالى
ولهديناهم صراطاً مستقيماً وهذا القول نقله القرطبي عن جمهور المفسرين ويؤيد
ما في بعض تناسير علماء الاسامية من اطلاق الذين انعم عليهم وعدم تعييدهم
بالمسلمين او غيرهم **قوله** وقيل اصحاب موسى وعيسى قبل عليه كيف يليق بالمسلمين
ان يطلبوا هداية طريق الهدى والصدارة بعد ما انعم عليهم بدليلين بيننا صراطاً مستقيماً
والا فواجب بعض المؤمنين بان المراد اصولهم للاعتقادية الثابتة والفروع
التي لا تتغير بتغير الاديان **قوله** لا يخفى ان هذا يوجب ان يكون قول المؤلف
قبل التحريف والنسخ ضارفاً لا محصل له اصلاً والمصوب بان يقال ان المراد طاعتهم
في شدة التثبت في امال الدين والتسليم باحكام التوراة والانجيل وفنظهما والالتزام
على تلاوتهما مثلاً فاذا قال المصنف اهدنا صراطهم يريدون شدة التثبت في

دين الاسلام والتسليم باحكام القرآن ومدامية تلاوته وامتناناً في ذلك **قوله**
وقد مر من اطران نعمت بسبب الشيخ الجليل ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله
روحهم في تعيين المصوب بالتبيين هذه القراءة الى عبد الله بن الرزيق وعمر بن الخطاب
ثم قال ودون ذلك اهل البيت عليهم السلام والمنشور الاول انهم كلامهم ونسبها في
الكشاف الى عبد الله بن مسعود **قوله** فاطلقت لما يستلذه الاول عظاما
يستلذه اذ تعينه بالاطلاق باللام غير متعارف وكانه ضمنه معنى التعريف
وعلمه ان النعمان اصل مصدر بمعنى الجاه المستلذه كقول الانسان ملياً
مثلاً فاطلقت على نفس الشيء المستلذ كالخال مثلاً تسمية للنسب باسم المبدأ
قوله من النعم وهو الذي انعم الله به على غيره من النعم بالفتح وهو الذي
هذا ولذلك في رواية ابنه من نفعه من كسب النعم ان النعم بالفتح هو النعم بالكر
هو الما من غيره ومن كلامهم من نفع لا نفع له اي كمن نفع في حال لا نفع له
واما الذين هم النعم **قوله** في جنس ديني واخرون هم هنا خصال
وهو ما يكون دينياً اخر واما مع كونه ادنياً وكانه لم يذكره المصنف للخصين
فكانه ليس قسماً بل **قوله** كنغ الروح فيه مسامحة فان نفع الروح انعام وامسا
النعمه في الروح هذا والنفع اجراً لا يخرج في نفع جسم آخر قال المؤلف في تفسير
قوله تعالى في سورة الحج نفع في روحه لما كان الروح تتعلق بالانوار
اللطيف المنبعث من القلب وتفيض عليه القوة الحيوانية فيسوي حلالها
في نفعها ونفع الشرايين في اعماق البدن جعل تعلق بالبدن نفعاً **قوله** والنطق
بمعنى ادراك الحكيما لا النطق اللساني كما في بعض الجواهر الخالصة في

الروحاني **قوله** والكس في كية النفس وهو ايضا ايمان روحاني وجسماني وهو
يصح القول بذلك ككتاب التمثيل فالروحاني كية النفس والجسماني كية
البدن **قوله** والثاني اي الجسد الاخر وهو في قوله هو ايضا ايمان
موجب كالعرفي غير سبق قوله وكس كالعرفي حصول النية **قوله** والمعاد
هو القسم الاخير اي الامور الدنيوية في ايمانهم النعم الاخرية وما يكون عليه
اليها من النعم الدنيوية لان المطلق هو له صراط المسلمين لا صراط كل النعم
اندر على دخول الكفار فيهم هذا ولا يخفى ان من في قوله من العلم الاخر ببعضه
لا يباين **قوله** على معنى اختيار البديل لما فيه التاكيد والتنصيص في اقسامها
من **قوله** او صفته او مقبده كونهما مبنية على تقدير ان يراد بالنعم في ايمانهم
النعم الاخرية وما يتصل بها من النعم الدنيوية كما حكم المؤلف فيما سبق
وكونها مقبدة على تقدير ان يراد مطلق النعم او الدنيوية منها لدخولها في
النعم عليها هذا والاولى المفصلة به قد سبقنا في الذي اذنت عليهم هم
او الانبياء واصحابهم وعيسى قبل الخريف قبل النسخ فعلى الاول ان يكون
من انفس الالمان ولو في الجملة وبالمغضوب عليهم والصالحين العصاة منهم
ببعض العقائد الصغرى مقبده وان اراد الحكمون في الالمان جميعهم واراد
بالمغضوب عليهم والصالحين اليهود والنصارى جميعهم ايضا سواء اراد الحكمون
الحاكمون في الجملة وعلى الثاني الصغرى مبنية لا غير باي نوع في المغضوب
عليهم والصالحين وعلى الثالث كما لا **قوله** بين النعم المطلقة انما هي لغير
الصلة وبين السلامة الثانية بطريق الصغرى وبسبب الالمان نعم مطلقة

مبنية

لأنها

لانها اعظم النعم لاشتمالها على سعادة المشايخ في النعم الاكمل منها **قوله** وذلك
اي جعل غير صفته الموصول بالجمع لا تاويل المتوهم في الشكر وكون الموصوف من
المعارف فلا بد منه في الموصوف او الصغرى فالاول باجاء الموصول بحرف النكرة
اذ لم يقصد به معهود اي لم يقصد به جميع المسلمين ولا جمع معين منهم بل طائفة
غير معينة وقس عليه الانبياء واصحابهم وعيسى فيصير في معهودا غنيا
كالوصوف في البيت وهو كالتكرار فتارة ينظر الى معناه فيعامل معاملة
ينوصف بالتكرار وبالجملة وتارة ينظر الى لفظه فيوصف بالعرفية ويجعل مقبدا
وفاحل وهذا التأويل لا يخلو من بعد والثاني يجعل غير معرفة بالاضافة كما
ذكره وهذا اقرب **قوله** ولقد اراد على العلم آخر فخصيت ثم قلت لا يعينني
اي فامض في اقول وانما عدل الى الماضي لتحقيق انصافه لا لاجازة عنه وثمة
هي ثم العاطفة فاذا الحققت التاكيد في هذا المثل قال السيد في حواشي
الكشاف ليس المراد بالعلم في البيت جميع الافراد اذ لا ريب عليه ولا في تعيين
لحكم الدلالة عليه ولغرضه عن افاقة المقصود الذي هو وصفه بكل العلم
وتحقق الالمانية ولا الحقيقة من حيث هو اذ لا يناسبها الدور بل الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن فرد لا بعينه اي على علم وقوله ليس في صفة له الاحالة
اذ ليس المعنى على تقدير الدور بل السبيل بل ان لم ير مستمرا في اوقات
متعاقبة على السمع من اللسان عند سماعه ومع ذلك يصر عنه صفا فان ادل
على اعضائه عن الصغرى وعدم اشتغالها عما فانهم انتم كلهم السيد **قوله**
تعيين الحركة من غير السكون اي عن هذا اللفظ في قوله عليه بالحركة غير السكون

قوله وعن ابن كثير نضد قال في الكشف وهي قرأة رسول الله صلى الله عليه وآله
 يريد أنها عادت عليه ولم يلا في القرآن قرأته عليه وسلم وقد يقال كل من قرأه
 السبع المتواترة أما حسب الواحد من الأسم السبعة لاشتهارها بها ونفذه
 فيها بأحكام خاصة وإما غيرها فإذا لم يشتهر بها أصل نسبتها إلى الله عليه وآله
 سواء كانت عادت له أم لا وهو المختار عند المحققين **قوله** والعامل النعت يريد
 أن العامل في الحال وصاحبه معا هو النعت لأن حرف الجر أداة يوصل معنى الفعل
 المحذورة والمحذورة هنا منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع داخل
 فلا يرد أن العامل في ذي الحال هو الحرف الجار ولا بد من اتحاد العامل في الحال
 وصاحبه أو بالاشتراك عطفه فمثل النعم بما يعقبه قبل هذا وجبنا ذلك
 لتبعية غير وإنما قيده بنوع النعم بما يعقبه قبله أي الموصوف والكاف مبصير
 الاستثناء مفعلة **قوله** والعصب ثمران النضر في القرآن العصبان
 والنفس الدم أداة مفعولة أما من قبله فتميز تاديبا فهو مما فعل الحصيد
 أو من قبله مفعول عن الرب جينا فهو مما فعل الحصيد ومنه الاحتمالين على أن
 أداة الاستعانة بسبب الغضب وبعضهم عكس **قوله** على ما مر في تفسير الرحمن الرحيم
 من صفاته تعالى إنما نؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال حرف المبادي
 التي هي أفعال الاستعانة لأن اسم الفاعل المفعول في الخبر عبد القاهر وإنما
 على أن مفعولها المسمى فاعله فعل اصطلاح وأن الحاجب ليس كذلك وإنما
 على أنه ليس فاعلا اصطلاحا والمعلوف تبع هذا ابن الحاجب رحمه الله وخالف
 جاراس ونحوه في غير سورة الحن عكس الأمر فعمل قوله تعالى أنه استمع فاعله لا وحي

ابن

قوله
عن ابن كثير
نضد قال
في الكشف
وهي قرأة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله

قوله

قوله بخلافه الأول أي علمهم في النعت عليهم فانه منصوب المحل على المفعولية
 لا رفوع المحل بالنباتة وهذا من قبيل إضاح الواضحات فالأولى عدم
 التعرض له في هذا الكتاب الذي عتبه على عمل الإيجاز هذا ولا يخفى أن في قولهم
 الجار والمجرور في محل الرفع والنصب ساهلة إذا المنصوب المحل في الأول
 والرفع المحل في الثاني وهو الصبر وحده هذا في الظرف اللغوي الذي وصل
 فيه الجار مع الفعل إلى ما بعده فرفع أو نصب محلا مثنى فيه أما الظرف
 المستقر فإن المحل فيه الجموع الواحش موقع عامله فإن في قولنا زيد في الدار
 هو مجموع في الدار لا الدار وحدها **قوله** ولا يزيد تأكيد ما في عين من معنى النفي
 وقد تعبر في النفي لا بعد الواو العاطفة إنما اتزاد إذا كانت في سياق النفي
 وفادتها التأكيد والمضارع يشمل كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه
 التأكيد وهو أن النفي هو الجموع من حيث هو مجموع فيجوز ثبوت أحدهما
 وعرض المؤلف تصحيح دخلوها في هذا الكلام ويبدان ما بعده في هذا المقام
قوله ولذلك جاز في العلم أن غير لفظ وضع للمغايرة وهي مستلزمة للنفي
 فتعديها بها أثبات المغايرة كما في الآية الكريمة فيكون أثباتها شاملا للنفي
 فيجوز تأكيدها بلا وقد راد بها المنفي كقولك إنما غير ضارب زيد أو لم يضر ضارب
 له لا في مقام الشخص ضارب له فيكون نفي ضارب وقد يكون الإضافة بمعنى
 العدم في المعنى فيجوز تقديم محمول المضاف إليه على المضاف نحو قوله لا غير ضارب
 كما حازنا زيدا لا ضارب بقوله ولذلك لا في غير معنى النفي فيجوز أن
 يتخصص له ويكون الإضافة بمنزلة العدم كما أن يقال إنما زيد غير ضارب بقوله

الخبر

المؤلف لم يجد نجا لله ولا لغيره بل هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
قوله على الكتاب قبل وجه الشبه ان من العلم فساد الحجة كما ان الختم
 يمنع عن الكتاب فساد ظهوره سابقا على غير كنهه **قوله** ويجوز له في الجهرية
 هذا مذهب الشافعي **قوله** ما روي عن والين بن حجر والين بن كنان مهور وعجل
 المهلة للجهرية والجليل الساكنة واخره رأيه **قوله** وعن ابن خزيمة انه لا يقول هذه
 احدى الروايتين عنه وهو مذهب مالك واستدل بالرواية الآتية فان ظاهرها
 قسمه القولين بين الامام والمأموم وهو يعطى عدم الشبهة **قوله** عبد الله مغفل
 بغير الميم وقع العين المعجمة والفاء المشددة **قوله** والمأموم يؤمن بجملة قوله عليه السلام
 في قوله لا اله الا الله في هذه الرواية على المعية وانما يدل على تأمين المأموم بل قد
 يدعي ذلكها على عدم تأمين الامام كما فهمت **قوله** الاخير كمال المحقق الزبيدي
 في خواشوا الكشف هذا الحديث صحيح وان كان اكثر الاحاديث المروية عن النبي
 كعب في فضائل السور موضعها قال الصنعاني وضعها رجل عبادان
 فلما قيل له في ذلك اعتذر بان الناس قد اشتغلوا بالاشعار وقيل في خيفة وغير
 ذلك وينذر القرآن ولا ظهوره فاردت ان اعلمهم فيه انه كلام السيد وراى
 في بعض الكتب انه قيل اما سمعت قوله صلى الله عليه وآله انه لا اله الا الله فقلت
 مقعده في النار فقال ان الله اكد به عليه كذا **قوله** انه ينزل المروي ثابت
 الفعل المستدل للتل وجهه انه يعني سورة ياتلها من قبل قوله تعالى
 من جاء بالحسنة فله عشر مثا لها وشمل الحسنة حسنة قال بعض المحققين ثابت
 الفعل لاكتساب المثل الثاني عشر المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالمضاف

انه وفيه نظر فان المضاف
 انما يكتب الثاني عشر
 اليه

اليه

الدية كقولنا كما شرفت من القناعة من الادم بهند امره الشيخ الرضى رحمه الله وابن ابي
 ففقد في الغيبة وربما اكتسب ثانيا اولنا ثانيا ان كان بحذف موهلا وما في
 فيه ليس هذا القيل **قوله** قلت في سياق الكلام يقتضي قال بل فلا بد من تقدير اري
 وعن ابني لانه قال قلت بل وقد يكلف بان القائل ابو هريرة لا ابني وان كان
 الخطاب بيا لعلم ابني بهريرة بان مراده عليه السلام نعم الخطاب لكل ساجد لا يخص
 باني **قوله** الا اعطيتك بالبناء للفعول والظاهر ان الماد اعطيت ما يترتب عليه
 المراسم ويرد عليها جميع القرآن كذلك فان قيل شق في خبر ابيه فاجبه
 التخصيص بل مراده عليه السلام ان تدرك كل منهما تنضم الراء نحو هذا واعف عنا ولا
 لنا الا اجيب واما قيل ان الماد ان شق بانه لها للخطب البتة في عليا وان
 والاكثر لا يقولون **قوله** حتما مقتضيا فيما شاعرا بان القضاء المحتوم بقول النضر
 كما لا يخفى في الكتاب بغير الكاف وقد ورد في رواية وهو في الاصل جمع
 كاتبة ولما جازمه هنا المكتبة تسمية للرجل باسم الحاكم **قوله** وسال اللفاظ التي
 يهيم بها النبي تعويذ الحروف البها باسمها كما تقول في جعفر جيم عين فاء لا
 ومنه فالتن يجوز فلاننا اي جدي معا ثمة واما اذا عدت الحروف بانفسها لا
 باسمها بالموضوعة لها كما تقول في جعفر جيم عين فاء لا فذلك صحيح وهو
 ينبغي ان يقول بحوت الحروف وتبنيها ووجه قوله النبي يا اما علي فخر يد التهم
 قيد الاسماء بجعل معنى الحروف مطلقا اي الالفاظ التي يعجزها فتكون
 المفعول بلا واسطة اعني الحروف مطلقا اي الالفاظ التي يعجزها ويقوم الجار
 والمجرم مقام الفاعل علان الباء صلة للفعول والهاء كما في قوله لا اله الا الله

سورة النور



الندم

بما وقع تضمن معنى الايمان اي الماتى بها مسمياتها كذا افاد السيد في حواشي
 الكشف لكن الظاهر ان كلام اهل اللغة التي تعدد الحروف سواء كان باسماها او
 بانفسها قال في الاساس وهو المحرر في حرفيها ما يعدها وقال في القلوب
 البجلاء تقطع الكلمة بحرفها وعلى هذا يستغنى في الدلالة اعتبار الجريد والتمثيل
 لا يخفى **قوله** مسمياتها الحروف التي كتبت بها الكلام وعين مثلا اسمان لقولك
 ع وع كان زيدا اسم للذات المنخفضة وما بعده حرف متقدم في الارتفاع في شئها
 حرفا نحو علي من جرس الشايفانم لم يتجاوز عن مثل ذلك **قوله** وما روي ان
 مسعود بن كنانة في الحديث اطلق الحرف على بعض تلك الاسماء وظاهرهم يهدم ما
 اسماه من الاسماء كذا الحرف فيه لا يباين الاسم بل يعمه فكأنه قال في حرفه من كتاب الله
 تقا حيث شملت الكلمة اللغوية اللفظ المفرد وغيره من ترتيب الحروف على كل مفرد
 فقال لا اقول **قوله** ولعله سماه اي لما اراد بقوله الف حرف المصطلح ان
 لعلمه اراد بدلول الحرف كقول آدم مثلا وعلى هذا يجمل ان يكون في قراءة المش
 حسات لانت **قوله** ولا كانت مسمياتها في ظاهر كلامه يقتضي تأخر التعديرت في ترتيب
 الاسم فالاولى ان يقول بصدور اسماءها ليكون في واما اوجه التركيب التي
 مستبعدة **قوله** واستعيرت الحرفية يريد ان ما لم يكن تصديقه استعمل في الحرف
 في لفظ الفاء الذي يدب اللين سعادة لها وخصت بالاستعارة لما شبهت اشتركا
 بينهما كما هي المشهور واما اللفظ فيق منسوخ وكلامنا ليس في قوله انها مصادرة
 بما يقرب من بدلولها وما يبدل منه كثيرا **قوله** وهي ما ملكتها العوازل اي ما ملكت
 العوازل والاعطيا ومنه قوله في هذا الامر ما اورده الحرف في ان

العوازل

للعوازل التي ملتها بل هي في العوازل لان الوي في العوازل الخوف في العوازل
 والملاذ بكثرة موقوفه ان سكوتها سكوت وقف السكون في بناء ولا باس بالجمع
 بين الساكنين في الوقف ولو كان سكوتها سكوتها كما اجتمعوا بينهما كما في سائر
 الاسماء اللينة **قوله** خارق للعادة الظاهر ان حرفها اما هو مع رعاية تلك اللطائف
 فالاولى ان يكتفى **قوله** اربعة عشر اسما جمعها قولك صراط على حق فمكة كذا في
 تغيب النيشابوري **قوله** حروف العجم انقطعت التركيب قبل مجل الجاه
 اي حروف الخط المعاني لخصص الحروف في النقط بين خطوط الامم **قوله**
 ان لم يدعها الا في حرفي الساكنة اللينة اما باوراجها تحت بدلول الا في
 باخرها ما عدا الاعتراف لا نقلاها عن الباين الاول والباين وقولها اسما بجمعها
 وفائدة الشرط انها لو عدت براسها بان اريدت وحدها لفظ الان في خرج
 ولم يدرج احتج في التعبير عن الحرف في اللفظ المفرد فتبلغ الاسامي تسعة وعشرين
قوله بعددها اذا عنيها اي مستقلا اي لا يخرجها ولا يندرجها والضمير ان
 للحروف ولما ارجعها الى الاسامي او التوزيع فغيره لا يخرجها والذي يخص كلام
 ان اللفظ اللينة لما كانت ذات وجهين الاستقلال بربها وعدم ادراجها والخارجها
 روي الوجهان فاوراد اربعة عشر اسما في سبع وعشرين صورة الاول والثاني في ذلك
 الاول **قوله** مستشكل الشرح للحاج في السؤال وحسنه اسم امارة والشدية ما
 يخص في ما جرى المصوت عند تحريك الحرف والاولى اللين المنجد وحسنه اي صلب
 وشيخ والمطبق بفتح الباء ما ينطبق في اللسان على الحرف الاعلى فيحصر المصوت
 في بين اللسان وما حاذاه من الحرف الاعلى والورد هو المنقوط ههنا ومنه

ان اللفظ اللين في حروف
 التي هي في حروف
 في حروف اللين في حروف
 في حروف اللين في حروف

غيره



المنفعة وهي ضد المنفعة بما يحتمل قولك الحق معكوه وطبع بضم او ما خفف عليه
قوله لقلتها اي لا يكون لها نصف صحيح لم يكن الاخذ الاكثر او الاقل فخرج الاقل
 اشعارا بقلتها او الخفية وان قلت ايضا الا ان لها نصفاً صحيحاً **قوله** من البينين
 اي العاوي والبا اما الالف البنية فتعقلية عن احدثها **قوله** وهي التي يصعد الصوت
 في عدد عن تعبيرها بما يربط فيها الانسان الى الحنك لا يصدق على المنفعة ويحتاج
 الى الفرق بان الاطباء يقتضي الاستعلاء ولا عكس فان من ينطق بالحق والحقاف
 استعلى لسانه الى الحنك بلا طباق وبالصاد والطاس على مع انطاق لسان
 على الحنك ومن البواقي المنخفضة وهي احد وعشرون نصفها الاكثر لكثرة
 وهو احد عشر حرفاً جمعها قولك اهلن ربح مسكه واختير الاكثر لكثرة **قوله** على
 ما قاله سيبويه احسن از عاين الفصل انهما ثلثة عشر جمعها قولك استنفذ
 يوم طلق ولغته منها منها والعظم لكسر واصيلا تصغير جمع اصيلا يلد
 النون لاما واصيلا يابن العرم والمعرية جمع اصلان كبعر وبعلز والبرق
 البقر واصله جدرث بالثنية فادلت فاء واعني اصلاء ان وهي عنفة قيم قاله
 شاعرهم اعني قومهم من قدامهم وشروخ الدولو مصب الماشية واصله
 فروع وبها اسك بفتح الباء اي ما اسك **قوله** تضعها الاقل وهي السبعة الاو
 واختار البعض الاقل منها والاكثر اخواتها لما ذكره من الخفة والغصاة
 فكانت اخواتها اكثر فائدة منها فذكر الاكثر من الاكثر فائدة والاقل من الاقل
قوله وهي الميم والراء فيه انه اما ان يكون الراء والسين مجتمعين او مملكين
 او مختلفين والكلام لا يتحقق على شيء من التقادير الاربعة اما الاول فلان

آب
 لا الصابة عند جمع

المذكور

المذكور الاربعة ربعها وهو الميم لا تضعها واما الثاني فلان المذكور ثلثة ارباعها
 وان اهلكت الراء فخطا لغيرها فيما يدغم فيسلكها ان اهلكت السين
 والذقية ذلق لسان بالكون طرفه والاعتماد المذكور لا يقتضي في الباء والواو
 اذ هي شغوية فالاولى ذكر الاعتماد وتسميتها حرف الذلالة اي حرف المنطق
 وسهولة لان المنطق بطرف اللسان والشفة اسهل كما قالوه والمنطق اما الراء
 بالنون او من التنفيل وهو قول السير العكس من قبل فلان فاذ كان **قوله** كثير الوقوع في
 الكلام ولذا قالوا لا تجد كلامه يباعه ويشتريه لانه لا يباع ولا يشتري واما ما خلاصها بالاعتماد
 فذليل واما الخفية فظاهر والمذكور من الذقية الراء والنون والميم واللام
 الخفية الحرة والها والظا والعين والها **قوله** سبعة احرف يجمعها السين ولغتها
 مستدرك ومكثورة اي مخلوقة في اكثر **قوله** ثم ان ثمة الحركات الثلاث ص ق ن
 والفتحات الاربعة ط طس طسجيم والفتحات الثلاث الم الم طسجيم والباء غنا
 الحس الم والخاصين كهم بعض جمع كثره ومجتمعا الاول من الحق
 بالرباعي بنيادها الدال ولما يدغم في الحق لا يدغم ومعناه المكان المرتفع والثاني
 ملحق بالخاصية بزيادة النون ومعناه الغليظ الشفة **قوله** ولهذه الفائدة هي
 ما ينظم من قوله ثم انه ذكرها مفرقة في **قوله** وقيل هي اسماء السور وهذا القول
 مختار الخليل وسيبويه ولا بد فيه كثيرا فان تسمية الاشياء بحروف المعجم شائعة
 عند العرب كما سموا النواصر ادا والسياب عينا والجبل فاذا والحقوق فوا
 الى غير ذلك ووجه الاشعار ان الاصل في الاعلام المنفولة ان يراعي فيها التمايز
 بين المعاني الاصلية والعلمية وقد تراعى ذلك المناسبة عند الاطلاق ايضا والمقدور

قوله

الاصلي في نسخة

والجانب

مثله الدال ودون معنى عند ضميرها وتكون معارضتها للسور **قوله** لو لم يكن
 منهم بالنا للفاعل والمفعول في هذه الدلالة نظر لجواز كونها معهم للبعض
 كالتي على الله عليه وآله ولا يلزم خطاب به بل ولا بالزحج مع العزيم والعدم كون
 القرآن ببياننا وهذا التحدي لا يجب كون محله من وجه واحد نسبة الاله
 الى الغير مستغنى اي ولها من اسمها لا الصبي بل هو اول بكاء للعبس العلم
 المشهور عرج اودم والاشعار فيها نحن في ذلك لا يخفى **قوله** لا يقال لم لا يجوز هذه
 ضعيف ذكرها بعض المعربين فوضع المؤلف تصغيرها وتعدش هذا الوجه
 ان البسملة مغنيت عن ذكر فعل صاحب هذا الوجه لا يصلح من القرآن في المحل الذي
 نقل بعضا من اللفظة ان اتحاد العرب في كثير من الحروف والاشباه اذا استأمنوا كماله
 منقطع عما قبله مدوره في مخالفة اسلوبها للخطاطين على انقطاع الاول
 واستئناف الجديد وتحت يدي الحذف وقطع بعض النافق واسكن الطام المهمل وتم
 الرأى المهمل وآخر ما كونه من اعطاه تلاوة سبويه وافاضل البغوي في رسم
 محمول لغتهم هذا سبويه والعطرية الغنة ووجه غش طول نهارها ولا تفسر بها
 ليدلوا كان محمولها لا يجرى يوم الى الاستفاد من سبويه فكما فتح الباب لطلع
 الفجر وحده وافق عنده فقال في يومها ما انت الا قطر ليل فاشتهر بذلك **قوله** اقتصر
 عليها الاولى اقتصر بغير تأويل في المخرج الثاني في قوله لا تخب اننا سمينا الاخياف وهو
 المشاهدة الثمانية والجمع اسراع الراكب **قوله** مجموعها الحرف اي صورة خلاص
 في الكتابة ان في التلخيص على نوع من الاعادة فلا يخل عدم اللفظ **قوله** وخلف ذلك
 بقا في معنى الماسر اعلم واره **قوله** او الى هذه اقوام في اي مقدار تكلم حكمهم

باسم

خفي

الم لقرنا الله
 اري وقر
 معن

وايام

وايام اعمارهم والجمع المضمون والجمع المضمون المشددة **قوله** فبسم رسول الله
 تعجب من اطلاقهم على هذا الموضع او الدال بالضم على اشارة ومقسما
 الظاهر انه حينئذ ان يكون عطف فقولنا يصح هذا الكلام علمنا او كما تباثرا
 وانما بدت في ذلك فاجعلها من الحروف والمخارج فمقتضى ان لا يشرها يعود الى
 الموضع عن كل ما لا هذه وحدها او ليست وحدها مادة الاسماء والخطاب
 فقد وقع الاختصار على البعض والمادة الكل كما يقول قرات المجد وتريد الثامنة
 بتمامها **قوله** ثلثة اسماء في نحو المص كما يحسن فهمنا استنكار آخر وهو
 اهل الاهل الاسلام اسماءها الله سبحانه بها وايضا فهم غيرها المهم لان
 يدعى ان هذه الاسماء ايضا توقيفية ولا شتمها بعض الاسماء كدوني بعض غير
 مستكر **قوله** ويؤدى في غاية ما يقال في وجه الثانية ان لم يفتق السورة فاذا وضع
 للبحر كان موضوعا لنفسه فمنها فيجوز بها بهذا المعنى وهو كما ترى وفي الحاشي
 الشريفة وغيرها على الكشاف ان هذه القافية سببية على قولهم ان الجز لا يغير
 الكل ولا يغير جميع اجزائه فكان مغايرة لنفسه هذا وعلى ان نقل الغرض من امثال
 هذه الامور الواهية والتدريج للجواب عنها مما لا يليق بشأن التفسير بل
 هو نصيب للاوقات والانتفاص واصناعة اللاد والقرطاس **قوله** والاستئناف
 يلزمها وغيرها كمنهاج السور الاخر فلا حاجة لزيادة الجمله ولا يقتضي كونها
 للاستئناف لو قلنا بان لا يكون لها معنى في حيزها حتى لا يكون اسم السور
 فيجوز الجمع بينهما فلم جعلتم زيادتها للاستئناف في مقابلة كونها اسم السور
قوله ولم يستعمل اي هذه الالفاظ في معاني تلك الكلمات لاختصارها منها وما

قيل ان قاف في البيت من قافاه بمعنى قفاه فان فاعله محي فاعل فعل
 نحو اخر فاعله الشاعر كان سائر مع الجبهة فقال لها قفي لتستريح من تعب السير
 فقال له سرر وراي واتبع انرى فانك قد تعبتي من السير فقال لها لا
 تحسني اناسينا الا بحاف وعرضه انما تعبتي ولكن كان قصدي استراحتك
قوله الا فرحنا بعدكم كما بعد الالف تارة من الا والاخر من الرحمن والاخر من
 انار قس عليها الام واليم وانت خير بان هذا التايد يدل على كذا قوله الميس
 نفي لا ولا تخفيصا بهذه المعاني فان قوله معناه انا الله اعلم وقوله اي القرآن
 من لسان الله تعالى على خلافه **قوله** ولا يحاسب الجمل يعطف على قوله لا تضار
 اي لا يصير في كلام العرب لحساب الجمل ليكون ملحقة بالمرات اذا اللخاف
 فخرج الاستعمال فاندفع قوله تعالى وهذه الدلائل **قوله** نحبها من جهلهم
 فسر ولا خطاب العرب بما ليس لغتهم وقيل نشأ التعجب انهم بعد ما سألوا
 كونه شرع الله تعالى كيف تدخل فيه ولا استلزام لان وجوب الدخول في الدين
 من حيث انه دين الله ولا استلزام لم يستمر فيه نظر لان تسليم كونه دين الله
 ثم ولاد لانه لقوله كيف تدخل فيه من عليه هذا وهو ما بحث مشهور وهو
 ان ابا العالين لم يستدل بتسم النبي صلى الله عليه وآله بل بآياته اياها بهذا التسم
 عليهم وقتر به على استنباطهم فتعرض للدول لتعجبهم لتسم عار النبي
 ويخطا لبا لان قيام احتمال كون التسم تعجبا من جهلهم لما كان هادفا للبيان
 الاستدلال وانما غرض الحكم بتعديهم على ما استنبطوا كان للتعويض وجوبه
قوله اما ارشدنا هي فعل القسم فاعلم وحرر القسم وجعل له مع ما يتعلق

فيه

جهلهم

به القسم من ان واللام ان لم يجعل ذلك الكتاب مثلا جوابا **قوله** ويا هيكل اي
 حبيكة وكما قيل اسم فاعل من النهي في الشبهة المذكورة فيها كمن طلب دليل لها
 والبار طرفة او دخولها بالنظر الى السال المعنى كان قبل التسمية سبويه
 او متعلقة بالهيك المذكور وفي اي ياهيك التسمية **قوله** والمحيي الحيوة
 في هذا بظاهره لا بدع في تلك الشبهة على ما مر من جهة تفرها وانما يدفعها برفع
 او هو القاد وهو ظاهر على كل احد **قوله** وهو متقدم من حيث خاتمة مح وهكذا
 كما مر من اسما لكل فان فيه شيئا تقدم وناخر ولا دور مع اختلاف المراتب وما
 يقال ان وقوعه من المراتب من حيث انه اسم لها فاذا تأخرت الاسم تارة
 الجمل فندفع بان الازم تاخر بعض الجمل من غير ان الكل والمحدود فيه وقول
 ان جعله جمل يتوقف على كونه اسما اذ يتبعه اليليج جعل الماهل خلا من كلامه و
 اسما يتوقف على جعله جمل اذ هو اسم للمركب حيث هو مركب ولا يخفى ان دقاه
 على المتدبر **قوله** والوجه الاول هو الوجه الطويل الذيل انتهى عند قوله
 وقبل في اسماء السور ووجه قرينة الى التحقيق ان كونها اسما للوجه والوجه
 لا مرية فيه وما في الوجه احتمالات وقد ناقشنا في او فقيته بلطيف الترتيب في
 اذ التسميات المذكورة في تعداد حروف التسميات على ما عرفت كونها اسما للسور ايضا فالله
 فيها كذا وما الاسمية من لزوم النقل والاشراك من واضح واحد فظاهر ولعل المراد
 بالاسمية السلامة ورباجعت من تعليلها وهو بعيد **قوله** اسما للقران اي لكل
 للعدد المشترك بين الكل والجمل كما هو متعارف في اصول الدين والاخبار عنها بالكتاب
 كما في هذه السورة والقران في قوله تعالى انك انما تكلمت بالكتاب وقران مبین ونحوه

هذا القول يستلزم الزيادة الذي هو خلاف الاصل لا يجازى وما في غير الاصل من
تكرير الاسماء فان كثرة تكريرها في الموضع الواحد في قوله **قوله** ويلازم
قوله تعالى **لا اله الا الله** هو **قوله** وقيل لا اله الا الله هو **قوله** وقيل لا اله الا الله هو
هنا في مطلق الفواعل وهذا محض بعضها فكان الاخرى تأخير عما بعده
لعمري ايضا وجعل ذلك في كرامه رعا ينظر الى القول بانها احكام الله على رعا جعل
هذا من ثمه ذلك القول وعلى هذا كان الاولى في قوله عليه السلام لكن الظاهر
ان وجهه برباسه لا يتعلق بسابق **قوله** عن الخلق الاربعه روعا في قوله
في كتاب سر سر في القرآن اول السور ع وعشق وابن مسعود
الحرف لا يقطع من الكلام الذي لا يفسر وامامه روعا من المؤمنين ويعصو
الذين علمه الصلوة والسلام انه قال في كتاب صفوة وصفوه هذا الكتاب بحرف
الهي فلا يخفى انه لا يدل على المدعى من الدلالات **قوله** اما الرفع على الابتدا
وجبه من كونه في بعضها ومحد وفيه الاخر او على الخبر والمبتدا ذلك القول **قوله** لا اله الا الله
لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله **قوله** لا اله الا الله
الله لا فعل من تنوع الحافظ وانما لا فعل القسم اليها وصاحب الكشاف اختار
احراز اذ كونه يرض هذا الوجه الخلف في القرآن بعد يس وقص وق في
القلم بعد ن كورودها مجرورين فلا يمكن العطف لهما في المتعاطفين اعابا
ولا جعل الواو والقسم لما ذكره الخليل وسيبويه ان القسمين اما ان يشتركا في
القسم على الواحد او لا في الاول يجب او العطف وعلى الثاني يجوز تعدد
القسم على وذكر المؤلف هذا الوجه لا يشعر بتغيير بل بابتداء على اخيه

كما يشعر

كما يشعر بتغييره بعد بعض نصاب الكشاف بان عدم استقامته في البعض لا
يقضي اطلاقه في الكل وان الفرض ذكر وجوه الاعراب وان كان بعضها اضعف
من بعض والمنقول في ذلك لا ما بين اغاها هو الاستكراه لا المنع على ان المسئلة
خلافية بين النحاة كما خرج به ابن الحبيب فعمل المؤلف في الجواب الاخر **قوله** فيما
كانت مفردة كصوت والماد بفتحها النطق بالساكنة الاعجاز وقوله ليس الا
اي ليس الا هي حال النحاة المرفوعة بالعطف على فاعل يتالي هذا مع وضوح
وظهوره حتى على بعض الفضلاء جعل المحكاة مبتدأ وليس الاخره وفيما عدا
ذلك غير راسخ فم قاله والاولى تقديم الخبر لان من ثمة الصفة وفي تأخره قصر الصفة
فصل تام بحيث يغير من النحاة ولكن جعل قوله فصاعدا ذلك مستثنى من النحاة
فقط ليست الا في اعداد المنة وما يولد في كلام **قوله** فان قدر على صيغة
المجهول اي لولت وبالمولع بالرفع على المحكاة على وزن قولتنا واداء القول
عند **قوله** يكون كل كلمتها كالافعال **قوله** والخامس من مثالا ومجموع **قوله** لم
مثلا والاول جار على طريق الرمان حلوجا مضمر حيث اجرة الاعراب الجارية على
مع ان الخبر هو المجموع لا كل واحد وهما القسم بكفلك لمداد لزم احتياج ضم
فصاعدا على مقسم به واحد **قوله** وتوقف عليها وقوله التام الوقوف كان
على كلام منقول عن ابن ابي عمير والحزن كان لما بعده فعلق بما قبله من
ولا فاعل التام فالوقوف في البسملة على اسم قبح وعلا الله او الرحمن كاف وعلى
الرجوع تام واراد بقوله بحيرة الخيتاج الى ما بعده ان لا يتعلق به كما لا يخفى
قوله اشار الى ان اي المعدل وما الجواب ان يقال ان المعدل المذكور في قوله

هو هو لا ناعما العزم

الفلحة غير بعيد فكيف يشيرون اليه بما يدل على البعد وضع ما ذكر من الوجوه
 وقد بحثنا في الثاني بان قبل الوصول الى المرسى الذي كان اشار اليه كذلك وعاد اصل
 بان المراسى المرسى اليه السامع الذي وصل اليه لفظ الرجل السامع به لا الذي سطر عليه
 والافيه ان مع بعده عن العبارة غير جازم للثبوت اذ لا يورد باللفظ التوصل الى السامع
 لفظ المرسى بل مدلوله وهو جميع السورة او القرآن او المؤلف من هذه الحروف وليس
 شئ منها الى السامع قبل الاشارة اليه بذلك بل بعدها او مع ظهورها بالصواب الذي قال
 ان القرآن واراد على السامع كلام العرب والمكلم منهم اذ الف كلاما بالغير اذ
 فربما انحط في تركيبه وصول اليه ويحكي كلامه عليه وهذا ما افاده الاصل
 بهذا المقام واقول ان محض المعنى الثاني من صيق العظم اذ يحكي عن غيره في الاثر
 ايضا بان يقال انه قبل ان يقرأ مدلول المرسى المعاني الثلاثة بل في انشاء التكلم
 به وقعت للاشارة بذلك اذ هو جزء المدلول المذكور فلا تغفل ثم اقول المرسى
 يقال ان كان المراد بالمرسى المؤلف من الحروف ليكون المعنى ذلك المؤلف هو الكتاب
 فالمراد بالمراسى تلك قبل هذه السورة فانها مدنية ويكون المعنى ان الذي
 نزل قبل هذا وتوقف وصل الى الرسول صلى الله عليه وآله هو الكتاب والاطلاق للكتاب
 والقرآن على بعضه شائع فاعلم ولا مندوحة لهم عن تعليق المرسى بالسورة او القرآن
 لان لفظ ذلك الكتاب ببعضه وهذا الوجه ظاهر لا غبار عليه وعلى هذا ما اذا
 اريد بالمرسى القرآن وعط هذين التعدينين في المجال المذكور اصدوا لا يتنازع الى
 ذلك الجواب التكلف وان اريد بالمرسى المسورة فنزل ذلك المعنى متصور ولا يخفى
 مادته بغير ما ذكره القوي في الجواب الذي جعلوه صوابا ولا بما ذكرناه في الصور

السابقين

السابقين اللهم الا ان يدعى اطلاق محله بعبارة ميلشيم نزول هذه الاية بعد
 بقية السورة واقول ايضا ان الفناء البعض ووصوله الى المرسى اليه متصور
 بذلك فلا يبعد ان يجعل عدم بروز البعض في عالم الشهادة وكونه في الشئ
 العلى معنى لذلك ايضا وهذا وجه وجب بتصويره في الصور الثالث غير بعيد
 تكلف كما لا يخفى واعلم ان عبارة الكشاف في هذا المقام هكذا فان قلت وقعت
 الاشارة بذلك الى المرسى بعيد قلت وقعت للاشارة الى المرسى ما سبق
 التكلم به وانقضى والمنقضي حكم المتباعد وهذا في كلامه حديثا الخليل
 ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويجب الحسب كذلك كذا وكذا ولا موصول
 من المرسى الى المرسى اليه وقع في هذا البعد كما تقول لصاحبك وقد اعطيتك
 شيئا احفظ ذلك انتهى كلامه وقال المحققون من شراحه رحمه الله في قوله
 وقعت للاشارة الى المرسى بل هو السورة او المرسى ثم اوردوا عليه ان قلنا
 في اول البحث وجابجا بما استلزمه عنهم والذي ينبغي ان يبين انهم لو اتبعوا كلام
 على ظاهره المتبادر منه ولم يجعلوا المرسى مدلولها لم يتطرق اليه انطراق
 ولم ينجح في اصلاحه الى كلف اذ المعنى ان المرسى هو هذه الحروف المقطعة
 فالمراد ان هذه الحروف هي المتداولة التي يتنظم منها كلامهم في الكتاب ومنها
 نالوا من نظم قولهم يكن معجزا من عند الله تعالى لم يعدلوا عن الاشارة بغيره من
 الحروف الى التنازل بالروح والصور فالمراد بان جميع حروف المعجم يقال للصبي
 هل تزلت ابنت ففرض العلامة ان لفظ المرسى هو الاشارة اليه بذلك وطاعكم
 وانقضى موصول من المرسى الى المرسى اليه صار حكم البعيد مع بصيرتكم

عن اليرادات عن عرجان الى الكفاية على ما هو مخترع من ان ورد
هذه الفعالي مروده على شرط التعديد من قبل الابطاح وقرع العصا وانما
قول بعد ذلك فان قلت لم يذكر المشار اليه موند وهو السورة فهو جار
على مذاق القائلين بان هذه الفعالي اسم السورة ولا دلالة فيه على ما في الفضا
قلناه عند التماس وقد اطيننا الكلام في هذا المقام في شرحنا الكبير على هذا التفسير
قوله فانه خبره او صغته قولنا في جعل الكتاب منه لانه لا إشارة فالتا الى
هو الكتاب لا الم وهذا ظاهر غير ان ادنى دليل على العربية وقدمه في صاحب
الكشاف وغيره **قوله** والماد به توجيه اليراد صيغة البعد على هذا التقية
فان الآية المذكورة من سورة المنزل وهي ما نزل في اول السورة المعنى
ولما علم ذلك القول البعيد الذي وعدناك بالقيام عليك لا ينبغي ولا ينبغي
ان الماد بالكتاب على هذا بعضه ولا داعي الى ان يرد بالقول الثقيل سورة
البقرة كما ظن بعضهم وهو ظاهر هنا وهما وجه اخر لا يرد صيغة البعد الاول ان
ذلك لما بدأ يعلمون انه وعو كما تدرى الرفع محله ونحوه الرقي من لة البعد
المساق كما يعطون ثم ما لا يزال من انما فيه ايدان بالقرآن في الرقي الثاني التنبية على
ان القرآن العزيز وان كان حاضرا على الفاظ الاله في الحقيقة عاب على ما لا يراه
المذبح فيه ذلك كان صلح وجها في المذبح في مطاوي حتى انه روى عن الامام جعفر
ابن محمد الصادق عليه السلام انه قال لقد تجلى الله لهاده في كلامه ولكن لا يبرهون
وجبه ان الماد الاصل هو المعاني والاسرار على ما فيها على الالتفات الثاني ان
الاشارة بذلك التنبية في النوع المحفوظ كما قال سبحانه انه لقنهم في كتابه

ولا يبين ان عن خاضر لوبيا وهذا العجم فيه ما فيه **قوله** وهو مصدر والمطلب
سوى المفعول وهو المكتوب كالمطلوب للخلق واليه التمس من قبل عدل هكذا قالوا وطمح ان
ادعوا الباقية ههنا لا يخلو عن في الهم لان يدعي المكون حريا بالكتابة حقيقة لها
منازلة في ان لا يشاع على مراتب الجمعية فكذلك صار عنى الكتابة الجمع او لانه لا يدخل
في قول كناية الاسماء شأن وخطه يكون غير الكتاب اذ دخل في شأنه **قوله** ثم عرجاني
اخر في الاصل عنى المكتوب على الخطوط بالفعول المخلو على نفس العبارة المنتظمة قبل
ان تكتب من قبل تسمية الشيء باسم ما يقوله **قوله** واصل الكتب الجمع قبل اعادة
كان كذلك لاحاطة في اطلاق الكتاب على العبارة الى ان تجاب التجوز المذكور لان لها التما
ايضا وقيد في ان الكتب بمعنى الجمع من مجموع المقهور والكتب بمعنى الخط والظاهر انما
المشهور من ذلك ان دعوى اجتماع العبارة التي هي غير قارة التثنية غير مسموعة بظاهرها
والكتبية على وزن قبيل الجبش اذا لم يكن اقل من المائة ولا اكثر من الالف **قوله** معناه
خالفا لكشاف في تأخير تحقيق معنى الربيع تحقيق معنى الكلام بحمله وكان الصواب
موافقة كشاف في تأخير تحقيق معنى الربيع تحقيق معنى الكلام بحمله وكان الصواب
تبعه ايضا في عدم الاتيان به لاصحابه بل هو عند الاعجاز هو به هاهنا السالمع
وعلى الاعتدال عن الاول بان المهم بيان معنى الكلام الذي اراد به غير ظاهره لثلاث
الذين الى خلاف الماد منه ولما كلف الربيع معنى الشك فانه ظاهر في عريان
والمبسر مما جعل لها هو معناه الاصل المحقق عند القائلين بين الضيق وليس فيه
منه اهتمام كما لا يخفى ومن الثاني انه اراد به هاهنا السالمع كونه في اعلى طبقات البلاغة
او معتمدا لا خبرا بالهيب عن ذلك والامر فيه بل **قوله** لان احدا لا يرتاح فيه

اي ليست حكما باستحقاق الرب حاله واستحقاقه لا يحيد عنه وجوده احد
من الرباين راسا كغيره من الاشياء لا يملك الله بل المادان الكتاب العزيز ليس الرب
ومظنة لم فلا ينبغي ان يربا فيه العاقل المظهر وشانه وطلع برهانه ووجه
التايد بالآية المذكورة ان لو اردت وجود الرباين راسا لكانت في الغالظ
لولا انها على وجود الرباين فهم وعلم بعد عنهم ويرد عليه ان الخالصة انما
عقل لودلت على وجود الرباين العقل وتاها ان لا دلالة لها على ذلك فالتايد
بغيرها من الآيات كقولنا وكذا في قوله هو الحق واما ذلك مما يدل على وجود
الرباين ومحققة هذا وقديقال ان في الآية معنى اذ لا عرض في غيرهم على وجود
الرباين في الاعداء الى ان اشعار بانهم لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل التضمن
والقدير لوجود ما ينبت عن اصله **قوله** وقيل في لفظه غير على هذا القول صفة الرباين
والخير هو المتيقن وقوله وعدى في شتم هذا القول وقوله والعامل فيه
في دفع لما يري من لزوم تقاصر العامل في الحال وصاحبها اذ العامل فيه المار في
الحال متعلقة وتوجيه الدفع ان العامل في الحال هو الظرف في متعلقة الواضح
صفة للمعنى المنفي اي لا ريبا في انه هذا المتعلق هو العامل حقيقة في صاحب
والجارا لانه لا انقضاء وحاصل المعنى لا يحصل الرباين حال كونه جاريا وكان
عرضا لعلف ذلك الجنب الكلام والالفاظ في كبره ان يقول والعامل فيه في القول
انظر في هكذا قيل ولا ينبغي ما في من التكلّف في الاول ان يقال هذا القول
منه على ما ذهب اليه بعض الفاضل حوازا خلافا على الحال وصاحبها ولما
اظناب للعلف وعدوله عن الكلام المختصر فظني انه لا شاعر بان الظرف على هذا

العقل

الحديث

العقل صفة وان الحب هو المتعين **قوله** وفي هذا الحديث رواه الحسن عليه السلام
عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله وقد نقل في الكشاف كما تشهد على ان الرباين تعلق
الغنى واضطرارها لا انكلا اذ عمل الرباين على الكشاف في المعانيه بينهما والاشهاد
الكلام بلا فائدة وذكرنا معايلتها بالظاير في شعر بذلك ايضا ومعنى الحديث
علاما ذكره شراح الكشاف دح ما يعلق في اهابا الى ما لا يعلق فان كون
الشي في نفسه شكوكا فيه عن صحيح مما تعلق النفس الزكية ونفسه معه وكونه صلوفا
صحيحا مما تعلق به اي اذا وجدته نفسك مضطربة في امر فدمه واذا وجدت
مضطربة عنه فاستكبه لان اضطراب قلب المعنى في شيء علامه كونها باطلا خلا
لان ينكر فيه واما بنية في علامه كونها صدقا وجها غير على الفكر وقيل معناه
دع ما يشك فيه عادلا الى المعلوم الذي لا شك فيه فان العمل بالمشكوك به وجب لنا
وتردد او في ذلك شيء بخلاف العمل بالمعلوم فانه يقتضي كونا وراحة هذا وقد
اطبق الناظر في هذا الكتاب على ان للوعا ورد هذا الحديث كما تشهد
على المحنى الاصلي للرباين كما في الكشاف وظني انه يمكن ان يجعل استشهاده على المتعينين
الذين في كبرها حوايل هو وفق سبوت كلامه اي دح ما يوفقك على الكشاف عادلا
الى ما يوفقك على انك لا تنوار اليقين فان الكشاف تعلق النفس وجوب
لاضطرارها والحق وجوب لزارها واطرها ولا يبعد ان يكون فيه اشعار
بان تحصيل المعارف الحقيقية لا ينبغي ان يكون طريق الاستدلال والتعلل
اذ معنى ذلك هو انك عدم الثبات كما قال في المشغول باي استدلال بان
يوجد بود بل ينبغي تفصيلها عن طريق الذوق والكشف والحوال فان

كبره
لا يمكن في المشغول فانه

احم
باي جوبين تحت فكره

هو الذي يخرج من ظلمات الاوهام والشكوك ويهتد به النفس مطمئنة غير مزلزلة
ولا متزلزلة بل ثابتة راضية مرضية وفقنا سبحانه وسائر الاجباب لتفصيل هذه
الحالة العلية مبينة وكوثر واعلم ان كلام المتأخر غير اسبغ على الخلق على ما
هذا المعنى ايضا كما لا يخفى على المتأمل وقد اعترض بعضهم بان الحديث على
ما نقله ههنا وفي الكشف لا يصح رواية ولا دراية اما الرواية فلا في رواية
الترمذي والنسائي وفيها فان الصدوق طاب ثراه والكليني ربه واما الدلائل
فلا في الحديث في الكشف فلا في الاخبار باعنه وفي حديث الرواية بان
احد الرواة في حديثه الاخرى وانما خبره في هذا الدرع فان عرض
المعنى في المروي على خلاف ما نقله فلا يخفى استحالة ثبات ورودها على
الوجه المتقدم ايضا وقد تصدق ذلك بعض المتأخرين ونقل عن المولى
والشيخ باس الدين في شرح احاديث الكشف ان الرواية في آخر الطب والحكم
في البروج موافق للكشاف وانما حديث الدلائل قد عرفت حقيقة حاله المتفاوتة
اي في قيل عليك واسم اعلم عتائق الامور **قوله** ومنه تسمية الشكل الذي هو سبب المرسى
تسمية للسبب باسم السبب تسمية قول السبب الانسان اي حادثة ومصابه ريبا فانها
تعلق النفس وتزبل العنانة مخصوصا حادثة زائدا هذا ولا تظن ان
هذا يدل على خلاف ما قلنا عليه كلام قبل هذا فاعلم **قوله** ومعناه الدلائل
اي لطف وفكر هذا القيد كلفا بجملة في الزائفة واولا مطلق الدلائل
حصل بها الاصل الى المطلوب اولا وقيل والقائل صاحب الكشف وانما هم
ان الدلائل الموصلة الى الاري التي يحصل منها الوصول الى المطلوب بالفعل القائل

قوله

في الآية المذكورة ولا ريب ان عدم الوصول معتبر في مفهوم الضلال فلو لم يعتد الوصول
في مفهوم الهدى لما احتجنا بالمقابلة ودعوى ان المقابل للضلال هو الهدى واللام
الذي يعني الاحتياط لا المستعدي لا فقه بينهما الامر حيث التاثير والتاثير
الذي هو مظاوعة فالاول والتوجيه الموصول الثاني التوجيه الموصول كما ان الضلال
والاصلاح القابلان لهما توجيه وتوجيه غير موصلة وقد يقال ان اعتبار عدم
الوصول في مفهوم الضلال ليس كونه فقدان المطلوب بل فقدان طريقه مثله
الاصل وان معنى الهدى الدلالة على ذلك وايضا فان التوجيه مجرد تلم في سلوك الطريق
من شأن حصول الوصول بعد سلوكه لو تخلف وصوله لا من خارجي كوصول اجل
مثلا من غير تقصير منه ولا توان ولا علة في السكينة ان يكون ضالا فاذا وجد الحق الا
الضلال وقد تقدم منافي هذا المقام كلام في قبيل الزائفة وتعييرها بباطل طوله
الذي لا يوردها في حجة الكبر على هذا التعريف والخير ان يقتضي السلطان ان
يكون الضميمة قوله لانه رجعا الى الهدى للالزام المطاع المهدى المتعدي في الكلام
استعمل **قوله** ولا في القائل اي لا يطلق اسم المهدى الا على من حصل الى المطلوب وقيل
الوصول اليه لا يملكه هذا الا كما كما يستفاد من استعمال استعمال لانه بهذا اللفظ
وقد عدل عن كلامه لكشافه في قوله المهدى في موضع المدح لانه لا يخلو ان
استعداد الكمال والتمكن في الوصول اليه مدح ايضا واصلا حبان عدم الحق
مع الاستعداد والتمكن نقص موجب للذم انما لم يمتنع في الاصل من الوصول
والنقص فيه اما مع المدح في وصوله وعدم التواني في بلوغه فلا وقد بين عن
كلام صاحب الكشف وان غرضه التوسيع بين المهدى والمهدى في قول الحق

الاري عطف الدلائل على
بصقوا اليها لان اعتبار
في الالزام يقتضي اعتبار
في التعدي

الاشارة الى الخاص المميز بضم الحاء الى الكل لا يصير جزءا من ماضى فاعادها
 انحصار موصوفها في شخصه بحسب الخارج وهو الذي قد نزل بعضه وعبروا
 عن آخرهم عن اللين بسورة من مثله فكذا قال المذنب المعلوم المخصص
 ذلك الكتاب بعلات يقال من ان العصور من تعداد هذه المروفان المخرجه
 من جنس كلامهم وذلك لا يستدعي الا وصفه بالركب من حروفهم فذكرها في الاثر
 لغرضه ما فيه اذ يمكن التوجه على وجه لا يلزم مع اللفظ كما لا يخفى **قوله** وان كان
 هذا وجها فان تعدد مرجح هذه السورة **المقوله** في المشهوره اي في القراءة وان
 لم تكن متواترة والمراد تضمنه معنى الاستعراقية ولا يخفى ان التعديل الاول
 من جعل النقص على النقص والافاق من جعل الشبهة على الشبهة **قوله** وفي قراءة
 ابي الشعثا بالشيخ الجهم والعين المهملة والفاء المثلثة ويعبرها عن مبدوء
 تابع مشهور اسم كيم بالتصغير وفيه اكتشاف بين القارئين بان المشهوره
 تعجيب الاستعراق وهذه تجوز وبما ان المشهوره لنفي الجنس ويلزم نفي
 كل فرد ولا يجمل معنى آخر في نفي الاستعراق وغير المشهوره وان كانت تعيد
 نفي الفرد المنتشر لكن كثيرا ما يعصده نفي الوحدة المنزه ولهذا يقال لا رجل
 في الدار بل رجلان بخلاف لا رجل بالفتح ولعل المولى انما اكتسب عن التعرض لهذا
 الفرق لظهور ارادة نفي كل فرد من افراد الرب عند ابي الشعثا وعبره وعم
 نفي ارادة لا ريب بل ريبان فلا فرق مهمه للتعرض هنا **قوله** ولم يقدم اي في
 قراءة ابي الشعثا او لم يزل في الاصل مقديا لانه لم يقصد تخصيص نفي الربيه
 بمعنى ان الربيه نفي عن فاعله بل عن فاعله اذ لو كان المنزه في ذلك لكان الغرض انه

الا انه ان قوله في المشهوره لا
 يختص بالمتواتره بل يتم
 وغيرها سوره الجي
 الشعثا من حروفه

لا جمال الربيه ولما اذكر في كثير من النسخ لو قدم له ان ريبا في
 سائر كتب المنطق فوجه آخر وهو ظاهر **قوله** او صغره عطف على قوله خبره ولا
 يلزم التفكير في خبره لا يتجزم عوده الى المكان عوده عوده المار بيب
 اذ الخبر في الحقيقة له لهما وان اطلق عليه في المنهج خبرا **قوله** ولذلك قيل
 على احوال الخبر اذ لو كان الخبر مذكورا كان الوقف على الاسم قبيحا **قوله** الذي
 الخ فالعرض من جنس الجنس كمال كان لغاية كماله في بابيه هو الجنس كماله
 عده خارج عنه وقدر الكلام في تحقيقه فليست اصل وفي بعض النسخ بعد قوله
 والخبر خبرا لم هكذا او يكون الخبر متبدا بحذف والظاهر انه تذكر ان لم
قوله والاولان يقال اي وفي العجوه الاعراب ما يطبق على ان يقال
 كذا وكذا وفي بعض المواضع معناه ان الاولان يترق هذه الوجوه المتعلقة
 بظاهر العطف وتشتغل بدقائق المعاني والمناظر البلاغية لان الواجب على من
 كلامه ان يكتفي بالالفاظ تحت المعاني والمناظر فليست عليها وجعل الالفاظ تبعها
 وفي بعضها معناه ان الاولان سابق ومما جوزه صاحب الاكتشاف في هذا التوجيه
 من كون اللفظ قد اذ لم يخبر عن ان يكون له عمل الاعراب لانه لا يظهر في ما قصد
 بيان نكته الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس جمل حتى يتجوز في عطف عليها
 بعده ولا يسل العطف ما بعده عليه حتى يكون نكته نكته كمال التناسب بينه وبين
 اكم ولا يحصل الاشمال على نكته ذات جمل له هي الخبر فتعامل في هذه العجوه واخر
 منها ما شئت المراد بتناسقها جعلها متعاقبا وارتباطها اما بان يظهر فواحد
 المتعاقب في الاولان يكون موكدا لها او خواص الاولان في المتعاقب بان يكون

لغت النسخ
 في

الخوف فيهم



نتائج لها وعلى كل من التقدير من اجل الوصول لكل الاتصال **قوله** فالحكم محذوف من الخبر
او محذوف الخبر ان جعلت اسما للقرآن او السورة او معنى للوحد من هذه الموقوف ولا بعد
ان يريد بالمجلة ما يعبر المجلة الحقيقية والحكمة ليشمل ما اذا اريد بها طائفة من حروف
المعجم فانه لما افادته ما اريد به من الاتقان وكانت مستغلة بنفسها غير محتاجة الى
غيرها كما كانت منزلة منزلة الجملة واللفظي لانهما على ما ذكره على كل الوجوه فان
في التسمية بهذا اللفظ لا شعارا بذلك ايضا **قوله** مفرقة علم الخبر في اسمعنا ان
الكتاب المختار من الكتب السامية بايجاز اللفظ الدال بنفسه على كونه وحيا من السماء
قوله ثم يحل اي حكم وقطع مما للحق واليقين اي من السكالات الثابت لما هو حق ويقين
والحق ان السكالات التي هي في العادة اذا كان موضوعها يقينا كافيا من هذه
الجهة ايضا في علم المراتب وفي بعض النسخ هكذا ولا ريب في ثلثة فتشبه على كلامه اذ
لكمال علمه على الحق واليقين وهذه لليقين رابعة بكونه حقا للحق والتك
حول **قوله** او يتيسر فالتفصيل لكل الاتصال كما مر ولا يبعد ان يحصل في الكلام
من العلم الثالث من الاستداف وهو ان يكون الثانية جوابا عما سأل عن غير الالباب
الطلق والخاص كما قاله في قوله تعالى قاله اسال الله قال سلام فكانه قيل هذا يحل
مرتبة فما يلزم من ذلك ما عدم ربط النتيجة بالفاعل على انه هو المتداول فلان
القصدي ليس المستدل بل الاخبار على جملة ما لا يستلزم فانه اذ حل في جملة الكلام
كما لا يخفى على من ادرك **قوله** في الاول المحذوف في حذف المبتدأ والخبر والذين الى
المعصوم من كون الكتاب معجزة في تعليل اعجازه بانه في كمال البلاغة وانت جليل
لوجعل العلة الصفة ايضا كان التعليل بحاله وفي الثانية فحاشا لم يتوهم

تعريف

اي تعريف المسمى باحادته الحصر وفي الثالثة تأخير الموقوف حذوا عن ايهام ان
في باقي الكتب المتماثلة ريبا وفي الرابعة الحذف ان التقدير هو هدى والتوصيف
بالصفة للمباينة نحو جعل عدل وايداد المصير منكر التعظيم وتخصيص الخبرين
باعتبار الغاية اي غاية الهدى وغرضه هو التقوى يعني ان من حصل له الهدى
فما له التقوى وتسمية المضاف للتقوى متفيا والفرق بين التسمية بالمشارفة التسمية
بالمعروف وان الاضاف في الاول عقيب تعلق المفعول من من انما خوف قتل قتيلا
ومرض ليس وفي الثاني بعد زمان كما في قوله تعالى ولا يلدوا الا فلاحا والافان
الاضاف بالكل والفرق من انما عن الولادة كثيرا **قوله** اما وصول الى هذا وما بعد
الى قوله فاسمعون لما الدين يوصي بالغيب فقطع من وفهم بعده اليه وفي قوله
موصول لظافة لا تخفى **قوله** ثم كما لا ينبغي ان يترك الساعات فقطع لا مما يشمل جعل
ايضا بناء على انه ترك للترك ولا يخفى ان هذا الغيب لا يظن بظاهره على شي من المراتب
الثلاث السابقة لا يتكلم ولا قريب منه على المراتب الاولى فيكون التفسير باعتبار
يخرج في الايمان بالغيب على الاشارة الى خبره عن الشرك وباعتبار اقامة الصلوة
بعدها وقوله مرتبة صفة بوجه صفة لصنعة والعلية الماء والهدى والخبرة بالماء والخبرة
والكلام يتصور بيان كنهه بوجه الموصوف بالمعقود والموصوف بالاعلان واوامه العلوي
وايداد الزكوة **قوله** ان من جملة هذه المرتبة الثانية من التقوى والغرض من قوله
الاستداف البيان وجها بظاهر هذا الوصف الاوصوف بتقدير ان من فهمه عند التخصيص
التحقيق مفهوم الموصوف من زيادة تفصيل وبيان واورده عليه المحشون انما
حاجة في جعل الصفة موضع الى هذا المحل فان نحو الطويل في قولنا جارا ريدا الطويل

لنوردى موادها والافاضة فصد المعنى الحقيقي من كلامه ملاحظا معنى الخ
 دال على ذلك من متعلقات الثانية او من متعلقات الاولى كقولنا فلان
 الذين ينجون عن امره ينجون بغيره وقولهم ذهب من بعض ايتهم وبقى
 ما هو الحق حقيقة محزنة او رذاه في تعلقاتنا على المطلق **قوله** وفيه يطلق
 معنى الوثوق بما يحاذا كما يظهر من اكتشاف او حقيقة كما يظهر من الاسرار وما
 استبان ان احد صاحب كلامه سمع من العرب يقول احد في مقام الاعتذار عن ترك
 الشريعة التعليم اي ما وثقت بان اظهره من الخرج بر فقا الطريق لذلك
 تركه والعناية بالكل والفتح على الصحاح **قوله** واما في الشرع فالمصدقون اي
 هو الحق كذا في المحققين اصل الشرع ومراره التصديق العلم واكثر للثبوت
 على التصديق للساي ايضا وهو المعبر عنه بالاقرار وحسن الامام الى الشرع او الحق
 الا شرعي وهو المذهب المصور عند الاسامية ولكن في الكرامة بالتصديق اليقين
 وحده فهذه هي المناصب المشهورة في الايمان الشرعي **قوله** في اهل الاعتقاد
 فهو منافق الصواب فمن اخل بالاعتقاد دون الاقرار اذ الخلل بالاعتقاد
 والعمل معا ايضا منافق وعبارة اكتشاف في هذا المقام ايضا لا تخلو من
 خلل فانه قال ومن اخل بالاعتقاد وان شهد على فهو منافق وهو شرعي
 بانه ان لم يشهد فهو منافق ايضا وليس كذلك **قوله** للتصديق بما جاء به
 النبي صلى الله عليه وآله اي موضوع لم وحده شرعي ومن ضمن مجموع
 الاقرار والعمل كما يقول المعتزلة ومن يحد وحده فهو منافق وحده من قبل
 التخصيص المضاف في الامة ليس الا في صدور الكلام على المنهج المشتمل

التصديق

التصديق على وجه الاقرار للساي وان كان دليله الاول قد يؤخذ بوجه ايضا
 وكذا الرجاء الا ان يقال ان الاقرار تصديق لساي وقوله التعيين المعنى الدعوي
 الذي هو التصديق المطلق كما انها حاصلة في المعنى الاول حاصلة فيه ايضا وان
 كان التخصيص ^{هنا} التخصيص ^{هنا} الكثرة لا اعتبار الاربع مع ان قلت العمل تصديق
 اركان في فعل التعيين حاصلة في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل المذهب
 التصديق ممكن التثبت بان زيادة التخصيص تقتضي زيادة التعيين كما ان
 عدم الاطلاق على اعداد العلي والساي **قوله** وهو تعبير الارادة اي ان
 الايمان بمعنى التصديق وحده ومن ضمن الاربع الاخرين فالتخصيص اضافي
 فلا يرد ان هذا التعيين في سابق قوله وكلا الوجهين حتى في قوله
 بالغيب فقد يقال في دفع المناقاة ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني
 الشرعية على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله تعبير في الآية وهم
 الاولان تعين ارادة التصديق وحده في الآية اعمان لو تعين ان الباقي
 بالغيب لا يقتضي كونه محجوزا كونها للمصاحبة والالة ايضا فان التعيين
 المذكور الثاني ان ظاهر كلامه على ما فهمه الخ في ان ارادة التصديق بالمعنى
 الشرعي على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله علم والة تعبير في الآية وهو الثاني
 ما مر به الامام من ان قوله الايمان المعنى باليهما التصديق بريد وبه
 التصديق للدعوى المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين
 ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوافق المذكور خال عن التوضيح
 قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الامة على ذلك يوجب خروج

التصديق على وجه الاقرار للساي وان كان دليله الاول قد يؤخذ بوجه ايضا
 وكذا الرجاء الا ان يقال ان الاقرار تصديق لساي وقوله التعيين المعنى الدعوي
 الذي هو التصديق المطلق كما انها حاصلة في المعنى الاول حاصلة فيه ايضا وان
 كان التخصيص التخصيص الكثرة لا اعتبار الاربع مع ان قلت العمل تصديق
 اركان في فعل التعيين حاصلة في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل المذهب
 التصديق ممكن التثبت بان زيادة التخصيص تقتضي زيادة التعيين كما ان
 عدم الاطلاق على اعداد العلي والساي قوله وهو تعبير الارادة اي ان
 الايمان بمعنى التصديق وحده ومن ضمن الاربع الاخرين فالتخصيص اضافي
 فلا يرد ان هذا التعيين في سابق قوله وكلا الوجهين حتى في قوله
 بالغيب فقد يقال في دفع المناقاة ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني
 الشرعية على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله تعبير في الآية وهم
 الاولان تعين ارادة التصديق وحده في الآية اعمان لو تعين ان الباقي
 بالغيب لا يقتضي كونه محجوزا كونها للمصاحبة والالة ايضا فان التعيين
 المذكور الثاني ان ظاهر كلامه على ما فهمه الخ في ان ارادة التصديق بالمعنى
 الشرعي على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله علم والة تعبير في الآية وهو الثاني
 ما مر به الامام من ان قوله الايمان المعنى باليهما التصديق بريد وبه
 التصديق للدعوى المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين
 ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوافق المذكور خال عن التوضيح
 قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الامة على ذلك يوجب خروج

المتن المتعدية التبعة اذ المعنى للتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه واله الغيب
الا اذا كانت الباري غير المتعدية اليهم لان بوارده بالغيب ما جاء به النبي صلى الله عليه واله
ويؤمن بعض الخواشي باعادة النصير في قوله وهو محقق الازالة الى الاصل في قوله ولا
اقرب الى الاصل وقوله عن عيسى عليه السلام في قوله ثم اختلظوا ظهورهم ان المختلظين
هم الغاطلون بان الايمان هو مجرد التصديق القلبي بما جاء به النبي صلى الله عليه واله والكر
يعقوب انه هل هو كذا في العرس بحيث لا يجب عليه اظهاره باللسان والاعتراف
به لم يجب عليه الاقرار باللسان ايضا ولا يبعد ان يكون مراده الاشعار بالمذهب
الماتشي الايمان والمعنى ان وقع الاختلاف في ان مجرد التصديق هل هو كاف
في تحقق الايمان او لا بد في حصوله من الاقرار باللسان فيلزم عليه فيكون الايمان
مركبا من فعلين القلب واللسان وانما لم يجزهم بحقيقة ما سماه قائله لاختلاف سياق
من قوله ولا تنع **قوله** والغيب مصدر عن الغيبة يقال غاب الشيء غيبا
وصغيره نحو ما يغيب الدراج غيبا كاشهادة التي هي مصدر ولا يدعي في قوله
تعالى علم الغيب والشهادة واما الغيب في هذه الآية فلا يتغير كونه مصدرا
لاحتمال كونه مخففا فيعمل فلذا لم يقل كالغيب والشهادة في قوله تعالى علم الغيب
والشهادة بل استشهد به بكلام العرب فيمن ما ذكرناه في الآية جاز فيه
فشهداته كشهادة غير العود والمطر يروي في قوله المزمع اسم مكان وبكسرها على
انه اسم فاعل والخصة الحصة واصطفا الجوع والخيف والايح وقيل علم الملك
دون الملك الاعظم من ملكه كبر واصله قيل بالتشديد وجعل افعال ما قول
ولعل تسمية قبلا لئلا ينفذوا احواله **قوله** وهو المراد به في الآية لان كونه الغيب

الشاهد

مصدرا

مصدقاه يقتضي العلم به وقد يناقش بان كان اراده العلم العام الشامل للشيئين
ولا يلزم العلم التفصيلي بحبائره كما لا يخفى **قوله** هذا اي كونه المراد بالمراد في الآية
العلم الشافي والعرف في جعله ليسبق عوده الى الباء وهو خلاف ما يقتضيه قوله
مع عدم السلامة عن التكرار لان خبره في واقعة وجعله الثاني للغيب لوجوه بالغيب
وقوله واعز المعجز بصيغة اسم المنعول عطفا على قوله عنكم وقوله فاعلموا ان
المشهد على ذلك اختصاصا بخلقا فان ما اورده منها لجعل العمل على الغيبة عن المؤمنين
قالوا لا يرد على ما عليه كما في الشافعي وروى ان احبار عبد الله بن مسعود
ذكروا ان احبار رسول الله صلى الله عليه واله اذ كانوا فيهم فقالوا انهم سعدوا ان امرهم حصل اليه
عليه وآله كان يبين امره والذين لا اله الا هو ويمكن ان يقال ان عمل قوله ما من
احد افضل من ايمان بغيب على الخبير المؤمنين بالخلق سبحانه وشهدهم الذوق
التسليم فلذلك التخييل المولف بما اورده عن امره **قوله** ان اقام العود يعني جعله قويا لا يفتقر
فيه او كما عاينته بالاسلام في الامام استعارة تسمية استعارة الاقامة من تسمية الامام
لتنوية المعاني وقد يناقش المحقق النوري في هذه الاستعارة بان المعهود من
اقامة الصلوة ليس الا اذ اوها وانعماها في الخارج عن غير اشعار بما اعتبر من التقوى
على الوجه المذكور واقول فيه نظر اذ كون ذلك هو المعهود بحسب العرف لا
يعاندا لاستعارة كان المعهود من العرف قولنا اريد قولنا لا كما اننا هو الثابت
للمن العجبة مثلا والاستعارة بمعنى المتعارفة في الامة الكوفة لا تقتصر على
في كثير من الاستعارة كما في قوله تعالى الذين يتعصون عهد الله فان المعهود من
نقض العهد انما هو مخالفة الوعد والعمل بتعصية من غير استعارة لبعض طائفت من

بالغيب
على يد غيره الى الغيب
انما لما
فلا يابى من المحرور وان
المتكلم

السبع

قوله اربوا ظوني اي يداومون على فعلها جعلت مداومة بمنزلة اتفاق السوق
 وعدم كسادها لان كلام الاتفاق والداوم يحيل متعلقه غيبا فيتموجها
 اليه والكلام على هذا الوجه ايضا استعارة بعبارة تكون وجه الشبه فيها غير مبالا
 يظهر الاتساق واخر لا يوجب اختلافا كما زعم المتأخرين في غايته مما لا يبي
 الى المقيد العنوي غايته ان لا يكون عابيا مبتذلا بل غير مبتذلا يعبر عليه بالظهور
 وهو من صفات المبح لاسمات القبح وغزاه اسم امرأة شبيهة بالخارجي
 ولما قتل الخراج زوجها قاتلة فكذا ماله ومرتبه ماله والظلال المضاربة اليه
 واثبات السوق لم يفتيل والعراقان الكوفة والبهرة والقيط كناية عن القام
 فان احد شق الوقوع اذا شذبا لقاط اي الحبل يترك في جانبه ثم امره **قوله**
 او يثمر من ثم حاصل هذا الوجه على نحو ما ذكره صاحب الكشاف ان يعقوب بن محاز
 سئل من قولهم قام بالامر فان حقيقة القيام الشخص بالامر فكيف يراه قاعا للمية
 عفا اعتناوه بشأن ذلك الامر فجعله فيه وتشره له فاطلق القيام واريد لانهم
 وعليه كلام مشهور بان الاقامة اذا كانت مأخوذة من ذلك كان معناها
 جعل الصلوة متعلقة بمنزلة الاما ذكره من كون المصلي متشرا لاداءها بالاعتقاد
 والمولع كما انه يريد دفع هذا الكلام حيث اشار الى ان حال معنى قام بالامر
 واقامة واحد وهو الجذبية والتجدي فان اقامة الشيء اعني جعله قائما بنفسه
 لا عوج فيه ولا ميل يلزم الاعتناء به والجهد والتجدي فيه وفي عيون المعاني ما
 يشعربا اتحاد الغيبين وكذا في الكواشي **قوله** لا شتمها على القيام ظاهره ان
 الكلام مجاز سهل من قبل تسمية الكل باسم الجزء وفيه بحث مشهور وهو ان الجزء

المحقق

للصلوة

للصلوة انما هو قيام المصلي واما الاقامة فمعنى تحصيل القيام وليس جازا لها
 وقوي عندنا بانها لا شاع البعير عنها غير ما لم يكن البعير محصلا كما يتحصل
 جزءا مستعدا وفيه ان لفظ يعقوب في قوله محصلا بمعنى يود وفي الصلوة فالتكليف
 الصلوة في الآية منقول كما به بل منقول لا مطلقا وبعده ظاهر وقيل ان بعضه الى
 جعل الكلام كناية لا مجازا اسرلا فان كان معنى اقامة الصلوة جعلها ذات قيام
 كما قالوا في عيش راضية انه بمعنى ذات رضى وجعل الصلوة ذات قيام كرامة عن
 اداها وهو كما ترى وبعضهم الى ان اقامة الشيء تحصيله واجبا في الخارج كما
 يقال هو قائم بنفسه وكما قالوا في تغيير القوم انه القائم بنفسه المتغير لغيره
 فيقومون الصلوة بمعنى حصولها ويوجدونها على الوجه المجزئ ثم هذا فيحظر
 انه لو قيل ان يعقوب بن محاز سئل قولهم صوت النهار وقويت الليل اي من صاعدا
 في النهار ثم اعاني الليل فكيف يكون الكلام مجازا عقليا في النسبة الاتياعية لم يكن يعيد
قوله قلوا الاول اي غير اقامتها بتعديل مكانها وحفظها عن النسيان لانهم
 اشهر من باقي التفسيرات الى الحقيقة وهي تدعيم العود وتوسيته وانزاله اعو
 اقرب لان فيه ايضا التسوية وانزاله الاعجاب غايته انه في الامور العلوية
 وكيفية وقلاوي بعضهم ان الاقامة حقيقة في تسمية كل شيء جسا كان او اسرا
 معنويا ويمكن ان يريد ان هذا التفسير اقرب الى حقيقة الصلوة لان حقيقة
 ما روي في حقها الظاهرة والباطنة وقوله اي لا يبدل ما معطوف على الظاهر
 اشهر من الاول لظهور وقوله لا المصلون عطفا على من راعى **قوله** فعلمت في العين
 مستحلى اذا دعي فهي حقيقة لغوية في الدعاء المجاز في العبادة المختصة برب

مجانا في الدعاء حقيقة في ترك الصلوة في علمها في كشاف وركب اخذ
من الرتبة بمعنى التسمية او التطهير والمغفرة بغير الخاء أي من عمل الالف
المخرج الدوا **قوله** وقيل اصل صلح المصلون في القائل صاحب الكشاف
والصلوات العظمى الثانية في اعطى العندين ومنه ضرب الغرض بغيره
صلوة اي ما عني عين الذنب وشماله والواحد صلافة المعنى الحقيقي لصلح
حرك الصلوة واستعمل مجازا في الايمان بجميع الاعمال المحضرة لان المصلح
عكها حال اتيانه ببعضها فهو قسيل ذلك الجزء و اراده الكل هذا وقد ذكر
اصل الغرض ان الغرض المصلح هو الذي يتلو الا بقوله بعض الحاشين ان كل
الصلوة مأخوذة منه لان الاحق وهو المأموم يتلو فيها السابق وهو العلم
وفيه لهم ذكر وايضا ان الغرض المصلح انما يسمى بذلك لانه مجازي واراد
الغرض السابق فقد رجع الكلام الى حكاية الصلوة فتأمل **قوله** وانتهى
هذا التعليل في الغرض الذي على الامام حينما نكر اشتقاق الصلوة من ترك
الصلوة مستندا الى ان الصلوة من انزال الالفاظ فاشتقاقها من غير المشهور
في غاية البعد **قوله** وانما سمي بذلك لانه مجازي والرد على
الامام معترض بينهما والغرض ان صاحب هذا القول يترك كون الصلوة
حقيقة في الدعاء ويجعلها فيها استعارة العلاقة التسمية المذكورة
استضعاف المؤلف بما قاله صاحب الكشاف وهو ان الاشتقاق مما
ليس بحدس قليل وان الصلوة بمعنى الدعاء شائعة في كلام الجاهلية
ولم يرد عنهم الملامة على ذلك الا ان كان بل ما كانوا يعرفونها اصلا فكيف

بمقصود

يتصور انهم استعاروا الصلوة بمعنى الدعاء **قوله** الرزق في اهنة
المطعم في السهم والنصيب من الخير في الصحاح انما ينتفع به ومصدره بمعنى الاعطاء
والاجتهاد في شارة الابهة باله الحظ خفا وحمل الرزق فيها على العربي يمكن له
غرضه التمثيل للاشهاد ونقل في العمل انه فيها بمعنى الفكر وفيه المؤلف يشكر
رزقكم وهو لا ينافي تفسيره هذا كاطنه بعض المناظرين في هذا الكتاب ولا ينافي
سورة الواقعة هكذا اخبرنا الحديث انهم مدحون ويجعلون رزقكم انكم
تكدون واجود ما فرت والله اعلم انكم تهاونون بالقرآن متساهلون في
شأنه ويجعلون حنككم منه ويجعلون شكر نعمته انزاله اليكم لمصالحكم الدينية
والاخرية انكم تكدون **قوله** والعرف خصصه تخصيص الشيء الى ما يضافه المصدر
الى المفعول اي تخصيص الشيء وروقه الى الحيوان واطلاق الشيء بشئ الغل
ومعنى كماله رزقي الله ولدا ورزقي عليا وبعضهم خصه بالخذل وتمكينه بالجر
على التخصيص وهو كالتفسير والغرض من ذكره ان الاشتقاق بالفعل غير
خلافا لبعضهم وغيره بعض المشافهة مما ساقه ادبنا لا انتفاع الحيوان
وتمكنه منه وهو على هذا المعنى الرزق على الاول بمعنى المصدر وبعض المفسرين
عرفه بوقا الله الى الحيوان يمكن من الانتفاع به وهو كالاورد وبعضهم بما يصح
الانتفاع به وليس لاحد منه ولا خلا ولا يربح من عبادته من الغريزة في ان
سابق الرزق الى الحيوان هو ادبنا وانهم الرزق حقيقة وامامنا ينقل عن بعض
المعتزلة من التفسير بانهم حصلوا للحيوان وتعبه فهو رزق لنفسه حقيقة
وانه سبحانه غير الرزق له وان حصل بدون كد وتعب فالرزق له هو الله تعالى

بعد الحاطة بما قصناه ان الايدان المذكورة لنا في مطلبهم كغيرهم متفقون على ان
 للماد ما رزقنا هو الحلال **قوله** والتميز على الانفاق لان المنفق اذا علم ان الرزق
 هو الله فقد وكل الرزق بقوله جل جلاله وما امر جارية في الارض الا الله
 رزقه بازال خوف الفقر وزاد المهر على الانفاق والتوكل على الرزق ووجه
 آخر وهو التمييز ان يكون المنفق في وقت الانفاق ملاحظا لغير الله سبحانه
 جاعلا مضمون قوله تعالى وما يكمل من نعم من الله لعل الناس يوعظون ويحذرون
 كما نجد عليه اكثر الناس ووجه آخر وهو ان يكون منظوره حال الانفاق اذ انكر
 ما ساء الله اليه لا حقا ان ما انفعه قطرة مما انعم الله به عليه هذا وقد تقدم وجوه
 آخر وهو ان الاستناد الى الله تعالى ليس في الماد الكامل منه اعني الحلال ويمكن
 التعظيم في كلامه اما الى هذا **قوله** والدم لغيره ما يحرم ان قلت قد ذهب بعض
 الاصوليين الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فقد حرما ما لم يحرم الله قلت
 هو لا يرقى كالموت بالجن والقيع العقليين فما حكم العقل بغيره فهو تحريم عند الله
 عند العقل على انهم يستنبطون تحريم تلك الاشياء بحكم الشرع بحجة التقرير في حال
 الغير غير ذلك وهذا كما يستنبط بعض المجهدين تحريم بعض الاشياء من الاجماع
 والقياس مع عدم ورود تحريم الكتاب والسنة **قوله** واختصاص ما رزقناهم في
 جوارحهم بما تعالى اذا كان الرزق عنكم بغير الحرام فلم يخصص الله بالحلال وتقريره
 ان القرآن اعني مدحهم بالانفاق ووصفهم بالنفاق وانظر في المسند الى جماعة
 الى الفرع الثاني الفصل في الباعثة على التخصيص **قوله** حديث عمر بن قرة بن
 القاف وقد يد الله اسم مضر كان بالمدينة روى صفوان بن امية قال كنا عند

الاكل عند

الاصح ان العترة الثالثة وان
 كانت مضمومة في نفس الامر
 انما هي من الماد الحلال
 المولف

رسول

رسول الله صلى الله عليه وآله اذ جاء عمر بن قرة فقال يا رسول الله ان الله كتب
 علي الشفة فلا رزق الا من في يميني فاذن لي في الغنائم غير فاحشتم
 فقال صلى الله عليه وآله لا اذن لك ولا كرامة ولا نعم اي هذا والله لودى رزقك
 الله شيئا فاحشتم ما حرم الله عليكم من رزقه كان ما احل الله من حلاله اما انك
 لو قلت بعد هذه المقالة من يملكها ويجمعها ووجه الاستدلال صلى الله عليه وآله
 جعل من رزقه بيانا لما حرم الله وهو من رزق في ان الرزق يكون حراما وقد اخرج المصنف
 وموافقه عن ان الحرام ليس برزق بما رواه الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام عن
 ابي نعيم العابد عن ابي سعيد الشهداء عن ابي اسير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع الا ان الروح الامني تغشى روعه لا
 تموت نفس حتى تستكمل رزقها فانفقوا الله واجعلوا في الطلب ولا يحملكم
 الرزق على ان تطلبوه بشئ من معصية الله فان الله قد قسم الارزاق بين خلقه
 حلالا ولغيره حراما فمن اتقاه وصبراته رزقه من حله ومن هتك حجابها
 اددتها واخذ من غير حله فصر به من رزقه الحلال وحسب عليه يوم القيمة
 استدلالهم بهذا الحديث بظاهره انهم لم ينعوا في سند الحديث السابق ووجه
 على الحكمة اخرى وقد بينا ذلك في كتابنا الموسوم بكتاب الاربعين عند الكلام
 على الحديث الثالث عشر منه ويمكن ان يقال ايضا انه لامر اخر فبعد ادعوه وانما
 يكون صحيحا فيكون قوله فاحشتم ما حرم الله عليكم من رزقه نصا في رزق
 لمن حرم عليه واحتمال كون رزق الممن احله قائم ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال
 وخلاف المتبادر لاحج في المصير اليه بل هو لازم لبعضه لبعض في توافق الحديثين

ويرتفع تناقصها من البه **قوله** وبأنه لو لم يكن رزقا لا يخفى أن المعنى أن يقولوا
أنا لم نخسر الرزق بالغدا بل اكتسبنا عطف الانتفاع ولم يشترط الانتفاع بالنفع بل
التكسب منه كاف عندنا فلا يلزم علينا إلا إذا فرضنا ذلك الشخص لم ينتفع من وقت
ولادته إلى وقت وفاته بنفع الأشياء انتفاعا محلا أصلا لا رصعاً **قوله** قد مضى ولا شيء
منها كونه ولا نفعه لا يحجب ولا وصل إلى المطلوب بل ولا يمكن من شيء من ذلك
مراعاة عرقه فلا قدر عليه في سائر من سبلات حرم ولا يربح هذا عما يقتضي
العادة بعلم وجوده وسادة النقص لا بد من تحقها على أن الوجودنا وجودا محليا
هذا العالي السعيد البتة لثنا أن ذلك ليس بحرام بالنسبة إليه كونه وقد
قال تعالى من أضل غيرنا ولا عاد فلا أثم عليه وإنما هو من وقت ولوج الروح
فيه في بطن أمه وصبر ورجوه إلى وقت ولادته من رزق النبي ليس بحرام عليه
قطعا وإنما يقولون في حيوان عاش يوما مثلاً مات قبل أن يتناول
شيئا محلا ولا يحرمنا من ذلك وهو جوابنا والآية الكريمة لم تقل على أن ذلك يوصل
جميع ما ينتفع به كل أحد إلى أن الواقع خلاف بل دلست على أن يتناول رزقنا لا بعد
وعكس الانتفاع به فإذا عرض الهد عن المحلا وعدل عنه إلى الحرام لم يكن ذلك
قادحا في تحقق ثباته حتى وعلا وما نحن المديشا الذي نقلتموه وجعلتموه
دليلا على ما زعمتم من قوله عليه لم قدر رزقكم طيبا في صحيح في هذا المعنى والله
أعلم بحقايق الأمور **قوله** وانفق الشيء الماد بالانفاق تناسبا في الاشتقاق
الأكبر وهو الاشتراك في أصل المعنى وأكثر المروف وانعقد بالمال المملوك من أخوته
نقد بالمعبر ونفقه هو نفقته ونفقته **قوله** ومن فسخها بالزكاة كأي

عنه

عنه أن التمثيل لا يخص به إلا ما واختار التمثيل بالانفاق فذلك المالا فضل
وجوه الصدقة وأصلها وإن عطفه بيان ما هو المراد في الآية من الانتفاق الخاص
اعني الزكاة وهو المروي عن النبي عباس وروى عن ابن مسعود أنه نفقة الرجل على
أهله لأنها أنزلت قبل وجوب الزكاة أن قلت إن الزكاة تتعلق بالحيث عند
الاستجابة والنافعة فهي مال العتق ليعمل بالخراج فالمنفق لها منفق مال غيره ولا
مال نفسه ولو كان اتصال بالغير الية انفاقا من الرزق ومقتضا للمنفق
رد المال المقتضوب على مالكه كذلك وكيف يليق من الفقير والفقير عليهم بأنهم
ما يابدهم من مال الغير الية قلت لا يجب أن يخرج الزكاة ورد المال المقتضوب
امتناعا للام لا كونه ولا قصور في المنع به كما في بقيون الصدقة وقبها الصريح
بالمنفق على إخراج الزكاة في قولنا والذين هم للزكاة فاعلون على أن الفرق
بين إخراج الزكاة ورد المقتضوب ظاهر فإن المال يسره قبل بدو الصلاح في
الخلاص وقيل عام الحول فيما عدلها مملوكا لمخلفه رزق لثمة بصير وهي
في ذلكم الغنى أفقر صار بعض المرحا لغيره ووجب عليه دفعه إليه والفقير
أن دفع مثل هذا إلى الغير اشتق على النفس دفع ما هو في أصله مال الغير إليه
لا يقال إن المنفق هنا مختص بالمال عند الكل والمقدار المخرج من الزكاة غير
محلا على المنفق بل يجب عليه إخراجهم من المصاب ويحرم عليه الانتفاع بغيره
بما يتفق تحصيله من رزقهم بل المحلا من جعل الانتفاق شاملا للزكاة فضلا عن
تحصيله بها لا نأفتول أن الماد بما رزقهم ما دخل في نفقهم وهو لا شرعا
محلا للمخرج المقتضوب والسرقة وإنما لما كان مقررهم فيه وانتفاعهم على

جميع الوجوه خلافاً لما ظننت **قول** وتقديم المفعول به وهو ما رزقناه لا مفعول
بواسطة الحرف ولا بعد ان يجعل مفعول الجار والمجرور مفعولاً به على ان المفعول
ما رزقناه لا ينفقون كما ينبغي من قولنا ومن الناس من يقول جعل
مفعول ومن الناس من يقول جرحه ومراحه بالاهتمام للاهتمام بحمله
المعنى ومنه سبيل سناه اليه نقلاً والخصيص فكانه معطوفاً ويخص
بعض المال المحلل بالمتصدق به لا يقال ادخال التعقيب في التقديم
للتخصيص المتبادر من انفاق البعض عدم قبول الكل لانا نقول انما انفق
قائم وان كان مرجوحاً فاذا قدم نال الاحتمال بالحكمة بذلك على ذلك الفرق بين
قوله انفق بعض ما لم ينفق والتقديم للتخصيص على التخصيص
قول فكيف اي منها لم ينفق هذه النكتة اسب مجمل الانفاق على الامم **قول**
ويجوز ان يراد به اي الانفاق مما رزقناه والمعاني مع معونة والرزق كما يشاء
الشم الظاهر يتناول بالباطل ايضا قال صاحب النهاية الرزاق نوعان ظاهره
للانسان كالاقوات وباطنه للكتب والمعارف والعلم **قول** واليراد ههنا اي
التعليم المذكور وهذا قريب مما رواه الشيخ المليل ابو علي الطبرسي في تفسيره
الموسوم بجمع البيان عن محمد بن مسلم عن الامام ابي عبد الله جعفر بن محمد
عليه السلام ان معناه وما علمناه ينتون ورايهم ان الزايع هذا
التفسير لا يميم الرزق بل يخصه بالارزاق الباطنة كما يظهر كلامه فلا تفعل
قول واضربه اي امثال مع ضربها بفتح كما قال في الاساس اوبالكر على ان
عليه صاحب الكشاف معطوف على الذين يؤمنون بالقلب والحقين

وعلى

وعلى القديرين ايمان يكون العطف محذواً بالمعطوف عليه الزات اولاً فالعطف
اربعه والمراد بايمانهم عن شرك وانكار ايمانهم بعد الاتصاف بهما حق بمعنى بعد
وجعل موعى اهل الكتاب مقابلهم لانهم لم يصعوا بشرك ولا انكار بل كانوا
عالمين بعقبة النبي صلى الله عليه وآله وانزال الكتاب عليه منتظرين لذلك لما تضمنه
كتابه من وصية صلى الله عليه وآله والمراد من الايمان بما انزل اليك وما انزل
قبلك فوطئتهم النفس على ذلك قبل البعثة والعدول الى المضارح لحكا الجاهل
اوانهم يؤمنون بكل منهما على الاستقلال والا فالطائفة الاولى ايضا يؤمنون
بما لكن ايمانهم ينافي الكتب السماوية لا ندر اجماع الايمان بما في القرآن ولا
يخفى انه يخرج عن الطائفتين من يؤيد من المسلمين اليوم الحق وكذلك يخرج
امير المؤمنين عليه السلام فانه لم يشرك بالله طرفه عين ولم يكن كما جاء به صلى
الله عليه وآله وقتنا من الاوقات وهذا مما يجب ضعف هذا الوجه
وقال **قول** وسط العاطف جعل بعمارة لان تعريض العاطف يقتضي التعلق
فكيف يكونون الاولين بايمانهم وتقرير ان تعريض بين الدورات المتكافئة
واما بين الصفات فلا يقتضي تعاضد الموصوفين فان عطف بعض الصفات
على بعض الاول وغيرهما مع اتحاد الموصوف غير غير كلامهم القوم بفتح الكاف
السيد واصله الفعل المكرم الذي لا يعمل عليه والهمام العظيم الهمم اسم المذكر
والكتيبة الميشت والموضع الارحام واراو به المعركة وزياب بفتح
الزاي الحققة وتشديد الباء المثناة من تحت ثم الالف ثم الباء الموحدة اسم الى
الشاعر والصالح بالباء الموحدة المعبر عنها والبيت لا يزداد به حكم

بلوث الشيباني حيث توعده بالقتل ومعناه يا حرة الى من اجل الحشر فيها
 حصل من عهده واصف من الاوصاف وقيل بل هو ظاهر من غير ان **قوله** كبر
 الموصول اي على هذا الوجه الذي هو ثالث الوجوه نبيها على بناس السبلين
 من العقل والسمع **قوله** او طاعة عطف على الاولون وهو رابع الوجوه **قوله**
 الا ان النفل الشيء قد يمكن فيه مفتحة هذه الخشية بما لا يزيد عليه فليس في
 ولا يخفى ان نزول التوراة على موسى على نبينا وعليه السلام خارج عن هذا المقدر
 فان المتقول في قولها في الالواح **قوله** والمادى انزل اليك القرآن باسراى
 بومنون بان جميع ما نزل من وما سبزل حق وانما حمل على ذلك ولم يكن
 بوصفهم بالايان بما نزل بالفعل مع انه متضمن للمع الا ان الايمان بالنبين
 واجب فلا يحسن في مقام الاخبار عنهم بالاعان الاقتصار على وصفهم بالايان
 ببعض الجبلا لايانهم ولانه هو المناسب لما تعقبه من ترتيب الهدى والفتل
 الكاملين ولما قبله ما انزل اليك ما نزل في قبلك وصيغة المضارع في موضع
 فانه بدلالة على الاعتناء بدليل عدم الاقتصار على ما يخص نزوله في الماضي
قوله وانما عر عنه بلفظ الماضي اعلم من مجموع الماضي والاي بالماضي اما
 لتغليب ما حصل له وجود على ما لم يحصل وانما جعل الترتيب من الحق والاي
 مجاز سبيل من قبيل تسمية الكل باسم الجزء لان انزال جميع القرآن معنى واحد
 على ما حققه صيغة الماضي على ما حققه صيغة المضارع فغير عنهما معا بصيغة الماضي
 والثاني استعارة فشيها لان الجمع للقطع بانما سبزل بانزال ما قد نزل في بعض
 صيغة الماضي من انزال ما نزل في الجمع ولا يرد عليه من الوجوه من الجمع

المتقبل

يعني

بين الحقيقة والمجاز وليس هناك من مجازي علم الحقيق والمجازي يكون من علوم المجاز
قوله وقوله اي في التغليب وتنزل المرقب منزلة الحق **قوله** من حيث انما تعبد
 بالبناء للفعول والملاذ بالايان التفصيلي المصدق بحقيقة آية منه وانما
 من عند الله وقد يقال انما لم يتعد الا بالاشتمال عليه من الاحكام واما انما
 لا يتجاوز حسنة تعريفا فلا يتم التعريب والجواب بان المادى البعد فاحصل
 ترو الحكم عليها بالنسبة اليها وهو كذلك كتحريم مس الجنب والمحدث لها وقول
 حلفها عن التبييض وصحة الصلوة بها وتحريم تلاوتها على الجنب او كراهتها وصحة جعل
 تعلمها من اوامركم **قوله** وان التار لم تهم الا بالافاء معدودا وما وقع
 في بعض النسخ والموارد ان تهم ولا تهم لانقلاب المضارع على ما حشر وانما
 هذا القول من اليهود قال بعضهم لن نعذب الا اربعين يوما ملة عبادتنا
 العجل وقال اخرون منهم مدة فجاء الدنيا بسبعة الاف سنة وانما تعذب بقاها
 لكل الف سنة يوم **قوله** واختلافهم لما بالحق عطف على المصدق المسبوك انما الجنة
 او بالرفع عطف على ما كانوا عليه **قوله** وفي تعليم الصلوة اي صلوة الفجر وهو
 بالآخرة وبنوا يوقنون عليم اي اسنادهم اليه ايضا عطف على عطفه بان
 اعتقادهم على من علمهم على في بعض النسخ من قبيل اعجبني زيد وكرم في انكار
 زيد عطف على كرم وقوله غير مطابق لما في تقديم الصلوة وقوله ولا صادر
 عن اتفاق ناطق الذين يوقنون عليهم على ما في قوله الله والنشر والاصل ان
 ههنا تقديم الاول لتقديم بالآخرة وهو بعيد تخصيص ايانهم بها اي ايانهم
 مقصور على حقيقة الاخرة لا يتعدلها الى ما هو خلاف حقيقةها وفيه تعريف

وبالآخرة هم يوقنون

أولئك على هدى من ربهم



بأن ما عليه يقابلهم ليس حقيقة الآخر في شيء كانه قاي يوقنون بالآخر لا بالآخر
 كاليهود والنصارى والثاني تقديمهم ويعيد أيضا خصيصا أي لا يقان بالآخر
 مخترعهم لا يخافونهم إلى اليهود وفيه تعرض بالاعتقاد الذين يعرضونه
 إيقان بالآخر ليس بإيقان بل هو من محض كمال معتقد من خيال فاسد فلهذا
 حاصل ما ذكره شرح الكشاف في هذا المقام ولا يخفى أن الحصر المستفاد من التقديم
 الأول يقتضي أن مقابلهم لهم إيقان بما هو خلاف حقيقة الآخر ومعلوم أن
 تعلق إيقانهم الذي هو إيقان العلم من غير شك ولا شبهة بذلك معلوم لا يقتضي
 فائدة بالتأمل حقيقة وفي كلام بعض المتأخرين لما تقدم الأول لبيان كون الآخر
 مما يحتملها كاللاهوت فغير تعرض بأن من عداهم من أهل الكتاب غير متعين
 بها فاعتقادهم في شأنها غير مطبق لما ينبغي وهو كذا في قولنا والمؤمنون
 العلم بالحق الفوقانية أي أحكامه والأول الإيقان إيقان العلم كما في الكشاف
 ولصديقه فيه قيدا لاستدلال بالخروج علم الواجب والعلوم الضرورية لأنه أراد
 أن العلم الذي مررنا أنه إن يتطرق إليه الشك والشبهة إذا المتعاضدين كان إيقانا
 كذا قال المحقق الشريف في حواشيه وفي تفسيره السلام أن اليقين هو العلم بالشيء
 بعد أن كان صاحبه شاك فيه أو كان ذلك العلم ضروريا أو استدلاليا وكذا في
 تفسير النشأ بورد **قوله** ما نبش الآخر بالآخر اسم فاعل آخر معني تأخر وأما
 آخر بالغ في معناه اسم تفصيل منه والتشبيه بالدنيا في أنه سونث الذي يغفل عن هذه
 الدار لدناتها أو لادونها **قوله** المحققان في البيت الجبر والوهابية يصف
 أبعد ونفس أيضا بالكرم والاشتهار به فكأن الأول باعنا ذار القوي والآخر الثاني

بإضافة

بإضافة الوقود أياها وجب يروى بفتح الحاء وضمة الميم كقوله أي صار محبوبا
 فادغم بالاسكان أو ينقل الضمة ليعالجها في فلان أي ما أحبه إلى الله جل جلاله
 معذرة ولم يورد يتدح من ماض مثبت لا جرمه يجري فعل الدخ فاذن يقال في الدعاء
 الرجل زيد لا يقال لقد نعم الرجل زيد والموقدان وموسى يقبل الأول وهو على
 رواية سيديهم والوقود بالفتح الفار وما بالغ في تأنق قديم **قوله** الجملة في قوله
 في تكرار لما سبق عند تفسير الذين يؤمنون بها الخ من قولنا وما أفصوله
 مرفوع بالاشارة وأخره أولئك على هدى من ربهم لكن من زيادة وبسط وقوله
 خبر ثان للجملة فان خصصت الموصولة الأولى بالفصل فالأخرى قال بقوله وكان ذلك قبل
 الخ وإن خصصت الثاني فهو مبتدأ والجملة معطوفة على جملة هذه المؤمنين المتضمنين
 بالأوصاف الثلاثة والفروع الأربع من المؤمنين بأهل الكتاب الذين يؤمنون وهم
 أنهم على الهدى وطاعة في الفلاح وباعتبار هذا التعريض صارت الجملة الثانية
 في حكم وصف الكتاب أيضا فكان قبل هو هدى للمؤمنين الذين أصفوا بذلك لا
 وليس هذا لأهل الكتاب الذين لم يصفوا بهدى المؤمنين بل لا ذلك لخص هذا
 العطف لأن الأول في بيان حال الكتاب بخلاف الثانية هذا ولا يخفى ما في هذا من التكلف
 فان عدم هدى لغير المؤمنين لم يصفوا بهدى المؤمنين المذكورين ليس صفة كما مله حتى
 يحسن الخاطا في تلك الصفة الفاضلة وأيضا تحسن المقابلة أتمها هو من يجب
 هداية لمن يؤمن من أهل الكتاب ويؤمن هداية لمن آمن منهم لا من ذلك الباب
 وهذا من آمن من غيرهم ولعل لاحظ هذه الأمور هي الباعثة للمؤلف
 على الاقتصار على بيان الحقائق أفضل أول الموصولين وطيلة الكثرة عن بيان

أولئك على هدى من ربهم

اذ افضل ثانيا مع تعرض صاحب الكشف له وبعض الخلق من قوله وكان له ما قبل
في بيان الحال عند فصل كل منهما فكل في نظر لانه اذا فصل الموصوفين لان حقا
كانت الخلق معطوفه على ما سبق الاحواب السوال والا لعجب الفصل **قوله** والافاق
اي وان لم يجعل شئ من الموصوفين مفصولا بل جعل الاول صفه للمفرد والثاني
معطوفه عليه قوله او لك على هذا من غير مستأنف فان جعل استثناءها عويا
وهو مطلق انطلق الكلام عما قبله وان لم يكن جعله باعس حال المحقق الى تقدير الجواب
فكانها ينبغي وان جعل بيان وهو ما كان جوابا عن سوال صدر في جواب سائل قال
ما هو صفة في والا وجه على كلامه في التصديق على الاستئناف الباقى بان يقال ان
السوال الواقع جوابا عما ان لا يكون عن السبب المطلق ولا الخاص ويكون عن
السبب المطلق وعلى الاول يكون كانهما نتيجه الاحتكام المستفاده من قوله تكاد ذلك
الكتاب لا يربط بين هذين المتين والصفات المستفاده من الدين يومنون بالغييب
في مكانه قبلها القادة في الانصاف بهذه الصفات فاجيب بانها السور والذات
على الهدى الكامل في العاجل والعجز بالفتح في الاحول وعلى الثاني يكون ان قال
سبب اختصاص الموصوفين بهذه الصفات بالهدى الكامل في الكتاب فاجيب بان
تمام وجوبهم وثباتهم على الهدى الكامل من غير اعنى التوفيق والتأييد والاعانة
فكانه قبل سبب الاعانة اختصاص هؤلاء يكون الكمال هدى لهم كونهم موقنين
من الهدى كما هو بين من عنده واستاذنا اتممت هذا الكلام فله عليك حقيقة
حال ما في شرح الكشف وبعض حواشي هذا الكتاب **قوله** ونظيره اي نظيره على هذا
الاكتفاء في الدين صدر احد هذا الدين في حقهم وصد الآخر اولئك اما كونه

نظر

نظير الاول فغنى عن البيان ولذلك لم يتعرض من له وما كونه نظير الثاني فلما كانا لا يخلو
غنى بغيره بقوله فلما كان اسم الاشارة في وانما كان عادة الموصوفين مصفاته لان حقا
يشابه الموصوفين شاهد او غير ذلك في التميز ولا كانت الصفات الجارية على المتين
متممة لهم غاية التميز وجاعلة لهم كانهم حاضرون شاهدين وضع اولئك موضح
الغرض اشارة اليهم حيث انهم موصوفون بها كانه قبل اولئك الموصوفين
الصفات على هدى من غيرهم تمثيل لتكتم اي تمثيلا لبحال من على الشئ
على استعارة تبعية شبهة فكل المتين بالهدى باستعارة او كانه في الحق
والاستقرار فاستعمل الحرف الموضوع للاستعارة وليس المراد بالتمثيل الاستعارة
التمثيلية كما نرى فانما الجمع بينهما وبين النتيجة المذكورة كالجمع بين الصفة والذات
وهذا من المعارك العظيمة بين السبل السند والمحقق الغفارة في فطن ان الحق
اليدوان اعلم كلام المحقق بوجوب الموصوفين كلفه وقد اوضح في ذلك في
معلقاته على الطول واما بقرع الميم من عجز وحده بالجمع بينهما فلا
يسمن ولا ينبغي من جمع وان جعلت الاستعارة في الآية تمثيلية مشبها بالهدى
بالهمة المنزعة عن المني والهدى وعكسه بالهمة المنزعة من الكبر والارباب
واعلانه عليه بكتبة في طرف الميزان كونه التي مدلولها هو المعرفة في تلك
الهمة لا العناء لتغير احوالهم في من الغايات من غير ان ايضا لكن بشرط اقامة
نعتي الاستعارة على حقيقة ولكن ان فعل الكلام تمثيل الاستعارة
بالكناية مشبها بالهدى بالهدى اتمت اتمت على وجه التمثيل وهذه الهدى
التمثيلية في الحق على حسب ما ينبغي ان يكون ان الاستعارة والرمز

يكون تشديد الهوى ونظامه بالمركوبين من كلهم فالاول بمنزلة قوله كليب
 مطية الجبل فهو استعارة بالكناية والثاني كذلك مع الترخيع والغوى بالغنى النظم
 والدارب بآيوس السنام والعنق والاشارة لذلك في القاموس الهوى والاشارة
 عليه واراد باللائمة والمواظبة المذكورتين استحالة القومين المتفرقة والعجيلة **قول**
 ويكرهه المقطع وقيل يحل ان يكون للافراد اي انهم مع ايمانهم بما انزل اليك
 وما انزل من قبلك على هدى واحد من ربك لانه لا هدى الا هدى الله وما انزل اليك
 لانه نسخ ما قبله بكتابك ولا يخفى بعده ولا يعاد رقدته اي لا يصلح ان يقدّم **قول**
 كقول الهذلي بيتي خالد بن زهير ولا اذاعة في اول العزم قبل فلا اقم عزمي
 لقد وقعت في الخطايا لطير على سبل الاغصان ونكيت في المقطم استعظم عظم
 خالده حتى استعظم الطير الواقعة عليه حيث اقم بها والمهنة من ارضها كان
 اقام به يجوز ان تكون اقسام الساعر بالي فخر فيكون الطير فوجا بالابن
 ولقد وقعت ضربة باقاة ضربة الخطايا مقام صير الغيبة او بناويل مقول في حجة
 والناويل مقول في حجة في ما يشي هذا وان لم يكن مألوف الا انه غير بعيد عن قول
 وخطوا لآخية الواقعة جوابا للقسمة اللام وان الضرورة وربما جعل رفع الطير
 بفاعله فعل محذوف عن قوله وقعت **ول** واكد في قوله محل في مائة
 من الهوى لا يكون الاسم نكتا فائدة الوصف **قول** وقد اشدت في الشبه
 بين القول انه لا غنى من المراء واللام قد وردت عنهم في بعض الروايات المنة
 معها ولا يناع في جوازها بحسب العربية **قول** يعني كل واحدة من الاثنين
 الاشارة بفتح الهاء والثاء المشبهة مفتوحة او مفتوحة المقدم والاستعداد

اولئك هم الخلق

والاثران

والاثران افرق الهوى واشارة العلاج وجه التشبيه ان في ذلك تشبيه الحكم على
 الوصف المشعر بالعلية فكثير بالعلية يفسر بتعدد العلول ولو لو يكرهون انهم
 ان مقتضى الوصف هو الاستعداد بجمع الوصفين لا يجعل واحدا منهما وان اشارة
 انما هي مجرى عما ايضا لا يخل بينهما وايضا صغى كثر اشارة اسم الهوى تنوع
 واعلا انهم مع ما فيه من التشخيص على انهم مع فعل وصلة في جازم
 ان يجعل او لك الثانية اشارة الى المعنى المعصومين فيكون على هدى من نعم
 ويجعل فلاحهم من اعلانك الهداية المراتبة على الاوصاف السابقة فلا تكرار الا
 بحسب الظاهر فقط **قول** للاختلاف معنوي في الجملة ان اعترض عليه بان انبات
 الغضلة كما ان الارز المعنوم التشبيه بالاعمال كذلك العلاج في العقب لازم لانبات
 الهداية في الدنيا فلكم في الجبرية في الثاني والعينية في الاول يحكم كيف
 وتجاوز معنوي فهم كالاعمال وهم الغافلون كالشعر في رابعة النهار نعم هما
 متحدان في الغرض وهو اثبات الغضلة واتحاد الغرض من الكلامين لا يجب
 اتحاد معنويهما واقول قد يكون المعنوم من الكلام بحسب الغرض لا يكون معنوي
 بحسب الوضع اللغوي كما في قولنا ليس في البلاد من زيد فان معنوم العربي
 زياده حسن على سائر في البلد ولا يلاويه فيه احد منهم ومعنوم بحسب الوضع
 اللغوي فيكون احد في البلاد كزحسانه لا في السور ومثل هذا شائع
 في كلامهم ومما في التشبيهات قال السيد السند في حواشي المحلون بتلاوة العلاء
 كمال الدين شيخ البحار في قوله الله انك اذا قلت وجهه كالبدر لم يره ما معنومه **ترجم**
 وصنابل اردت في غابة الحسن من ايام اللطافة ما اذا تفرّدك فاعلم انك لا

ارتباب في ان النعمين فيهما عن غير متجانس لغة وعرفا وجودا وكل من هذين
 النعمين في مقصود براسه مطلوب الاثبات بذاته بخلاف جلي او تلك كالانعام
 واولئك هم الغافلون فانها وان اختلفت مع بعضها في عجب الوضع اللغوي والاثبات
 المنهون منها بحسب العرف شي واحد وهو اثبات الغفلة لهم وهو المقصود
 من كل من تلك النعمين في معنى جلي خلة كالوجود وحده في غاية اللطافة شي واحد
 عرفا وهذا هو المراد المولود الفاضل عن حكمه بالاجزاء المنهون في تلك الآية فان النعمين
 بحسب العرف من حيث قسمة النعم بالانعام ليس الا التخييل عليهم بالغفلة وهو معنى
 اولئك هم الغافلون فانهم الماهم واستقام الكلام واقول ايضا ان مفهوم اولئك
 هم المخلوق من معرفة النعم هو حصر الغفلة في المنع وغيره ليس يتوقف كما يجوز وتكون
 اولئك على هدف من يعلم بانها الهداية لهم فان احد هاتين الاخرين اما اولئك
 هم الغافلون فالمراد من اثبات الغفلة لهم الحصر هاهنا من اذ ليس المراد انهم الغافلون
 لانهم لانه لا غرض يتعلق بنفي الغفلة عنهم فهو بمنه ما ينهم عرفا من اولئك
 كالانعام **قوله** يغفلون ذكره لئلا يفهم الدلالة على ان ما بعده خبر لما قبله لا صفة
 له لانه انما يتوسط بين المبتدأ والخبر لئلا يكد النسبة بزيادة الوصل وقصر المسند على
 المسند اليه ولا يتحقق هذا الاخر بخالف ما صرح به المحقق من علماء المعاني انه
 انما يفيد القصد الى ان يكون الخبر مع تأييد الماهم والافعال من غير ان يفسد المسند وهو
 المحرر التاكيد ولا يبعد ان يكون قد جعل اللام في الماهم عهدية لاجنبية وان
 مختاره خلافا للشهور وان عرّفه بيان فوايد ضمير الفصل في الجملة وان
 لم يحصل باجمعهما في الآية **قوله** لا يستدلوا بما قبل لقوله فصل اذ على تقدير كونه

فصلا

فضلا لا يحل له وكان له بعد جعل بعضهم ضمير الفصل مبتدأ **قوله** يغفلون اي شي
 وفقد بالذات المحرر اي قطع وقلي اي في شعره لطيف الفاعل او من فلوته بالسيف
 اذ امر به **قوله** وتعرف الغفلة في اي ام للمهد الحار جوازا والجنس وهذا الذي
 قد يراد حصر الجنس في المسند اليه كما قيل لا يدعوا المشايخ اي لا يعقدون جماعة
 غيره كانهما ليست جماعة وقد يراد ان المسند في خبره متعدي لانه لا
 متغير لا يستدل بمقصود عليه وهذا يحتاج الى صاحب الكشاف **قوله** يغفلون ما لا يباله احد
 الظاهر انه اراد به الغفلة الكاملة في العقول لا مع الهداية الكاملة في الدنيا اذ الكلام
 في دلالة اولئك هم الغافلون على اختصاص المتقين بالغفلة كما يظهر من قوله وقد
 نسبت به اي لا اختصاص المذكور فبما هو من جموع شي متعلق بغيره وقوله
 متعلقا بالاختصاص وانما كان بنا الكلام على اسم الاستدارة فليسوا على ذلك
 الاختصاص لانه بعيد ترتب الحكم على الوصف العبد العلية والعلول معلوم
 عند عدم العلم والظاهر ان قد تم متعلق بغيره قليل ومن وجوه النسبة تنكير
 صدى للتفطيم وضافة الى الارب وضافة الرب اليهم والمبالغة في استعراضهم في
 الهدى وتعميمهم حتى كانه عطية لهم **قوله** وقد نسبت به الضمير يعود الى اختصاص
 المتقين مثل ما لا يباله احد عاظم اعنى الغفلة في العقول على ما عرفت والزم
 هم شتى العبد لا يحاسب الكبار القائلون بخلودهم في النار ان ما تواضع
 بوجه وهم اكثر للمعزلة وكل الخواص وحاصل جوابه ان المختص بالمتقين انما هو
 الغفلة الكاملة وهو لا يبال في حصوله في الجملة لغيرهم وقد حجاب ايضا بان
 المراد بالمتقين المختصين بالشر لا ويجعل المشار اليه بالواو الموصول الثاني

فصل
 انما هو على ما علم
 في الاصل
 في التفسير
 في الاصل

ان الذي كلفوا

الذي في الموضع الثاني
الذي في الموضع الثالث
الذي في الموضع الرابع
الذي في الموضع الخامس
الذي في الموضع السادس
الذي في الموضع السابع
الذي في الموضع الثامن
الذي في الموضع التاسع
الذي في الموضع العاشر
الذي في الموضع الحادي عشر
الذي في الموضع الثاني عشر
الذي في الموضع الثالث عشر
الذي في الموضع الرابع عشر
الذي في الموضع الخامس عشر
الذي في الموضع السادس عشر
الذي في الموضع السابع عشر
الذي في الموضع الثامن عشر
الذي في الموضع التاسع عشر
الذي في الموضع العشرون

كما ترى **قوله** لتبين ما في الفرض في نفسها كما لا انقطاع لانفعلة المباح وكون الاولى
سوقة لما ذكره اذا جعلت الدين بوضوح جارية المقربين فلا هو واذا كان منقطعاً
عما قبله فلكونه جواباً عن السؤال كما عرفت فيكون مندرجاً في حكم المقربين واحداً
عدم عطفها على جملة والذين يوصون بما انزل الله لئلا يكون الوصول فيها
مبتدأ ولا وكس على خبر غير مخرجة هذا الوجه هذا وقد تبيّن ان الثانية
انما سوقة لما سيق لم الاول من شرط حال الكتاب فانها تزل على عدم كونها هي
للذين كلفوا فلا عطف عليها كما قال عروة بن زبير عن ابن عباس عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا اؤمر بغير ما اؤمر به منكم ولا اؤمر بغير ما اؤمر به منكم
من منتهى ما سيق له من القرآن العظيم لعل الثاني ورفعة المكان في الكتاب
لذلك المساق وفي ذلك المقام ببيان الانشراح والاهتداء بانوار الاكثر احتداد
ذلك لما لا اله الا الله المذكور فسا قها غير هذا الحاق ثم هي غايتها من العلم في تقرير
هذا الفصل هو انه لما وصف الكتاب بوضوح الشان وطوع البرهان فيما يفيق
البعض الخواطر ان كان ينبغي ان لا يقع احد من الناس غير مقتدا بما لا هو الا
الكفر لم يشمله هداية ولا يحيط بهم رعاية فاجب على هذا القول بان قبول العمل
شرط في تأثر العشر وهو لا يجوز ان لا اعرض عن النظر الصحيح واعضوا
عن الحق الصحيح ونصاً محمول الايات والنذر صار وجود ذلك وعدمه كذا
حتى كان قلبهم واسماعهم متوكلين بها بالجموع وكان ابصارهم مغشاة بما يحول
بينها وبين الابصار فلو وقع هذا الجملة جوارح ذلك الوالد استغنى عن
ولو عطف عما قبلها **قوله** وان من الحروف المشبهة بالفعل الى قوله وتعرف

الموصول

الموصول ليت شعري ما الباعث المولع على ايراد هذه المباحات المتروكة في كل
كتب الحقوق المعاني على نحو لا يريد عليه في كل هذا التفسير المسمى في اللغز
والاختصار مع ان صاحب الكتاب الذي ابعدها طناً لا طناً وديناً
انارة ثياب الاشباب في هذه الابواب قد طوى عن ايرادها كذا وفرض عن
ذكرها صريحاً ولعل المولع اقمى في ايرادها اثر الامام الماروني في تنبيه الكوفا
كما طس ليل وعالم بدل وحيل **قوله** اعلمت عمل الفرج ان الاصل في تقديم المخرج
على المنصوب على العكس فرج عليه وقد زيد الفرض رحمة هذا الوجه بانه مشترك بينهما
وبين سائر المشبهات بل ليس وقال الوجه ان يقال ان اقوى العمل للفعل المضارع
المقدم على الفاعل لا في غير ذلك بل في الفعل المضارع والعمل على خلاف
المتن في غاية العمل فاعلم هذا العمل لهذه الحروف فيها على كل ما شابهتها للفعل
قوله كما في فروع الجبرية اي المقتضى لرفع الجبرية كما سيجر به لان العامل
في الجبرية كما قد بين ان ذلك لا يكون قبل احد النجاة والعرف هو موعود وفي قوله
للاستحباب وفي قوله للرفع وفي قوله الجبرية وفي قوله لا لا **قوله** ويذكر في معرض
الشك كما فيه من قبل التعميم بعد التخصيص في الجواب بما ذكر في معرض الشك في الال
شك ويمكن ان يكون مراده الجواب الذي ينفي السائل خلافاً لما قال الشيخ في جلال
الاعجاز ان شرط الموصول المصدري ان يكون السائل ظناً على خلاف ما يحجب وكان على
المولع ان يرد في المشكك بالانكار وما كيد ومضى على علم يحتمل ان يكون له بل هو
الظن واسا الاقتصار على التاكيد بما مشكك الانكار فلعلة لتزبد فرعون من
الشك في رسالته او لظان عدمها فانها على انكارها مما لا ينبغي ان يصدر عن

طريقهم

النقل مع الدعوى
عصم الدرس ١٢

عائد لا يشترط بل الانكار الشديد منزلة الضعيف لذلك ولما لم يكن من الامكان
والشواهد التي لا تخرج المسلك الى زيادة التاكيد هذا والعجب من المولود الفاضل
وصاحب الكشاف حيث كان عن القرض لوجه تصدير الآية التي نحن فيها
بان وتعلل وجهد ان النبي صلى الله عليه وآله لما كان ملكا على ادعوتهم وانذارهم
على ما نفي الغيبة في هدايتهم وارشادهم وذلك يوفقنا اعتقاده انهم يفلحون
عما هم عليه ويرجعون الى ما يدعونه اليه وكان الحكم الملقى اليه بخلاف ذلك **قول**
فعلت عليكم خطاب المنكر والمعان خلاف ذلك لان جعل التاكيد كمال الروق
والقبول عند الخطا لا يرد انكار محقق او مقدر كما سلف فيظهره وان جعلت الآية
جوابا عن السؤال وجبه عدم قبول هذه الآية الكتاب لهم كما قرناه قبل هذا فوجه
التاكيد انما على علم **قول** وتعرف الموصول اما العهدان تعريف الذي في قصار
نقسم ايضا تعريف ذي اللام الموصول والجنس وغيرهما والمراد ههنا العهد الجاري
وقد بينا ان هو لا يتم اعلام الكثرة المذمومة بل فيهم كالحا فز في الاذهان
فينصرف اللفظ المطلق اليهم وانما قد علم هذا الوجه لان الروي عن ابن عباس
وربما بين انما ان الآية نزلت في ناس باعيانهم اقوال فلا يخجل الما قبل
ان الاحسن ان يراد العهد النوع اعني نوع المصطفى على الكثرة لا باعيانهم
ليكون اوفق بما يتقوله المتقين انه لا يريد بالتعريف اعلام اهل الاسلام **قول**
اوله يمكن ان يورده الاستغراق في قوله الاستغراق جسيمة لكن
الجنس لا في جميع الافراد وان يراد به الحقيقة او الطبيعة وكنت كان
فالخصيص باسناد استغراق الاطلاق وعدم الموصول حاصل كما ذكرناه

قول

قول وفي الشرح في هذا هو التعريف المشهور وعرفه بعض المشايخين بنفي ما علم
ثبوت من الذين ضرورية او اثبات ما علم نفيه كذلك كان اثبت كونه خاسر في الظاهر
مثلا واقتصر بما كان استغراق هذا من التعريف المشهور لان من اثبت الحكم
فقد انكر كونه باوجها ولما ورد على عكس الكفر باوراءه سوى الاكثار المذكور
كل من الغاية كبر العيون المعبر ويعد حيا باحتوائه وهو شعاع اهل الذم ليمتازوا
بعض اهل الاسلام وشذ الزنا وهو شعاع النصارى وكذلك القائل المحقق في
الغادر وارت والتمسك بالعبادة وامثال ذلك وان كان فاعلمنا مظهر النص في
ما جاز به النبي صلى الله عليه وآله اجاب بان امثال هذه الامور ليست في انفسها كمال
بل هي في انفسهم التصديق الذي هو الكفر لانا نعلم ان المصدق لا يجري على انفسها
هذا ولا يخفى اختلافه عكس بكن الشاك وكفى الخالي عن الادعان والتمسك بها
فالصواب ان يقال هو عدم المصدق بما علم في او عدم الايمان من هو شأنه **قول**
واحتجبت العزلة في قوله لو كان كلامه تقا قد علم انهم الكذب في حقنا انا ولسنا وقال
موسى وعيسى في عوف وامثال ذلك لعدم وقوع النسبة ويحصل الجواب بان كلامه
تعالى غير متصف في الاصل بالمضي واحده لعدم الزمان وانما يتصف بذلك فيما
لا يزال بحسب المتعلقات وحدثت الاذن والاوليات فغايتهم ما لم يحدث
المتعلق لا المتعلق كما في علمه تعالى والذين في حديثه القرآن واللفظ المضي لان
البعض يفتي في القول بحدوث الكل اذ لا قابل بالفصل وضرب استدعائه للمضي
وللا بد بالخير عنه الحديث عنه وهو الكمال فيما نحن فيه والرسول وموسى
وفرعون فيحتمل ويمكن ان يراد به النسبة الحقيقية وضرب ما ذكرناه

وحدوثه المتعلق هنا وما الخثرة قالوا في دفع هذا الجواب أنك قد قرأت أن
 الكلام النفي يدل على الكلام التثني ولا يعقل أن يكون مدلول الماضي الماضي
 ومدلول المستقبل الاستقبال والماضي أن يكون عني في عود دلالة على معنى
 سيقولها منها مثلا ومن الذي يقدم على ارتكاب **قوله** خبرنا أي مجموع هذا الكلام
 خبرها في الحقيقة إذا الكلام لا يتم إلا به لكنه لما لم يقبل علامة الاعراب لم يعلق
 الخبر الذي يقبله واليه الإشارة بقوله فخرج ما به خبرنا حيث مر بالرفع هنا
 لا هناك ومثل هذا في كلام النحاة غير بعيد عما قالوا أن الخبر في زيد قام هو
 الصيغة مع الخبر لكن لما لم يقبل علامة الاعراب أعطوها للصيغة ومن هذا القبيل
 قولهم خرجوا العلم أن أعراب الموصول ظهر في المصلة فما في كلام بعض المتأخرين
 من الاعتراض عليه بالبناء في غير كلامه لا ينبغي أن يصح إليه **قوله** نعمت به أي
 أجزع على الموصوف به كما يجري المصادر على الموصوفين ما نحو زيد عدل وقيل
 رجل عدل أو كانت وصفا فحوية كالآية التي نزل بها أو لم يكن كالآية
 التي نزل فيها **قوله** والفعل غايته منع الأخبار مع جواب عما نزل أي من غير كونه
 الفعل مستلذا إليه فاعله أرادوا لأخبار عنه الاستدلال به إذا السؤال يتشبه على
 الدرجتين الأعلى الأخير فقط كما هو الظاهر من كلامه وتسمية الفعل مع فاعله
 شائع في كلامهم والأنا يخبر عنه هنا هو الجملة لا مجرد الفعل كما قاله السيد
 فانه محل نظر وفي مقابلة إرادة المنفرد بإرادة تمام ما وضع له استعار إبان
 اللفظ لم يوضح لنفسه بل يحضر مجرد اللفظ وقوله على الاستماع متعلق
 بإرادة مطلق الحديث ولعله أراد بالاطلاق عدم التقييد بالزمان لأنهم
 التقييد بالانتساب إلى الفاعل على الظهور وإن المراد يوم ينتفع المصارعين

الدين
 المولد
 من

يوم

يوم نفع الصدق لا يوم مطلق النفع وسع العبدى سما على ما أطلق السماع
 والخبر أن هذا يعني على أن يترشح بالرفع لا بالنصب بقدر أن كان الخبر
قوله وأما عدلها فما ذكره لدول فالنكر معنوية ولفظية المعنوية التجدد
 ووجه دخول الزمان الذي يتجدد شيئا فشيئا في يوم الفعل وهو يوم
 باعتبار التجدد في الحدث وأما لفظ الأيام لكون التجدد أغا يستلزم الفعل
 تكون التجدد أغا يستلزم الفعل المتعدي في معناه الحقيقي دون المتعدي في
 الضمير المصدرى كالحرفية ولا يخفى أن المستقبل يدل على التجدد من الماضي ولعلم
 أغا الزمان الماضي بعد فترة التسوية ولم لا تدخل في فترة الكثرة بين الأسماء
 كما تقدمت معا وتحتا فعمل استواءها بالمتأخرة وأما اللفظية فمخول
 الفترة وأم على الماضي لما ذكره وأما أنه أجزع وما واليقول الاسم وهو يفيد أن تميز
 معنى الاستعارة وتأكيده لغيره مما عني الاستعارة الذي هو مع معناه إذا
 تمام معناه الاستعارة والاستعارة معا فصار مع لغير الاستعارة فقد ذكره
 الحكم بالاستعارة بمعنى واحد كما أنه قيل لوار الأندلس وعدم حوائج كجبل
 التحقيق لم يندى حلا الطريق **قوله** اللهم اغفر لنا أيتها العصاة بكل العواص
 العشرة الاربعة عشر وظاهر أن العبد ليس بطلب إقبالهم بل مجرد تخصيص ضميرنا
 بطلب الغفران **قوله** وأما اقتصر عليه دون البشارة أي لم يقتصر على البشارة
 أو لم يذكرها مع الأندلس ذكرها مع يكون على وجه ثلثة أن يجعل عدله
 خوف وآملهم الذين هم أم مشيتهم وإن يذكر معهم يذكر عدلاهم كقول
 عليهم الذين هم ومشيهم أم لم تذكرهم ولم تشرهم وإن يذكر مع عدلهم على

الامانة واعيانهم فيقضي وجوده فكيف بالجميع بين وجوده وعدمه معا وقولنا انهم
 تتابعهم ايمانهم وهذه الدلائل وانما لها ما اخرج به البرية على من هم قالوا قد يتعلق
 او يترك لنا علمه بان زيد يفعل كذا في وقت كذا فكلما اختلفت عن الفعل والترك حال والا فلا يتعل
 في وقت كذا م
 هذا استدلال بوجه آخر على وقوع التكليف بالحال ونقوله ان هؤلاء يحفظون بالان
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله ومن جملة ما جاء به انهم لا يؤمنون بما جاء به من الله
 ولا انهم يحفظون بالجميع بين ان يصدقوا بما جاء به وان يصدقوا بانهم لا يصدقون
 بما جاء به **قوله** وان جاز عقلا لا يخفى ان قوله لا يجوز التكليف بالمتنفس ظاهرا
 سواء كان امتناعه بالذات او بالغير كمدية العقل بغيره فان من كل واحد منهما
 بين الحجة والكفر في ان واحد او بالغير انما هو في الوجود فلا يسلط عند العقل ان
 السفسا حتى لا يرضى احد بسببه فكل واحد من هذين معا قد يسلطه بل يستلزم
 ويترى صدق من يتولى عقلا من نسبة الله التكليف الى غيره بل العلم بان يتكلف
 صدق من عن بعض المخلوقين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا ريب ان القوم ههنا
 جمع كون الشيء على نفسه نقص وهو عقلي عند الغريقين **قوله** لا يستدعيه من الخالف
 في هذا المعنى ايضا صحيح بان الفعل المخلوع عن العوض عبث وهو نقص فلا يجوز
 عليه جازم واعتراض الاشاعري بان العبث هو الخالي عن الغاية والمصلحة لا الخالي
 عن الغرض وانما فعله كماله على حكم ومصلحة لاخص وقال المعتزلة ان العبث
 هو ما لا يكون فاعله قاصدا بغيته وفائدة وان من يتكلف عليه عبث الانفاق فائدة
 لكن يرد في طريقه بل هو الصباح الموعود غير قصد وغاية ولا ملاحظة ثمرة وفائدة

الصباح

فانه

فانه بعد عايشا وان ترتب على ذلك بعض المصالح كمنع الطعام ولا ضرة البدن وروية
 الاصدقا في انما الطريق وغير ذلك من العوائد وترتب العوائد على الفعل من غير
 ان يكون مقصودا به بل هو غرض لا غرضه عند صدوره عنه لا يجرى عن العبدية والوا
 ايضا ان القول بان خلق القوة الباصرة والسمع فيها مثلا ليس لاجل ادراكنا
 البصر والسميعات وخلق الرجلين ليس لغايتها المشي وارسال النسل وانزال
 الكتب وخلق ارباب الحيات على الارض لئلا يسلم عليهم ليس لغرض هذا العباد ونظير
 من ظلمات الكفر الى نور الايمان وان الاوامر والنواهي الشرعية كقوله تعالى اتقوا
 الصلوة واقولوا الزكاة ولا تقر بها الزنا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الخ
 من شي منها اتيان المخلوعين من المماريات ولا احتسابهم من شي من المنهيات
 بل انما ترتب تلك الامور على تلك الاعمال من غير ان يكون مقصودا منها
 بما ترتب الاستطالة بالشرع على غيره ما مع انه لم يكن مقصودا بالغايات بالغيرين
 وانما مقصوده الذي يكلم للقبلة العقل السليم ولا يقضي الرأي المنقيق فاما في
 تلبس الهوى فينتقل عن السبيل فيخرج القاصد الى الحق ببعض الافعال بما لا
 الشرعية معلل بالحكم والمصلحة كاجاب الحدود والكفارات وتحريم السكرات وما
 ذلك واعتراض عليه بعض الاعلام بانه كلام غير معول عليه لانه ان اراد التقليل
 جعل تلك الحكم والمصلحة عللا غائية فلا يكون شي من اعماله واحكامه معللا بذلك
 المعنى وان اراد ترتيبها على الافعال والاحكام فكل افعال واحكامها تعالى كذلك
 اقول على المخلص ان اول شئ في الزميد هو اراد الحق المتناهي في غير ضلوه
 لا يرتاب ذو مسكة في ان الحياية الشارع حد الزنا والسرقة مثلا لغرض الزجر

هو المحقق والرواية في
 العقائد العبدية

عن ان يكلمها واجاب الفتاوى لمنع من الاقدام على افطار في شهر رمضان وغيره
 السكرات لغرض حفظ العقل وامثال ذلك وحاصل ان العقل السليم يحكم بكون بعض
 الامور علانية والاحكام الشرعية ومقصود منها لا انها من نبي عليه السلام بل ان
 تكون ملحوظة لها اصل ولا مقصود منها راسا وهو كلام متين لا يخسر هذا الوجه
 الخلق السديد فتعبر **قوله** والاضار يوقى الضرر في جوارح اهل وجهي الحاج
 بوجه في نوع اية الى الجوارح الخافى ايضا ويوضح انه اذا حصل لنا علم قطعي
 بخبر صادق ان زيدا لا يخاف العقل ولا يميل الى فعل خلافة باختياره فان هذا
 لا يجيب عدم قدرته على فعله كما اذا كان له طريقان عال وسافل وله قدرة على
 قطع كل منهما وقد علم هو على قطعيا انه يختار سلوك الطريق السافل بآراء ترك
 سلوك الطريق العال في اختياره فلا ريب ان هذا لا يقتضي عدم قدرته على سلوك
 الطريق العال بل يجوز في تلك الحال ان يفرض على سلوكه بغير مزية ولما كان حال
 هو لا يفي الاستقبال المتعاقب الكفر مع تمكنه تركه والا لارسل على عدم الاعان مع
 قدرته على الاتيان بجملة الله تعالى في ذلك واخر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الجاهل
 هو عليه السلام في الواقع واخباره سبحانه بغير علمه عليه وآله وسلم لا يستلزم عدم
 قدرته على الاتيان بجملة الله تعالى في الاعان فانهم لا يؤمنون بحججهم على الله
 على ذلك على انه انما يلزم ذلك لو كان في الماد بالاية اناس باعياهم اما لو اراد بعض
 غير معين فلا يلزم في عدم لزوم ذلك كون الاية محتملة للامر من قديم **قوله**
 وفائدة الاذلة في معنى ان الماد بالوصول استحقاقا باعياهم وان قدره
 انذارهم بعد ذلك ولا ينجح بالنبوة والجمي اي لا ينجح قبل من جملة الفواعل

هذا هو الوجه
 في جواب
 السؤال

المعاني
 الدرس

المؤمنين

المؤمنين من غير فضل الانقياد لان الانقياد مع عصيان كثير من ادخل في الاخلاص
 وبخالفه النفس يظهر كمال حيلة في امهاله وظهور كونه في رزقه واقول ليس في ذلك
 الاضار بعباد ما منهم لتضاف هذه العوائد الى كلام المولى بل في فوائد انهم
 مع العلم بعدم علم ايمانهم فانظر اذا نقول **قوله** ولذلك قال سوا عليهم فيه ان ان اراد
 الاستعانة عليهم في جميع الامور فليس كذلك لان عدم الانذار والنجاة وان اراد الاستعانة
 بغير علم ايمانهم فلا يصح ان يستوى على التمسك والاعان وعدمه في عدم ايمانهم ولا معنى
 لرجحان كون اختيار عليهم على علمه ما ذكره **قوله** في الجوارح اي على تقدير ثبوت
 ان الماد استحقاقا باعياهم فلا يرد اعتراض بعض الحنفية بان الحق لا يكون محلا
 لتعليل الحكم السابق وهو الحكم بعدم ايمانهم والتسوية بين الانذار وعدمه وبين ما
 يقتضيه الحكم المذكور فانه يقتضي ان يكونوا محتوما على قلوبهم وسمعهم ولا ان يحفل
 بتعيينه وكيف كان فغيره بغير فضل هذه الاية عما قبلها بل هو ما استأنف استنباطا
 بياننا **قوله** الختم الكرمي بظواهرها فاما حذر اذ كان كلام الكشاف انها متعاربان والحق
 كما هو المشهور كان في العين واللام والاشياء من الشيء بغير الحاشية عليه السلام
 من دخول شيء فيها وتحتفظ من شيء عن حكمه في البيت الفاضل والليلى الملو
 والاول هو الماد هذا واما الحق على الثاني فظاهر ان قلوبهم مملوءة من الكفر والقناد
 وسماعهم مشغولة بما يتذكرونه فيما بينهم من دواعي العنوة والغشاد فمحتمل
 لا يلبق الاضغاث اليه والبلوغ اخم اما رفعه بالعطف على الاستباق وضمه
 يعود الى الاشارة الى الاحتياج الى كماله واما جرحه بالعطف على الضم والجمي بعد
 بلوغ الاخر مشهور كما يقال تحت القرآن ومنه سمى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم كماله

الكلام

على انهم
 على انهم
 على انهم

التبيين والخيال انما يحكم كلام اللسان الزاد **قوله** ولا تغشيه على القيمة
 في تزيين الكشاف ان الغرض منه الرد على من زعم انه حقيقة وخطي انه لا راد فيه على
 احد وانما هو بيان الواقع **قوله** وانما المراد ان يحدث الاولى ابدال المضارع بالماضي
 فيه ويجعل يصير وجلا عنهم صفة مشددة التبرير الاعتناء والرسوخ واعادة ضم
 ما بها الى القلوب والا كما عيسى عليه السلام من دخول الاسماع في الختم لا التفتية
 كما يحكي **قوله** كما هي اي هي احدث تلك الهبة وفي بعض النسخ كما هي اي تلك الهبة
 وحاصل الاستعارة في ختم القلوب انه شبه جعل قلوبهم بحيث لا يتغير فيها الحق
 لصير الخاتم على ارباب النار الى الخاتم المحدث للشيء معقول محصور بما على
 هضوع القابل عما يشاء ان يغير استعار له الختم موقفي على الباقي وقد وقع المعنى
 صاحب الكشاف والنسخ عند القاهر في ان ما علاقة المناجعة ان لم يكن وجهه
 متغيرا بعد فاستعاره والا فتمثيل فلذلك جعل التمثيل في مقابل الاستعارة
 واما السكالي فالتمثيل عنده قسم منها هذا وقد يعبر من سق كلام المؤلف ان
 الاستعارة في الغشاقية ايضا تنبيه غير اصلية بان يكون معنى وعلى ابصارهم
 غشاقية وغشاقية ابصارهم من كلام صاحب الكشاف والمحققان التبيين في ختم
 ولا عثرة بما يعبر من ظاهر كلامهما **قوله** اي تمثيل عطف على حدث وفي بعض
 النسخ او مثل بصيغة الماضي وهو عطف على قوله المراد بهما وعلى عطف
 على قوله سماه وختمه وقطية مضوية على التبيين من سبب الضم الى الخاتم
 التمثيل انما يشبه حال القلوب والاسماع والابصار اعني الهبة المشعة منها
 حال احدث الخاتم انما نعم من حصول الامور الدافعة الدينية اليها والحق

وكذا

فصل

بينهما

بينهما به سنة شتى من حال محال معده لحوال استيانا فتم فيها وقد منعت
 عنه الختم والمقطعة عليها وجعل بينهما وبين ما عرفت ثم استعمل في المشاغل
 الدال على المشيئة والجامع بين عدم الانفعال بما عدا الانفعال بالحصول ما عدا
 عارضيلته وبلاصقة لكل من طرفي التبيين كما هو مورد وتعدده لكن اقتصر في
 المشيئة على ما هو المراد في تصوير تلك الهبة على الختم والباقي منقوص بالفاظ
 متخيلة بها لتحقيق التركيب ليس في شيء منها انفرادة يجوز باعتبار هذا التبيين بل في شيء
 على ما كانت عليه **قوله** وهو اي الامور المذكورة من الختم والطبع والاعمال والاشياء
 مستدخرة استندت الاقوال الكساب وقوله مورد خبر آخر ولا اشكال
 جهة عدم وجود الدامط اما لان قوله ناعية عليهم شناعة صفتهم من قبل ذكر ما يشغل
 المتداعون يدفع الرجل واملا ان الواو في قوله ورسيد داخل في الحقيقة
 على وروى وهو مع ما تقدم من قوله من حيث انها مسببة في تعطيلها على مجموع
 وهي من حيث ان المتكلمات فكانه قيل وهي اسندت اليه فحاشا ان تلك
 الامور مسببة عما اقترن فوه وناعية اي منادية ومظهر وشناعة الصفة من قوله ختم
 اسندت على قلوبهم ووخامة العافية بمعنى رواها من قوله فقاموا على علم عظيم
 نور واضطرب المعزلة فيه اي في استبانة تلك الامور اليه فقام مع قلوبهم وتزمت بجانح
 فعل القبح ولغظ اضطرب يمكن قرأه بالباء المعجزة والناك المنة من الاضطرار والاصطلاح
 ويؤيد الاول الثاني في بعض النسخ واضطربت وحاصل الوجه الاول ان الامة من قبل
 مجاز الكفاية فاسناد الختم اليها كناية عن شدة تمكن تلك الصفة المعبر عنها بالاعتناء
 الاعراض الحق وفرد رسوخه في قلوبهم واسماعهم فان كانوا شديدا العنك



حل على

منه في الرسوخ يستلزم كونها كمال الجليليات الخلقية الصادرة عن الله تعالى فذكر
 اللازم ليشغل منه الى المزمع الذي هو المقصود كما يقال فلان محبوب على الشر
 ولا يردون تحقق خلقه على بل بانه وعلمه فيه ثم لما لم يكن ارادة الحقيقة بل بانه
 الختم السيجان على منبهم وجب ان يكون مجازا متفرعا عن الكناية وحاصل
 العجبة الثانية ان الجملة تمامها وعلى حالها استعارة غنيلية شبهة حال قلوبهم
 في النبوة الحق وعدم قبوله على قلوب محققه الختم عليها من ان رعا كطوب
 الهاء او بحال قلوب مغد ختم عليها ثم استعبرت الجملة اعني ختم الله على قلوب
 تمامها سبعة على حالها فيكون الاسناد الى السيجان اسنادا حقيقيا هو ختم تلك
 القلوب الحقيقة او المعجزة ولا يقع ولا فيه اصلا لان اسناد اليها داخل في
 المشبهة فلا مدخل لها في النبوة بل هو عن الحق وهذا كما يقول المحقق في رد في
 امره ان قد تم رجلا وتوخر اخرى مع انه لا مدخل له في تقديم الرجل ولا في
 تأخيرها كما يقال له الوادي وطارت به العنقا وليس للوادي ولا العنقا
 دخل في هلاكه وطول عيشه وهذا الوجه في الحقيقة وجه ثالث للادوية سوى حمل
 الختم على الاستعارة او التمثيل المذكورين في صدر الكلام والعنقا طائر معروف
 الاسم وهو الجحش نقل عن ابن الكلبي انها طائر عظيم الجثة طويل العنق ملون
 الريش انقضت يوما على صبي وطارت به الى جانب المغرب ومن عادتها
 التفرس بكل ما تعطفه فسميت عنقا مغرب يصيب الميم وحاصل الوجه الثالث
 حل الختم على الاستعارة او التمثيل السابق ويجعل اسناده اليها سرياب
 الاسناد الى السبب بقولهم في الامير المودنية وحاصل الرابع ان الختم ليس

مجازا

مجازا عن الختم من قول الحق لمتبع اسناده اليها بل عن ترك العسر واليسار
 الى الايمان ومع يجمع اسناده اليها حقيقة ولم يقصد منه مدلوله الحقيقي بل هو
 تنبيههم في الكفر والضلال وحاصل الخامس ان الاسناد اليها حقيقة وهذا
 كلام الكثرة بالمعنى وهم لا يابون اسناد القبايح الى الله تعالى والغرض من الكلام
 بهم وعجبتهم وهذا كما تسلم بهم في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب
 والمشر كين يتكلمون حتى تأتيمهم البينة فانه ايماء الى ما كانوا يقولون قبل البينة
 من انا لا ننطق عن ديننا ولا نقرر حتى يبعث الله اليه الموعود في التورية والابحار
 اعني نبينا صلى الله عليه وآله وحاصل العجبة الاخرى ان اسناد الختم السيجان
 حقيقة لكن ليس في ذلك واقعا في الدنيا التي هو دار التكليف ليكون مجازا بل في الآخرة
 ويحوي هذا كسباب المعرفة عليهم ويؤيد هذين الوجهين ايضا قوله تعالى ولهم
 عذاب عظيم بحملة الختم اذ لا ريب في ذلك في الآخرة هذا وقد زعم بعضهم ان ترتيب
 هذه الوجوه السبعة في الحس وقلة التكلف على طبق ترتيبها المذكور وعلى انه ليس
 كذلك ولكن الوجه الخامس من الرابع ولا قل تكلفا منه واما ترتيبه في الحقيقة
 التفننا في السبل السند له بانها بقاءه سوق الكلام لان العنقا في الآخرة
 ما تقدم من حال الكفار وتأكيد رؤسهم في الكفر والضلال وقد بان قولهم هذا
 يدل على كمال الصراخ على الكثرة في روع اعراقهم فيه فهو كذا لعدم ايمانهم
 وعدم انتفاعهم بالانذار في الكلام باق على حتى النظام **قوله** معطوف على
 اقلونهم اي ليس في رتبة ولا اعلاما فيها على سبيل التنازع مع قوله على ايمانهم
 بل هو مودع الختم غير داخل تحت التعشيرة واستدل على ذلك بوجوه ثلاثة الاولى

اتصال

بالآية المذكورة اذ القرآن يفسر بعضها وبعضاً ولا يجوز ان الختم على السبع متعددة
لنوع القلب على النعم كما ان الختم على القلب هو المقصود الاصولي الذي يتم بتمامه
فيصح نظراً الى كل من النكتتين تقدم كل منهما على الآخر لكن تقدم ختم القلب
على ختم السبع في هذه الآية التي نحن فيها وتأخيرها في تلك هو الذي تقتضيه البلاغة
القرآنية لان الكلام ههنا في بيان اصلهم على الكفر وعدم قبولهم الايمان وهو
ما يتعلق بالقلب ههنا كونه بيان عدم قبولهم النعم وعدم مبا لايم بالمواعظ
وهو ما يتعلق بالسبع لاجلهم تقدم ههنا في كل من المقامين ما هو مقتضاه الوجه الثاني
اتفاق القراء على الوقف على سبعهم لانه قلوبهم وهو عطى انقطاع حكاية النعشة
عن السبع واختصاصها بالابصار الوجه الثالث حكاية مشاكسة الختم المانع لكل
الجهات للقلب والسبع المذكورين من الجاهات والفتاوة المانعة من جهة واحدة
واعترض عليه ان الفتاوة للمدركين جهة واحدة فكان كان من جميع الجهات متضمنة من جميع الجوانب
والختم على السبع جهة واحدة
والفتاوة هي التثاوية والتعارف اختصاص منها بجهة واحدة لا غير متضمنة
ولكن الجواب يكون اول استفاد من كلامه لذكر الجاهات وجهان فمن الاول ان ختم
يستعمل تارة متعدياً بنفسه واخرى متعدياً بعلى ويراد بهج الدلالة على شدة
الختم لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى ولا معنى يتناسب بهما سوى كثرة وتقرير
التأني في السبع اعادة الجاه لا يكون ما ينبغي بالعمل الى السبع هو ما ينبغي به الى قلبه
فكان الرابطة الثانية غير تامة للربط الاول على ما مستعمل بالحكم وانما قلنا اذن
لان الدلالة على شدة الختم حاصلة بتعديها بالفعل بالجرى وعدم تعديها بنفسه
سواء ذكر الجاه او الكفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصلة

واعترض عليه ان الفتاوة للمدركين جهة واحدة فكان كان من جميع الجهات متضمنة من جميع الجوانب
والختم على السبع جهة واحدة
والفتاوة هي التثاوية والتعارف اختصاص منها بجهة واحدة لا غير متضمنة
ولكن الجواب يكون اول استفاد من كلامه لذكر الجاهات وجهان فمن الاول ان ختم
يستعمل تارة متعدياً بنفسه واخرى متعدياً بعلى ويراد بهج الدلالة على شدة
الختم لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى ولا معنى يتناسب بهما سوى كثرة وتقرير
التأني في السبع اعادة الجاه لا يكون ما ينبغي بالعمل الى السبع هو ما ينبغي به الى قلبه
فكان الرابطة الثانية غير تامة للربط الاول على ما مستعمل بالحكم وانما قلنا اذن
لان الدلالة على شدة الختم حاصلة بتعديها بالفعل بالجرى وعدم تعديها بنفسه
سواء ذكر الجاه او الكفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصلة

في الجملة لان العطف في حكم تكدير الحاصل ولكن ان يعطف قوله واستقلال
على قوله ليكون فلا يحتاج الى موزنة توجب الدلالة على الثاني هكذا حقق المقام **قوله**
ووجد السبع للانس ليس لانه معلوم ان لكل احد حالاً اذا اتى من اللبس نحو
تدبيرهم وعيدهم بارادة النبات والعبد والحيوان الافراد والامكان اشتركهم في ثوب
واحد وعيد واحد يحصل اللبس على الخاطب في هذه الوجوه الثلاثة انما يقيد محض ايراد
السبع ولا يصلح شئ به لان يكون الثلاثة في افعال اربعة من غير ان يجمع على جمع وذكر
بعض الخبير ان النكتة في تلك الاشارة الى ان مدركه كانت نوع واحد هو الصواب **قوله**
انواع كثيرة وما قيل من ان دلالة واحدة اللفظ على واحدة نوع مدركه مدلوله
للديرة من اجل الدلالة هي مدفوع بايراد الدلالة الزمانية نشاء الدواعي فيها من
اعتبار البعاطف ان اعتباراتهم دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خاصة ههنا
خير باذنه جعلت النكتة بحد متشابهة الافراد لوجه المدرك والجمع لغيره
لست عن الحديث **قوله** كما قال تعالى في انما يخالف الجاهل في تفسير هذه
الآية حيث قال اني قلب واع تفكر في جفائهم **قوله** وانما جاز في يد يد الصالحين
محان من جروفا الاستقلال كان ينبغي ان يمنع من العمل لكن عملها الدرك المكشوف
لما فهموا التكرير المستلزم لتكريرها لكثرة الطالبة لئلا يفسد عطف الغالب
لها وضعفان يغلبان قويا وفي اختصار المعلن ههنا كلام للكشاف اختصارا
لا يخلو من اخلال **قوله** ويؤيده اي يوجب كلام الانشئ من فعلية الجملة العطف
مثلها وكذا يؤيده عمل غشاوة بالنصب ولما كلام يسوي في فحش كل الآية
والفعلية على اختلاف التقديم **قوله** وعلى حذف الجاه في هذه القراءة على

على

هذا الوجه توجب دخول الابصار تحت الختم فيقول معها انكته تحميم الختم
 بما عدا الابصار هذا وانما هذا الوجه في هذه المرة هو الاول لا غير
 لان الوجه الثاني لا يلزم وقف هذا القاري على سمعهم وقد عرفت ان الوفاق
 على الوقف عليه واما التزام وجهين الوفاق وعدم الاعتداد بمخالفة فمعه
قوله بالغم والفرح اي نعم اوله ورفح آخره وقس عليه الباقي **قوله** وعما هو باق
 غير الوجه **قوله** مع فتح اوله ورفح آخره والقفا بالفتح والقصر سوء البصر بالبدل
 ومنه الاعشى ولعل المعنى انهم يسمون الاشياء ابصارا غفلة لا ابصارا
 اولهم لا يرون ايات الله في ظلمات كفرهم لما في اعينهم من العناوة ولولاها
 لا يصرها لانها لتظهر بها لا تغيب الظلمة من رتبها الا ان هو اعشى **قوله**
 وعيد وبيان ثواب تحمونه وقوله كذا الله المستعمل في المنع انكم هم قبل فمهم
 بعذاب اليم **قوله** ولذلك اي لانه يقع العطش على الماء العذب فاعا بالنون
 المعنوية والعاقب والخار الجملة وقرنا لانه ينعم العطش ويرفقه اي يكسو وكان
 القياس رفات ففعلوا العيش موضع الغاء والغاء موضع العيش ففعلوا
 عقا وغم انهم عطفوا على قوله والعذاب كالكال اي غم في العذاب بشيخ
 معناه فاطلق على كل اثم قاذر بالذات المملة وكذا الماء اي تعميل **قوله** فهو
 اعم منهما اي لان العذاب اعم من الكال والعقاب لانه يعتبر بهما الورد عن
 العود الى الجنابة ولا يطقان على الم لا يعتبر فيه ذلك بخلاف العذاب بعد
 الانواع فانه يطلق على كل اثم سواء كان بعد جنابة للردع عنها او لا ويضم
 جعل ضمير منول اعم عما دل على الام وقسوا بان المعنى انه اذا كان الام اعم من

العذاب

العذاب لا اعم من الكال كان الام اعم من العذاب من الكال بالضرورة ثم قال
 ومن ارجع الصبر الى العقاب فقد نزل عن سنن الصواب لعدم استقامته الفرج
 ثم هذا كلامه لا يخفى عليك حاله **قوله** وقبل اشتقاق من العذاب وقد عرفت
 عادة بان المريد فيه اذا كان اظهر واشهر يقال ان الفلا في شئ من كماله الوجب
 مشتق من المواجهة والتعدي بالثغاف والذال الجمة ان لانه العذبة هو ما يقط
 في العين والشرب واصل الترييح من القيام بما يحتاج اليه المريض فعمل ذلك الاله
 للمرض لان له دخلا لما في قوله **قوله** والعظيم نقض الحيرة كل من هذه الازمة
 يستعمل في الجنة والحديث قد ساء بعض العيون كصاحب القاموس وغيره في
 الحيرة والصغير وكذا اي الكبر والعظيم هذا وفي حواشي السيد السند على الكشاف
 ان الما لا بالنقض هنا ما يدفع به الشيء عما فاذا قيل هذا كبر وعظيم دفع الاول
 بانه صغير والثاني بانه حقيق وما كان الحيرة من الصغير كان العظيم فوق الكبير
 الا ترى جريان العادة بان الاحسن يقال له بالاشرف والاحسن الشريف مما يتوهم
 من ان نقض الاصل اعم مما لا يلتفت اليه في مثال هذه المباحث هذا كلامه
قوله ادا قسسا ما يلجأ اليه من عذاب الدنيا او عذاب الدارين
 وانما هذا ان اراد بسا من معنى الجمع وقد مر بعض الكابر للعوين بان سائل
 لم يدع معنى الجمع وانما احاد بمعنى البقية ومنه السور وفي الحديث اسكروا
 وفارقوا سائرهم ولم يجعلوا صافه سائر الى الوصول الى صافه بيان جاز
 كونه بمعنى البقية هذا ويمكن ان يكون ذكر معنى النقض من العظم مثلا
 يتوهم ان عظم القياس الى قدوة المعذب او طاعة المعذب او قدرا لذيذ

الايمان بالمبدأ والاعتقاد بنبوته النبي محمد عليه السلام وجميع ما جاء به وما افقوا من المسلمين في
 اظهار الايمان بكل واحد من تلك الامور فكيف اقتصر بحكمته في حكاية نعماتهم وخلاصهم
 على اظهارهم الايمان بالمبدأ والمعاد فقط وذكر مجزئتها اربعة الاول ان ينظروا
 الى التعريف معاً والاخر ان الى الثاني واختاروا بالحارة المهدمة من الحيازة اي
 جمعوا جانباً الايمان بالمبدأ والمعاد وينظرون معنى المفعول الذي فيهما ينظرون في
 خالص فيه وفيه نظر فانهم انهم من هذا المعادلة عقيدة المسلمين في ذلك المذهب
 اخلاصهم فيه والافتقار في قولهم هذا وقد ذكرهم في وجوه خاص وهو انما
 كان غرضهم بالمادة في خلوص اسلام بانهم تركوا اعتقادهم التي كانوا عليها في المبدأ والمعاد
 ولم يتركوا بانهم كانوا اباؤهم معتقدين للباطل مدغمين بالضلالات خصوصاً انهم لم يتركوا
 لانهم كانوا قائلين بآثار الاصول والماثية بنبينا محمد عليه السلام ولا يتركوا في الايمان
 بها اعتراف بذلك اماماً في بعض الخواص من اجل قوله بالله وباليوم الاخر على القسم
 على الايمان فعمل محمدي واسم من جعله قسماً من الدين كما انهم جعلوا قوله تعالى وما هم
 بمؤمنين عطفاً على محمدي وفي اي اصناف وما هم بمؤمنين والحق ان امثال هذه الخصال
 ما يجب ان لا تغير كلام الدين كما انها ومن الله المعصية والتوفيق **قوله** عما بعد اي
 فائداً وان كان معروفاً وهو في هذا المعنى المصدر حقيقة وفي الاديعة الاخرى
 من الملاقاة المصدر على المفعول والدال على الدلول **قوله** لان آخر الاوقات المودعة فيهم
 للوصف بالآخر على العجز فالخبر يدور من تحديد المبدأ والنهاية معاً والمبدأ فقط
 ولا الاخر كونه تعليلاً للتأني فقط اذ الوصف بالآخر حتى لان بعد من غير مناهية
 بخلاف الاول **قوله** ما انقلوه الا فقال ادعوا الشك في الغير لنفسه وكان اصله اي كان

الكائنات فيكون
 الكائنات فيكون

مقتضى

مقتضى الظاهر في ذلك وفي المقتضى متعلقاً بظايق الايمان بالتصريح والقرين ان قولهم
 آتينا بغير من هذا الايمان بشأن الفعل والكشف عنه وان الاثبات الى الفاعل
 لاجل وقوله سبحانه وما هم بمؤمنين يعكس ذلك تحصيل الايمان بسلوك طريق
 الكتابة لان انما لهم في ذلك المؤمنين لعل انهم ثبتوا الايمان بهم فتقوى الايمان
 الملتزم **قوله** ولذلك اي لان العقد الى المبالغة في الايمان كالمبالغة بالمبدأ
 واطلق الايمان استيفاءً منطوقاً عما قبله وبوجوب **قوله** ويجعل ان يعيد فيكون
 المتقوى اي انهم بالله وباليوم الاخر لا مطلق الايمان وهذا انسب بالمعنى الثالث
 من الوجوه الاربعة السابقة **قوله** لان مقتضوه غرضهم هذا الكلام الرد على الناس
 ومقتضوه اي حكم وادع القلب منسوب للمبالغة من فاعله والكرامة بكسر الكاف
 وتخفيف الراء طائفة منسوبة الى محمد صلى الله عليه وسلم بالتخفيف وقد يقال كرامة بمعنى
 الكاف وتشديد الراء والاو اصح وهو يعاقدون المعتزلة في اكثر اصولهم ومخالفهم
 في ان الايمان هو مجرد النظر بالشهادتين وان خلاص التصديق العيني **قوله** في الذي
 تمنعه والمخارص صادرة عن شخصاته والحدود بغير اليقين **قوله** وهذا هو
 لم يتركوا في الكشاف من ان خلاص الدين كما انهم لا يبيعون الذي لا يبيعون
 القبيح لا يبيعون ما يبيعون من ان لا يبيعون من ان لا يبيعون من ان لا يبيعون من ان لا يبيعون
 لانهم اهل كتاب علمون بعبادته سبحانه عن ذلك وانه لا يبيعون على حقايقه ولما قال
 على حذف المضاف فبسيما على انه لا يبيع ان يراد بالمعنى الدرر على انما لان المعنى الله
 لا يطلق على غير سبحانه لاحقيقة ولا بما انما يطبق عليه ولا نكتة ان قوله او على
 ان معاملة الرسول في مناف هذا **قوله** ولما ان صورة صنيعهم في الظاهر ان

مع انهم قدوة فان في
 المطلق من نفي المقتضى
 ويرى جعل قوله المطلق
 الايمان ص

المخادعة

للشعور

قوله التي تحمل بحالها الصبر لنفس المدلول على النفسانية ولا يمانع بيان كون العلامة في
الشبهة للمرض الحقيقي لان من لا يفعل المدعى الى قول الحياة المراضية الجارية **قوله**
نحو ما يقال من قسامة اذا احتق بعضها ببعض حتى سمع لها صوت وهو كناية عن شدة
الغضب كما ان عصف الانامل كناية عن الاطراف اراد بالفرق الاحتراق لما اشتهر ان
الحديد اذا رويما احترق اضر على كبد المصود فان حركة فاقله فانما تأكل
بعضها ان لم يجد ما تأكله **قوله** وكان في معنى التزين والتخوض فعليه **قوله**
فتراد الله عنهم كان الانسب ما هو بصدده من الحمل على المرض الحقيقي ان يقول
فتراد الله عنهم ولا تشاهد الرعدة **قوله** فتراد الله عنه فكذلك الطبع المستفاد من كلامه هذا
وما قبله ان جعل جملة فتراد الله عنه من جملة خبرية وبعض العنوين جعلها انشأ
دعا عليهم وهو ليس بعيد **قوله** والتخوض فيهم الخاء المعجمة واسكان الواو والضعف
قوله لم يعلم بالبناء المعقول لا الفاعل لانه لم يثبت فعل عني ففعل بكسر العين وفتح
البا لغته ان العذاب لشدة كانه يما لم يفرح به وصف الضرب بالوجع والار
البيت وخيل قد لغتهم خيل الواو واو رب التثنية والماء بالجل
الجيش ولغته اي قدوت والغرض وصف بكرة تمامه الحرب
وقوله الكتاب **قوله** على طريقة قولهم جرده اي على طريقة الاستناد الجازي
وقد يقال ان راد ان من قيل الاستناد الى المصدر لان العذاب الم نهو في قوة
الم الميم في بعض حوال شي الكشاف **قوله** وهو قولهم اعنا فان الظاهر انه اخبار
عن صدور الاعيان منهم في الماضي وان جعلته انشأ من تخمين الخبر ايضا **قوله**
الى شطاد منهم جمع شاطر وهو شيد الجند والملاحهم كانوا سكران فاعلمهم دواعي
وبالسنهم ايضا اذا اخلوا الى شطادتهم **قوله** للبا لغته او الكثرة اي الزيادة في كمية

الكتب

لوح

الكتب او كميته وبين الشيء فمثل للاول ومعتق ليهام للتأني **قوله** فانه المناق
تجرب فليكون استعارة مبرجة تبعية **قوله** لانه علة لاستحقاق العذاب هذا انما يستقيم
على قراءة عام والكسا ويختم لانه قراءة الباقية **قوله** فليكن كذا في قوله عليه لم
هذا في خبر الى الكسابة والى القراءة والى الشراء وعرضه الغرض والتقدير
استدل على اطلاق ربه بها ويرشد قومه الى عدم صلاحيتها للالهوية وقيل **قوله**
ان سقيم وقوله بل فعل كبرهم وقوله لك الشام ان سارة احق وعرضه في الاول
ساقم تعلم ذلك بالبرهان وبامارة من الجوع والى سقم الآن بسبب غنظ من
اختاركم الله دون الله وفي الثاني ان الصنع الكبير اذا يقدر على دفع المصير
وتباعد فكيف يصير الالهوية وان يعظم كان مولاهم على كسرها وفي الثالث
الاحت في الدين **قوله** عطف على كذبون او يقول ربح الاول والغرب وبذلك
عن غل لا يتنافى بين اجزا الصلة وقد يرجح الثاني باقتضائه كون الايات
على خط واحد وقد قد قبا عنهم والدلالة على ان لمع في العذاب الاله بسبب كذبهم
للمدى هو اذ في احوالهم في كذبهم ونفاقهم فالتك باثرها ولا يخفى انه على
تقدير العطف على كذبهم يكون الجوع علة لاستحقاق العذاب فلا يدل على كذبهم
كله على قراءة عام ايضا **قوله** فلعله اراد ويرى قبل مراده ان اهل الانعاطة هذه
الايات من مفسدى الارض من المدين الذين اضرهم بالخراب وقصبا وعدوانا
ولم يبق قبل بعد لانه لم يفتح ذلك منهم في زمن النبي صلى الله عليه وآله بل بعد عدة قادم
قوله وكما هو دعوى ان الساديع كل ضار والصلاح دمع كل نافع وفي العبارة منته
لانه يقال كل الرجلين فلم لا قاسا قال الله تعالى كلنا من الجنتين انتا اهلها والقاصي

قوله

لغات

واذا قيل لهم

تفسدوا في الارض
فانهم قالوا لا بد لنا من الارض
فانهم قالوا لا بد لنا من الارض
فانهم قالوا لا بد لنا من الارض
فانهم قالوا لا بد لنا من الارض

المقصود وصفه بذلك **قوله** وقد جمع ما اتي الجسد الملق والكامل منه واول البيت
 ديارها كما وكما جها والمادة التلهف والتألف على الوطن المألوف واليه الشلف
 حين كان حش الناس الساكنا ملين لا يعترهم تصور وحس الزمان زمانا طيبا
 لا يعقرون **قوله** من اهل حلة تم يقال فلان من حلة بنا اي من حلة بنا وقوسنا وقوسنا
 فالاح حلف نغلا الامل كما في اكتشاف **قوله** والاول بعد التقييد لان الاشياء
 يتوجه الى التقييد كالشيء كما قرر في موضع فغير استعار بان اصل الايمان حاصل لهم
 لكن هذا انما يتم اذا استبان التشبيه للتقيد بالترغيب والظاهر ان المستدلين بالآية
 هم الكرامية والاستدلال بها لا يوافق فيهم عند التحقيق كما مر عند قولنا وما هم
 ولما لا يمتنع وجه الوجه **قوله** لا اعتقادهم فساد راسهم ينبغي ان يحمل قولهم انهم
 كما آمنوا السمع على انه معقول لهم فيما بينهم اذا اخلوا الى شياطينهم الملعونين كما في الرسول
 صلى الله عليه وآله لا لا جواب يوافقون به المؤمنين والاكاذيب مجاهر من الكفر
 لا خفا **قوله** ومصدره القصة هو قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا وقد
 يقال في دفع الفكر راء المراء بقولهم السابق آما هو الاخبار عن حد وثيق
 الايمان ويقولهم هذا هو الاخبار عن حد وثيق حلوصهم فيه ورواجهم في قلوبهم لان
 اقرارهم السابق كان معلوما عند المسلمين فم غرضنا حين اظهرنا عليهم وانما
 الكلام في خلوصهم فيه وايضا فان قولهم للمؤمنين ينبغي ان يحمل على تعيين ما كانوا
 شيئا عليهم بقولهم انا معكم انما نحن ستم نوره ولهذا قال بعض المغررين قالوا آما
 اي خلصناه بقلوبنا هذا ولا يبعد ان يحمل قولهم آما في احدى الامتين على الاشارة
 كما يقول القائل استباليه وفي الاخرى على الاخبار فان حلت النائرة عليه لم يخرج الى

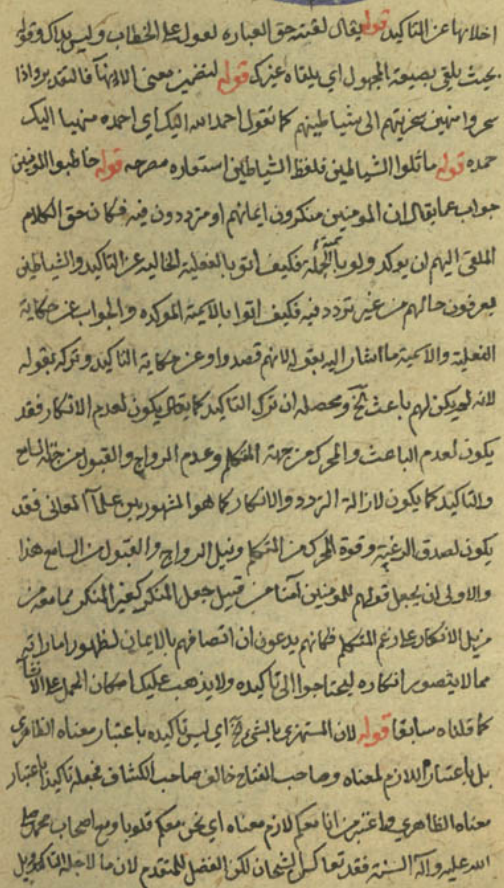
المقصود

التشبيه

قوله

قوله

قوله



فهو بالذات والى واقع الصفة الظاهر بعد الحاجة اخرى واليقين **قوله** او بدل
 منه بدل التمثال او بدل الكل **قوله** واستيناف هذا الوجه اوجه الوجود وهذه
 تعجيبات الفصل في كلامهم في شيئا منهم ولما في حكاية للموافقة فيها هو غير كلام
واحد قوله عجزا عنهم على استزادهم في غرضه من الاستزاد عن معناه لان السمع في حال
 عليه سبحانه الاتر في القول موسى عليه السلام اعوز بالله ان يكون من الجاهل في جواب
 التخذ ناهرا وقد اورد وجه اربعة حاصل الاول ان المراد بالاشتمال اخراجه الاخرى لما
 على سبيل التاكيد والاستعارة المصروفة المتعلقة بالاشتمال في القدر وحال
 الثاني ان المراد بدراجم وبالاستزاد هم عليهم ورد ما قصده به اليهم كن يمينك
 نحو فاحذره فترديه فيه فيصير كما كنت تنهيه به وقد رجحنا ما قصده من
 التوسيع عليهم في الدنيا تبارك عنهم يوم ما فيوما المتضاعف في الدنيا عليه السلام
 وارتفاع شأن الاسلام والكلام استعاره مصحح بتعبير ايضا وحاصل الثالث ان
 المراد بالحلم الاستزاد ويرتب عليه فالكلام عجزا عن الاستزاد بالامم بالذم
 او المسبب طمس السبب وحاصل الرابع انه استعاره غشبية كلاما في تحايل
 الله في خبر **قوله** وانما استوزعهم اي هذا الكلام المصدر بامتناع والمراد بالاشتمال
 الخفي اعني تبدل الكلام وانقطاعه عما قبله ولك حمله على الاستيناف البيا في كان
 قائلا بقوله ان هؤلاء الذين شأنهم في هذه الرتبة من الشناعة والظلمة ما يصير
 امرهم وما حالهم مكلف معاملة المجل وعلا والذين بينهم **قوله** لا يعجزوا باللبالي
 والشكايات حج كناية يقال شكى في الامور شكيا اذا وقع بهم القتل والجرع
 والملاذنها العقوبات **قوله** بالزيت والسمن نشر للفساد والسماد دفعه السنين

العلقة
ان قلت ان العلقه من الحمار لان
الحمار يركب على العلقه
فيا للعلقه ارضه العلقه
تكون العلقه من الحمار
والعلقه من الحمار
منها

الدال على المشبه به من غير تغيير **قوله** ان جعل الى الذي مرجع الصير اذا جعل
 مرجعه للمنا فقير كما سيجي **قوله** وانما جازي اي وضع الذي موضع الذي سيجي
 ارجح فغير الجاء اليه ولا يجر في نحو لايت الرجل الغافير مثلا وضع الغافير موضع
 القامع مع ان كلا منهما وضع في موضع الجمع وتكوين احدهما يقتضي
 تكوين الآخر بوجوه ثلثة وحاصل الاول انما اذا قلنا جازي الرجل الذي
 يشاء ليس المقصود جعل الذي وصفا للرجل بل ان المطابقة بين الفرض وصفهم
 بانهم صيروا الذي وصفا لذلك والوصلة حاصله حين الافراد فلا حاجة الى
 الجمع بخلاف جازي الرجل الغافير وتفسير الآية شمل لكل الجماعة التي تضمنهم كذا وكذا
 واغراض استوفى نظرا الى لفظ الذي كما ان جمع يوزع نظرا الى مضاه
 مستطابا بصلته هذا هو الوجه الثالث والاولى ان يقولوا سيجي التخييل بالغا
 وقد جعل كلاما مستأنفا فيكون قد ذكر وجهين فقط وهو جيد جدا **قوله** او قصد
 به عطف على قوله بغير الذي **قوله** اي الباراحول المستوفى ذكر وجوه الية
 ولعظم على الاول في مفعوله وعمل الثاني فاعل وعمل الثالث مفعول فيه وعمل
 الرابع زائدة **قوله** جوابا لما في الفاعل من وجوب سببية شرط لما في الجواب
 لاننا علمنا ان قد يتقبل بحد الفرافير ومنه قوله كما ابرقت قومنا عطايا
 غامرة فلما راوها اقبضت وتحملت وبعنا حملتنا انما عطايا لا يرضاهما
 الله تعالى فتم السببية وهو جيد **قوله** من جهة التخييل وهو قوله تعالى مثلها في
 ثيابنا حوله والظاهر ان بدل اشياء من قبيل قوله او قوله ارحل لا يتحقق
 عندنا واما بقوله على سبيل البيان الى انما او في تباينة الملام على التوزيع

اي الاستيناف في البدل وتفسيره انما انطقت او خدعت وخود لك ان المتغير
 في تليهم معلوما بغيره فاعلوا وقد وقع اعملة المراجعة للحد في على المصحح ولعل
 عكس المكان وجهها **قوله** واستناد الانهابة في ذكر وجهي ثلثة والاولى عيشي
 على العجوة الثالثة السابقة ولا ينطبق على مذهب الاعزان بخلاف الآخرين
 الا ترى كيف تجر فيجب ثلثة لان لو كان تأكيد لا يمنع العطف لوجب فصل الموكدة
 كما نرى في محله وقد يدح بحول الاول الى تقدير وقد لا يبعد ان يقال قد ينظر الى المحلة
 من جهة كونها تأكيد او بيا ناسا فيها فيفصل عنها وقد ينظر اليها من حيث الانفراد
 والاستقلال حتى كان مضمونها معان في المعنى السابق فيعطف عليها كما قاله في قول
 تعالى ليس منكم سوء العذاب فيكون بها ان كان الفصل نظرا الى كونها بيان لما قبله
 وفي قولنا في موضع آخر ويخون بالاولوان الاصل نظرا الى ان في الاولاد للون
 اشد عذابا للابصار كما ان جنس اخر مضارب للعذاب المتعارف والاية تحصيل
 الثاني فان تركهم في الظلمات المراكمة التي لا يراى فيها شجان كما ان امره فان
 لم يذاهب النور هذا والاولى ان يفيض المتغير والتأكيد وتقول لا
 ترى كيد عبيد لك على نسق ما ذكر في الكشف **قوله** ووضعها العائد محذوف
 اي لا يضر من قهرها وارجع الى الميم من حال الان لمفعول الاول فلا خلاف
قوله كقولهم وتركهم في ظلمات الاولى كما في الآية والجرى الشاة المعودة لكل
 وينشأ من قهرها وانه وانه البيت يغض حسن تباينة والعصم العظم بالثاق
 والضاد المحرك للشيء تقدم الكسنان والعصم موضع العوارض الساعدة والاد
 التي قتلت عدوى وصيرت طوعا للسباع **قوله** وظلمتهم ظلمة الكفر في ذكر

اي فانما ينطبقان على
 مذهب الاعزان ولا يقتضي
 على جميع الوجوه الا يتكلم
 عند التفسير من غير ما

وجوهها ثلثة بجميع الظلال الاولان على تقدير عودهم من يومهم الى المناقبين والثالث على
 على تقدير عودهم الى المستورين ايضا **قوله** وكان العمل غير متعديلا يعمرون
 بمعنى ليس لهم اصدار وهو بلع من تقدير الفعل وان كانا فعلا فليس يعمرون **قوله**
 لمن انا الله لا يورثان المحمل لعمام لكن لا يخفى ان عود ضمير من لهم الى المناقبين
 يقتضي كون المحمل مضر بها لهم خاصة وان كان في نفسه صالحا للعموم
 فتأمل **قوله** نعم لم يعول له لقوله ضرب الله وما انطلقت به السنتم
 من الحق هو كمالنا الشهادتين وقيل قولهم آمنا بالله واليوم الآخر
 ومن انهم عطف على هو كما من صح والاحوال في اصطلاحهم المواهب
 الفاضلة على العبد من الرب تعالى والارادة شرار من نادر المحبة يتعدي في
 قلبها لكى مباديهم فاذا استحكمت واشتعلت وشغلت سره عن
 سوى المطلوب بالكلية فهو المحبة وهذا وفي كلام الرازي من لم يصلح
 احوال الارادة فادعى احوال المحبة وكل وجه **قوله** او مثل عطف على
 قوله مثل والمحمل له على هذا الوجه من المناقبين خاصة **قوله** ولبوان
 ينطقوا السنتم فيه انهم ينطقوا بكلمة الحق بحسب ما قالوا لا اله الا الله
 محمد رسول الله لانهم منافقون بما لغون في اظهار الاسلام ولعل السنتم
 في ذلك لما كانت غير مطابقة لقلوبهم جعل النطق المذكور كلاما نطق **قوله**
 صم اذا سمعوا اي هم صم والجملة جواب مقدم واذنوا اي استمعوا واصغوا
 واحصوا في البيت الثاني خبر متبدا بخبر وفي اي انما صم وقد ضمنه معنى الاعراض
 والتغافل فعاده عن **قوله** واطلاقها واطلاق هذه الصفات الثلاثة

وما اراد به من انهم
 لان الدابة ليست في النطق
 منه

على التناقضين على طريقة النشيط المبلغ الخ وفلا لاداة والمشب **قوله** مثالي السلام
 اي حاد من المشوكه واصل مثالي فنفقت العين الى مكان اللام والمخوف
 من خذفه في الجروب والبدج ليد وهو ما قبل من الشعر على
 منكب لا سدور فنه ويخف لان فعل الاطوار اي خفيف **قوله** المعلقين
 من المعلق الشاء اذا الى في شعره بالبحر **قوله** ويصعد حتى يلقى الجبول
 الصعود الكا في العلو الرتي ورتب على ذلك ما ترتب على هذا من ظن
 الجبول قيل في البيت قصص في وصف علوا من روح حيث غلبت هذا الظن
 الجبول وجوابه ان في ذلك زيادة المبالغة في مدح الاشعاره بان ظن كونه
 محتاجا الى يصدر عن المتناهي في الجبل اذا عاقل بعرض ان استقام اعناه
 عما سواه فلا حاجة له في اسرار ولا ينطق بهذا الظن **قوله** اسد على البيت
 لبعض الخواص في الجوالج اي اناسا سدور هلا برزت الى غدا في الغيا
 بل كان قلبك في جناح طائر وعلى متعلق باسر بلا خطه ما يلزم من الحرارة
 لانه مستعمل في معنى مجزى وصار لان الغرض ان اسد في البيت مستعمل
 في معناه الحقيقي علان الكلام في مجزى وفلا لاداة ولا تفسد بل هو هكذا
 زيد مجزى وذهب بعضهم الى ان استعاره ولنا هنا مجزى طلبت جوا شيئا
 على القول والفتح المشجبة الجاحين **قوله** اذا جعلت الضمير المستتر
 في ضم واخويه او المبتدأ العذر وهو ضم والفعل تغار بمعنى التيقن وهي
 قول الحاسب بجمع الاعداد المحسوس فذلك كالحركة لقول الجمل والحق
 لقول الاحول ولا قوة الا بالله **قوله** هي اي الاوصاف الثلاثة على حقيقتها

اي ان الثابت لهم على هذا التعديل حقيقة الصم والبكم ووانها لا الا
المشبهة بالحكم في الوجه السابق وليس المراد بالحقيقة اخذ الحجاز لا في
الثلاثة على الوجه السابق مستقلة في معانيها الحقيقية ايضا اذ الكلام
يلتزم الاستعارة كما عرفت هذا ولا يخفى ان التمثيل المذكور في الوجه السابق
يتناول هذا ايضا ولا وجه لعدم تعرضه لما لا اتصال به من حذف الاده **قوله**
منها كذا لا الا في اي تضامها وعلاقتها وتلاصقها تلاصقا شديدا
وجازا اي ليس فيها تضام وقناه كما في محض غير محض كالتصديق
وصامم القارورة بكم الصاد ما تشبه **قوله** لا يعودون او رد وجوها
ثلاثة في الاول الرجوع بمعنى العود فيعود الى على الثاني على الاقلاع
ولانها بعد عن بعض وعلاقتها عدم الرجوع كناه عن الخبر في الامر هذا
الوجه يناسب عود الخبر الى المستقر **قوله** او يابها شئت عن غير انام
للاضافة لا للتحقيق في الخاة فزعموا بينهما بصحة الجمع وعدم كونه هذا واحدا
قوله واسم بالرفع على فاعله نفع الجنبية المخرجة السابق وهو نفع ابرز
المجوز من الضمما عفا اي دس وادى جمع اليه بمعنى العولاة والضمير ل
المجوز من ضم الضمما عفا اي دس وادى جمع اليه بمعنى العولاة والضمير ل
والاسم الاسود الذي في العرب من الارض وصار في الوجود في بعض النسخ
ضاد في الوجود محط ومفعول البيت انه دس وادى جمع اليه بمعنى العولاة
التي في الغد والرواح وما اثاره الغمام الماطر والسحاب المنفصل
وظاهر كلام المؤلف بطلان ان يراد بالاسم الماطر والسحاب لكن

بالدوس

بالدوس من الارض وصار في الوجود من الغمام وهو المعنى من الكشاف
قوله والاية تحتملها اولى من يراد بالصيغ الماطر والسحاب وقوله وتلكه الى
اخترنا الى الاول وقوله وتعدى الى ناظر الى الثاني **قوله** وتعدى الى
فيما اشعار بغيره الوصف يكون من السماء من الماطر والسحاب لا يكونان
الامنة وحاصل ان اللام لا تستقر في تقدير ان الغمام مطبق اي يصيب
بجميع الارض وهذه الدلالة على تقدير ان يراد بالصيغ الماطر
ظاهرة واما اذا اراد الماطر ان اذا انصب من جميع الافاق لم يحد
السحاب فيه **قوله** ومن بعد ان يحد اولها وله لذلك اذا اصابها
او كلة توجب يستعمل مع اللام كما في المصراع الاول ومن كل في الثاني
وواحدة كقوله شئت وتكررت في قوله الغمام في قوله من كل في الغمام
الاستشهاد على ان كل قطعة من السماء اسمي سما فان الشاع يوجب من
بعد الارض والسماء العلوية عين بغيره ومن مجموعهم وليس بينهما كل السما
قوله امده خبر ثان لقوله تعريف السماء يعني ان تعريفها الاستعارة في عمل
لما في لغة الصيغ من المعاني ثم منها امر وجوه ثلاثة لا اول اصل في المصراع
المنقح منه وهو الضرب الذي هو شدة نزول المطر وامادته المولفة بها
وعلى الصاد السعيد والياء المشددة والباء الشديدة والثاني بخاصية
فانها صفة مشبهة في عمل الثبوت والثالث التكرار على التقطع والربط
قوله بتتابع القطر اي بتتابع القطرات والافاق تقارب وحده لا يقتضي
المكانة كما لا يخفى وانما كان الشك في سبب الظلمة لانه يوجب قلة المطر

فالشأن

الاشارة على العادة في قسط الرضا وقادسية فكلما لم يقول في غرضه لا فان
 عقله ودرى فكلما كان حصة ثم كانا قلتم كيف اشد عقله وادرك
 دهر كما جاء به بقوله هما الظل حال في وجه الظلام العقل والدرج كما لا لا ^{يعتبط}
 يدرك العقل والاصغر للمر للفضل والمرد جاء به قبل سورة وليلة وقيل ما
 يتوارد عليه كل ضد في كسر والعسر والعني والفقر والغاية والشغل في
 هي العاطفة فاذا حققت التواء اخضعت بعطف الجبل والمرد باجلا هما ظلا هما
 افادتهما ثم غلظت الاشارة والكاذب والفر ^{المؤدب} والاشيب العدم في النسب ^{الاشيب}
 في العقل لكثرة الحجاز ومما ساه الشدايد والاهوال **قوله** اذا ذكرت ابي
 كنت ولم يكن لاجا ولا وج وقد روي في قوله انما يحوي الصلوة ان قامت السوق
 عبيد نعت فالحكمة من الاصل **قوله** بقصيف العبد خذ صوت ووهي
 البرق لمعانه وهذا التقدير لبيان الربط المعنوي بين شدة الجمل ونها
 اذا الفاعل عطف على كل ما اقبل لهم ورجع جعلت اعتراضه على ارجح الجمل
 من مروج الاذنة في آخر الكلام وعين عطفها على جملون لمابعهم
 فلو شئت ان ابكي لجز عليه ولكن ساحة الصبر ووسع لما كان يعطى فعل
 الشئ بلكا الدم عذبا لم ^{يشتغل} الشاعر بجذفة وايضا فربا قل في ان المراد
 لو شئت ان ابكي دمعاً بليت دمعاً قال الشاعر ولم يبق في الشوق غير
 تعدى فلو شئت ان ابكي بليت تفكرا **قوله** وظاهرهما الدلائل الختم دور
 لا تنفعا الثاني لا تنفعا والاولى وضعت للدلالة على ان الثاني في
 الظاهر فانه سبب انقضاء الاول فيه لكنها قد تستعمل للدلالة على انقضاء

لشروط من يقدد الى القطع بانها مقيده ان العلم بانها الثاني على العلم
بأنها الاول وتسمى **لولا** الاستدلالية وهذا المعنى هو الماد هنا **قوله**
لانه في الاصل لا يخرج عن ان هذا المنصوح اجاب عن الفاعل والفعول
والموجودية على الاول ظاهر واما على الثاني فلان الشئ اذا اطلقت بنفسه
الى الفرد الكامل وهو شئته كما وسماه الله تعالى **الكون** ولولا المستقبل
فهو موجود في الجملة ولا يخفى عدوى الافهام وجوده الخوارج لهذا الكلام
قوله بلا مشيئة اي بلا استثناء كما يلزم المعتزلة استثناء المتعبد واما
الواجب فاستثناءه لازم على الترتيب لان الذي عدم دخوله في الشئ
يختلف في اهل السان ولا يخفى ان المعتزلة ان يقولوا مثل هذا في المتعبد
قوله من القدرية السلوك والوجه الثاني هو المناسب لقدره القدر والاعمال
يقدره بغيره فكان الاولى بقدره **قوله** في اي في قوله تعالى ان الله على كل شئ
دليل علمه من الامور الثلاثة ولا يلزم على بعضها تحصيل الحاصل على تغيير
القدره بصفه تؤثر على وقوع الارادة وجعل التأثير لليجاد لان الجاد
الموجود بوجوده هو اثر ذلك اليجاد غير محال على ان القدره على الجادة
محال بل بان يعدم ثم يوجب وكان يكفي ان يقول حال حدوثه وبقائه
وما قيل من ان ذكر المحل ان شمل المحل القدره كالمقول وضوئه كقوله تعالى
فانها ممكنة تدعيه وقدره المقصد والارادة على اثر القدره المحال ولا يستلزم
حدوثه لجواز تقديره تقدير اتما لانها بما فيها من الاستيعاق على حد
المشككين في علمه لا لاقتناعه الى العوثر انما هو الحد وحده لا بد من الاشارة

لا تقصم جوار وجود ممكن
مستحق الخالق فلا يحكم
وجود الممكن على وجود الطائفة
فانقسام العلم انه

كون هذه الآية ههنا حكيم في كثير من السور وكونها حكيم لا يقتضي
الاختصاص بالكتاب لوجود المسلمين في كل زمان ومكان يخرج عنها المضاف
علا ما قلناه قبل هذا الكلام لان هذا الحكم بما نزل بها ولو بعد المبعوث
وهو غير اذ **قوله** ولا امرهم بالعبادة غرضه دفع ما قد يظن ان
هذا الحديث كما يعجز عن تخصيص الخطاب بالكفار يقتضي امرهم بالعبادة
اي تكليفهم بالاتباع بها على الاضاف بالكون والاتباع بها والمخالفة
غير هذه تعدو اذ المراد بها المعنى القائل بامتناعهم عن المضاف الى فعل
الجوارح وهو غير عاقل لا صلاح وحاصل القول انها قد شرحت بين
المشروع فيها واوجوبها بما عبادته ايضا وليس المقصود ان الكافر الشرع
فيها كما نفى المانع منها بل يجوز فيه بالاسلام والمجتمع عليه ما فيه
الوصف للحال الوصف والوصف انما هو انما هو طول الكلام وتعرض
المعقوف لتخصيص عبادة هؤلاء المشركين وهو ان القول بشمول الخطاب للكفار
غير مقتضى استعجال لفظ العبادة في حقيقتها ومجانها اذ المراد بها
بالنسبة الى الكفار احداثها والشرع فيها والى المسلمين الزيادة والمواظبة
عليها وهذا هو عمل العبادة ههنا على ما يشمل المعربة ولم يسمع دعوى
كون امتدادها فيها افعال الجوارح لم يكن بعيدا **قوله** ومن المؤمنين
عطفت قوله بالكفار **قوله** فبينها عا ان المعجب للعبادة اي المعقضي
لها هو التبرية فان تعليق الحكم على الوصف يشترط بعلمه وان الذي هو
واجبه هو نعم التبرية اي في تلميع الشيء الى ما لم يشأ قسيدا ونشكلا للعبادة

واجب او انما ان سبيل التكليف بالعبادة حصول التبرية فان شغل المكلف
بالعبادة واستعمالها فيها تربية له فتعطين **قوله** وبحسن التقييد والتوضيح
اي مع الاولين ايضا لانهم كانوا يعتقدون ان الله سبحانه رب الارباب
وخالق العالم وان الاضداد شغوا لهم عنده تعالى فيمنع في اطلاق الرب
اليه سبحانه وتعالى ولا اكتشاف وحول اشبه في هذا المقام ليس بذلك
ما يتصور الانسان بالذات قبل ارا دية النفس الناطقة على القول
بحدوثها وتعلقها بالبدن حال كمال خلقه واستعدادها لغرضها
عليه من المبدأ العالي وظاهر العقيم في كلامه تعالى في حق العقول وغيرهم
من الموجودات والناديات البسيطة والمركبات **قوله** والجمل من قوله
المعجب على ما قيل من ان الصفة والصفة يجب معلومتها عند الخطاب
وتعريفها في ذهنه وفي كلامه بطلب من وظائف **قوله** اما الاعتراض في هذا
العجب لا يلزم ما اختار من شمول الناس الفرق الثلاث واجماع الجوارح
الهم لا يساعده الاستشهاد بالاتباع لا التكليف والراجح انهما الى بعض
مخرج الاول كما ترى وايضا هذا العجب لا يلزم ثاني وجوبه الى التبرية لعدم
الاعتراض بالتقييد الذي هو المقصود من الكلام فتأمل **قوله** او انتم كنتم من
العلم هذا العجب غير بعيد عن ملازمة ما اختار من شمول المشغول
التمكن الكلي فلا عيب ملازمة ثاني وجوبه الى التبرية من العلم بالتقييد
قوله بما يتبعه عدوى الكافر فتعريفه في سوق عمر اي لا تفعلوا بسبب
تعريفه لها جاز في مكرهه فانه عوف عنى استمال من اسباب **قوله**

فهمه الكمال
منه فيهم
والاعتراض فيهم
منه فيهم
وتعريفه

حال الغير توسط الحال بين الطرفين وبعد صاحبه عنه مغفوف في
جنب عدم الخرج عما هو الحقيقة والعدل عن تقييد المقصود من
الكلام والاحتياج الى القول بالتعليق كما يلزم من العوج الثاني فلو كان
قديم عليه **قوله** وهو التبري منه معنى الاتي والميل فلهذا بالي
قوله في صورته من مرجح فعل خارج عن حقيقته والتميز في امره للثبوت
تباين الاتفا كغيره في استنائه والبرود الاول لا يرد كما خارج عن العرف
والادب لا يوجب التبع الظاهر والباطن وبالروا عن ارسا الوصل والفرق
الكتب بالوعود والوعيد **قوله** والمعنى على ارادتهم جميعا لا يعني ان يكونوا
لغيره من العقول كما هو المستفاد من كلامه السابق بكون الجواهر
بالجماعة مطلقا منهم المفقود وهو كما ترى ولعل بنا هذا القول على
ان يراد من قبله كلامهم السابق في الكشف **قوله** وقيل لتعويل الخلق
القابل بان الاشارة في جميع من الخلق والحوان ورواه في قليل لانه غير
ثابت في البعد **قوله** والاية في ان الطريق في حيث علق الحكيم بعبارة
على ما يشهد بالجلية ويؤيد بالتحقق من خلق المصنوعات النفسية
على ما لا يفي على ان يهدي بغير الفطرة **قوله** وان العبد المزارع وذلك
المعترف وقد قال في بعض عقلا ان يفضل شخص على آخر بنوعه في كلغة بالايان
باجور شامة تادية للشكر عليها من غير ان يوصل اليه ان على فعل تلك الامور
الشامة ولو كان الجواب العبادات في مقابلته نعم السابقة كما يقدر ان لو كان
سجانه متفلا وضعا بها بل كان كاستجاب في المجرى الى الاجير قبل العمل

العبادات

هذا كلامهم **قوله** او مبتدأ خبره فلا يتصلوا هذا الوجه بعيد وقرره عند
جعل فعله يتفقون والعدل منه جدا جعل الخبر في الكثرة تقدير يروق
وزواجه اختاره بعض المحققين **قوله** من الافعال العلمية لتحقيق
في كل الافعال الخاصة والمراد به في صار وطبق ما افتركا فيه من التلبس
بالشيء والاخذ فيه **قوله** فقد جعلت فلو كان في سبيل القلوب في
العقاف الابل الشابة والاكثر رجوع كورا بالضم الرجال والبالا وتعلق
بغيره هو خبره في غير المراد انهم لضعفهم وشدة خوفهم لا بعد
انهم من انزلهم حال الرجوع خوفا من ان يخذلهم لانهم لها **قوله** والتقصير
في التصرف الغيبي هو الاصل فلهذا افردت عن اخويه والقول في وضع الشيء
بعض القول والتسمية دون اعتقاد العقول وصفه باعتقاد
غيره طاعة للعواقع وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
انما يحتمل القول في اختاره والقرطبي والعقلاء واختاره الشيخ **قوله**
وذلك لا يستلزم في ذلك الاستدلال ببعض الالاه على عدم كونه الارض واللا
الاثير على كونهما ما يدرى من اكل من هذه امة اذ في حدس وان كانت
الدلائل المتدبر المميز خدش **قوله** جمع سماه كنواه وقد يقال بالهيم على
وزن طلح ولا يخفى ان مكان تفسير الجاه هو عند قوله تعالى وكصيت السموات
قوله الممزوج بالتراب اشارة الى ما عليه الاطباء ان المالا يخذل بساطه
قوله او ابدع عطف على جعل والعجب الاول بلاغ من هذا الاشهر وهذا
يلام حذو المعزلة **قوله** للتبعيض لا نور ثلثة ووجه الاول بتأخر

الرجوع



التعريف من التكرار بحاجته مع القلة ونسبة الثاني رعاية الشا سبب بين
 الطريق في الوسط او في الشا طاهر ولكن ان جعله من تمام الثاني وادى بقوله
 ليكون بعض من قول الاشارة الى ان نصب من قول المفعول لاجله في الحق
 على مصدر فيه واداه بعد ما خلد في كل الثمرات بالطل ان كثيرا منها لم يخرج عنها
 الاثر بل بعد لان بعضها يخرج عما لانها من القنوت دون المطر فان مياه
 الارض كلها من السماء يسبح بياض في صورة النيران شاء الله **قوله** وقرأ
 مفعول به لا يكتفي في التعريف والمبين في تقديم عليه مبنية كما في المثال الذي
 ذكره **قوله** لانه اراد اودع وجوها ثلثة حاصل الاول انها جميع الثمرة التي اراد
 بها في محاورها ثم الكثرة فالكثرة في هذا الجمع ايضا وحاصل الثاني
 قيام جميع الفلحة مقام جميع الكثرة كالحجرات في الميزان بدل كل الكثرة وبالعكس
 كالقرية لذكر الثلثة وحاصل الثالث ان متبعا للجمعين انما هو حال التكرار
 اجمع التعريف بالام وكل جمع للكثرة **قوله** متعلق بما عبيد وادكر في قوله
 اربعة وحاصل هذا انه ترتيب متفرع على حصوله في الامور اذ الحق
 ربكم الذي خلقكم للعبادة منكم وامتزج بها فلا تفرقوا به احد المتكون عنكم
 مبنية على ما هو اساسا للعبادات وهو توحيد بجماله وحاصل الثاني انه
 من قبل ان يفرق كونه في ان شرطه مبنية الاول والثاني وليس للعبادة
 سببا المتعبد بل هو منها عا واسبابها وقديس في تارة بان الغرض
 التشبيهي بجواب الامر بحسب بوجه فزيد الشئ يعطى حكمه وانتم الى العباد
 قد تفرقوا على ان الشئ كما قال تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وحاشا

كما ترى **قوله** او بالكل هذا ان الشا الوجه وتوحي ان قوله انه من قبل
 قوله سبحانه لا تقولون لا المشابهة بين فعل ولدت كما ذكره القوم لان ذلك
 انما يجوز اذا كان مع الراجح مشابهة من المعنى بعد المجرى من الوقوع وهو
 يستلزم تبعية المخلوقين الذين هم من جملة الخاطئين عن التقوى واداه
 النعم بحالها في صورة من يرجع منها التقوى من جملة الخاطئين وكثرة التسمية
 والدواعي اليها كما مر لا لا يشترط ان فعل مع الاشياء الستة في كونها
 غير مثبتة للكون المعنى فيها على أصل الوجود والعدم فاشبهت الشئ
 هذا ولا يذهب عليه ان حمل التقوى على ما هو متصور ورجحان التسمية
 كما فعل المؤلف في جعل عدم الاعذار نتيجة لها لمصلحة قبلها وادى
 حملت على اول ما فيها كانت وهو هو فلا يحصى لان برأيها الا انما
 من الاعذار على ما في الكشف **قوله** او بالكل هذا راجع الوجه فيكون
 مبتدأ من قبل الذي لا يفتي في درهم وقد يظن ان هذا ان الشا الوجه المذكور
 في الكشف والمؤلف بسطه وضح وكنيس في هذا الدال ان كلام الكشف
 ينادي بجعل الذي خبر مبتدأ محذوف على ان يكون الذي خبرا على معنى
 الجملة اي هو الذي نصب الكرامة التي هي فلا تفرقوا به احد المتكون عنكم
 لاجلها فيها الى ان يزيل الالتباس فيتم بالاجابة لمصلحة وقومها خبر اول
 التي تضمنت المبتدأ معنى الشرط اليصح فقول القاري في الخبر ولقد كان على
 المؤلف ان يذكر ايضا انه وجه رضى للمعيار عليه ولا ادري ما
 الباعث على الاعراض عنه وما يظن من انه يوم ان كلامه هذا هو

جعل

ومن ذلك عبارة القاضي البضاوي سئل عن الخط في حله ما ترى وهي ان قال
والتعليق فيه للجواز والمبالغة والتعليل بعد قولنا حكاه وقالوا لو كان شتم او
نقل ما كنا في اصحاب السعير واكثر فوايدهم فصحنا لاصحاب السعير فريد من بيان
معنى التعليق في الجواز والمبالغة والتعليل فكنت في الجواب اقول ان الذي
لحق هذه العبارة ان قولنا حكاه وقالوا لو كان شتم او نقل ما كنا في اصحاب
السعير معناه وانما علم ما كنا اذا خيل فيهم في الاتيان في دون من دلالته على
انهم ليسوا منهم بل هم داخلون معهم وليسوا من الاصحاب ولو كانوا منهم لقبل من
اصحاب السعير اذا انصرفوا فاعلم انما لا يد صاحب الدار والمال مثلا ونحو ذلك
اذا كانا كما لا ذكره وتسلط عليه وتتم فاقية ونحو ذلك فاهل السعير لما زعمهم
له واقامهم فيه واختصاصهم كانوا كما هم اصحابه وما لكونه وللخصوص به فاضيف
ذلك اليهم وجعلوا اصحابه مبالغة حكاه في قوله تعالى لم يكن على من امر بعمل
بما يسمع ولم يتكلم ولم يعمل بما يرى مما هو مطلوب منه انصاعوا وابلوا واعى لشايتهم
فعل اهل هذه العلل في تسميتهم اصحاب السعير مبالغة ظهرت كعادته اذا تدبرت
هذا فنقول القاضي والتعليل فيه للجواز والمبالغة والتعليل معناه ان التعليق في
قوله شتمنا لاصحاب السعير من ان الدعا بالحق وقع على اصحاب السعير الذين
دخل فيهم من لم يكن منهم باعتبار تسمية هذا الوصف بل كان دخلا فيهم وقد
صار معنا من حكمة الاصحاب في تعليقا بالدعا واقع على الجميع مع تسميتهم كلهم باصحاب
السعير ولو لا اعتبار التعليق لم يكن دخلا تحت الدعا سوى اصحاب السعير
المستوفين مع ان الدعا عليهم وعلم من دخل فيهم بل الداخلون هم السبب في تحقق
الدعا وقوي منها ظاهر في جفرهم فوجه اعتبار التعليق ان الكلام الاول
لما كان دالا على خروجهم من كونهم اصحابا مثلهم وكان ما بعد الدعا بالحق دالا

بقية السبب على كونهم منهم كان بحسب الظاهر الكلام الاخرين في الاول فاذ كان حمل
على التعليق في هذا الاشكال ويمكن ان يقال في رفع الاشكال ان قولهم ما كنا في اصحاب
السعير بحسب اعتقادهم وقطع انفسهم بالخروج عنهم والنزول عن مرتبتهم او تسميتهم انهم
ليسوا من اهل هذه المرتبة وقوله فصحنا لاصحاب السعير وعليهم انهم من جهة
اصحابه لان باب التعليق ولا انهم خارجون عنهم ودخلون في جملتهم او قال لان
في المقتضى في كونهم منهم ومعنى ما كنا في عدادهم ونحوه فلا تعليق ايضا وانما علم
وجهه الجواز انما بعد اعتبار التعليق صاروا من ان يقال فصحنا
لهم ولا اصحاب السعير او فصحنا لهم ولمن دخلوا معهم او فهم ونحو ذلك ونحو حكمة
المبالغة يظهر مما ذكرته فانهم لما ضمن السعير شدة تبسهم وطول شتمهم فصاروا
جميعا كما هم اصحابه والمحتصون به والمقرنون فيه فاضيفوا اليهم وجعلوا اصحابا
مبالغة لشدة ما سبهم بذلك ونظم به سواي في ذلك من كان اولي من اصحابه
ومن نحل فيهم فصار الداخل معهم من الاصحاب مبالغة وان لم يكن حصل التماس
كفاه صاحبنا شتمهم فقد حصل من التعليق هذه المبالغة مع حصول اصل المبالغة
ووجهه التعليق ان قد تقرر ان التعليق على المشتق شعر بالعلية في هذا
التعليق محله جعلهم جميعا اصحاب السعير والدعا عليهم جميعا بالحق فالتعليل بان ذلك
يستحقون لكونهم اصحاب السعير فلو قيل فصحنا لجمعهم ولهم ولمن دخلوا فيهم ونحو ذلك
لم يشتر بالتعليق فقد حصل من هذا التعليق للجواز والمبالغة والتعليل وقيل
في وجهه اخرى في الاتيان بالظاهر دون المنفرد والحدود عن مقتضى الظاهر احدها
ان لو اقر بالغير فقبل فصحنا لهم لكان الدعا على الحدوث عنهم الداخلين في حكم اصحاب
اصحاب السعير فكلما فقط بخلاف الاتيان بالظاهر فان الدعا بجمع الجميع الثاني
ان لو قيل فصحنا لهم بعد الاعتراف بالدين لم يحسن المترتبة الدعا بالحق وتزعم بعد

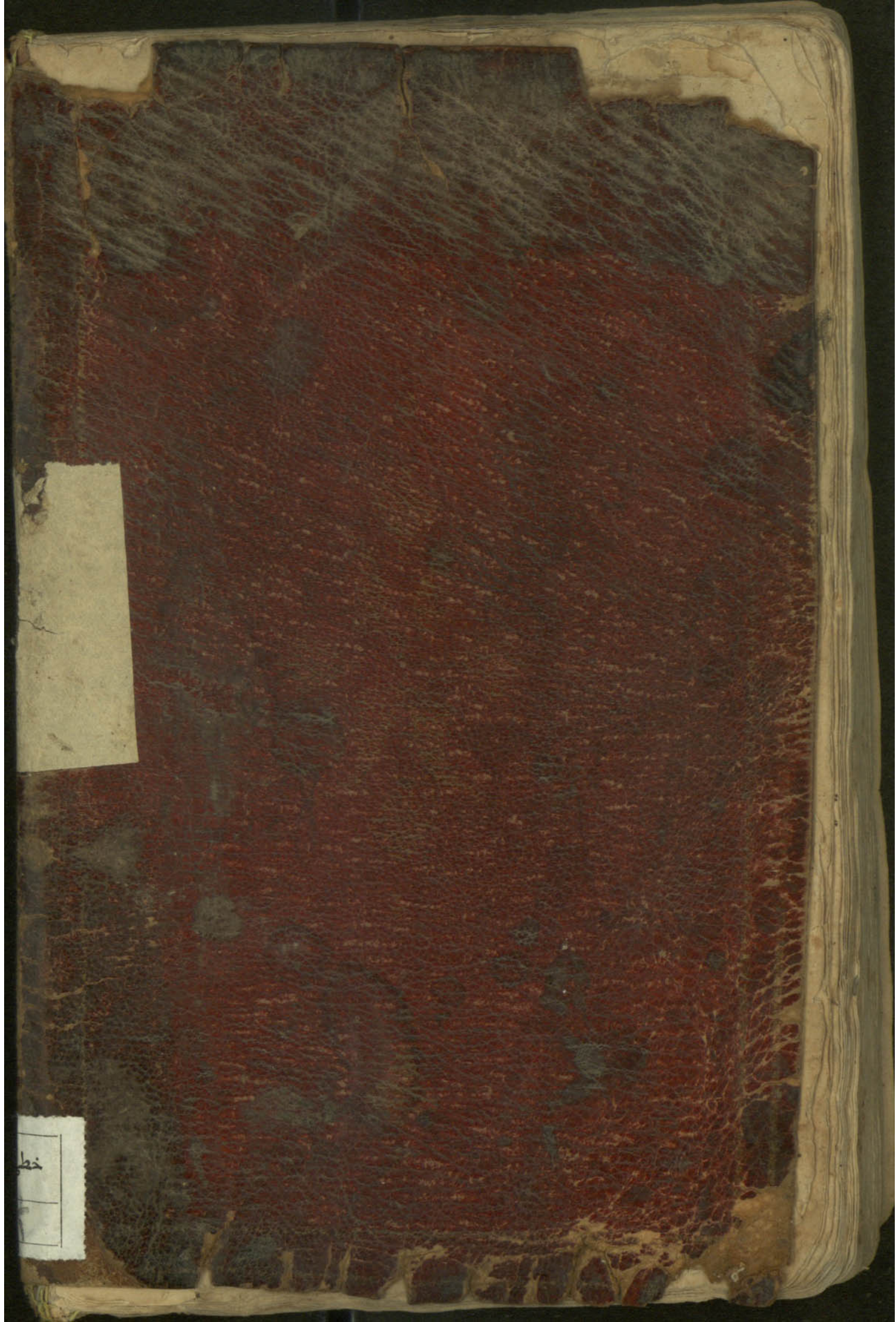
الاعتراف بالذنب كما اذا قيل اعترف فيديدي بنعمة فاعني بالظاهر لئلا يوهى
 انه بحسب الظاهر يدعى المراءى متفرج على غير ان المناسب للدعاء للمعترف للعلم
 او السكون عنه الثالث انه اذا قيل مثلاً قاتل الدريز ولا وكان ظالمًا في الواقع
 انك من سمع بذلك لم يعلم بحالته حتى انه ربما وقع الانكار ومن يعلم ذلك من حيث ان
 الدعاء خرج عما يقتضيه اذا قال قاتل الدريز الظالم فان القاتل هو الذي بما يرفع ذلك
 فكان ان يبرهان ما يقوله والآية التي قبل لو دخل السامع عما تقدم الاعتراف بالذنب
 مع قسط وهذا وجه غير تقدم من قاعدة كونه التعليل على المشتق مشعر بالعلم
 فتدبر الرابع ان في الدعاء على اصحاب السيف والظاهر المذكور دعوا المضر مما ذكر
 فيها وايضا لما قيل قادر على ان لا يكون منهم ليس في الايمان بالخير والادب
 اعلم وليس هذا تفسير او اولا ولا ثانيا بل بيان لما ينظر من فصاحة القرآن وبلغته
 والعجازه واما سلك سبيل اللجاء لقصد التوضيح كما قد دخل

من كتاب
 في تفسير القرآن

من كتاب
 في تفسير القرآن

١١١





خط